



جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة التخصص: تدقيق ومراقبة التسيير

دور تحليل المالي في رفع من تنافسية المصرفية للمؤسسة الاقتصادية
دراسة بنك الخارجي الجزائري أرزيو وهران

إشراف الأستاذة

مقدمة من طرف الطالب:

بن زازة منصورية

فريح مولاي شريف

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	بلهادف رحمة	أستاذة محاضر "ب"	جامعة مستغانم
مقررا	بن زازة منصورية	أستاذة محاضر "ب"	جامعة مستغانم
مناقشا	برجي شهرزاد	أستاذة محاضر "ب"	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2018/2019

كلمة شكر وتقدير

لوالله ما كنت لأحيا إلا بعونه سبحانه وتعالى، له الحمد والشكر فأنا بفضلته وفقت لإتمام هذا البحث ومضيت نحو الأمام، فهو الله المعين على الصعوبات والملمين العقبات، أحمد وأستعين به أرجو أن يجعله في ميزان حسناتي بفضلته.

وصلى اللهم وسلم على سيدنا وحبينا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام أحب خلق الله إلى الله. وبعد:

أتقدم بأسى معاني الشكر والاحترام والتقدير لأستاذة المحترمة "بن زازة منصورية" التي لم تبخل عليا بالتوجيهات والنصائح القيمة والتي لها الفضل في تبلور هذا البحث. كما أشكر مسبقاً أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة لزيادة إثرائها العلمي.

"بارك الله فيكم"

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا " صدق الله العظيم

إلى من زرعتني في أرض طيبة وسقاني بمكارم الأخلاق، إلى الذي تعب لأرتاح أنا، إلى من علمني النجاح قائلًا " بعد كل بداية نهاية وبعد كل عمل راحة، وكل من تعب نال وكل من كسل خاب ... أتعبني نفسك ترتاح "

"أبي " الحبيب أقول شكرا ورعاك اللهبيا شمعة دربي "

"أمي " يا أجمل كلمة تتناغم الشفاه عندما تنطقها ... إليك يا من كان جسدي ودمك دمي إليك يا من يهتز لتضرعها عرش الرحمان ووضعت تحت قدمها الجنان يا أوفى صديقة يا توأم الوجدان "أمي " الحبيبة.

أدامكما الله فوق رأسي وحفظكما إلى من أتقاسم معهم حنان الوالدين

إلى من ساندوني ولو بكلمة طيبة

إلى من تقاسمت معهم ثمرة أعوام الدراسة، إلى من بنيت معهم مدرسة الصداقة، إلى من توجنا معا صداقتنا بالأخوة وإلى من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

صفحة	العناوين
-	البسمة
-	شكر وتقدير
-	إهداء
I	الفهرس
VIII	قائمة الجداول والأشكال
	الملخصات
أ	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي	
02	تمهيد.
03	المبحث الأول: مدخل للتحليل المالي
03	المطلب الأول: التطور التاريخي للتحليل المالي
03	1- الاتجاهات المختلفة للتحليل المالي
04	2- مراحل تطور التحليل المالي
06	الطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي وأهميته
06	1- مفهوم التحليل المالي
08	2- أهمية التحليل المالي
10	المطلب الثالث: معايير التحليل المالي واستعمالاته
10	1- معايير التحليل المالي
11	2- استعمالات التحليل المالي
13	المبحث الثاني: القوائم المالية
13	المطلب الأول: الميزانية
13	1- مفهوم الميزانية
15	2- أهمية الميزانية والمعلومات التي تحتويها
17	3- عرض الميزانية

22	المطلب الثاني: حسابات النتائج
22	1- مفهوم حسابات النتائج وأهميته
22	2- المعلومات التي يحتويها
23	3- عرض حسابات النتائج
25	المطلب الثالث: قائمة التدفقات النقدية و قوائم مالية أخرى
25	1- قائمة التدفقات النقدية
27	2- قوائم مالية أخرى
29	المبحث الثالث: أدوات وأساليب التحليل المالي لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة
29	المطلب الأول: النسب المالية
29	1- تعريف النسبة المالية وهدفها
30	2- أنواع النسب المالية
31	3- محددات النسب المالي
32	4- تصنيف النسب المالية
32	المطلب الثاني: المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات
32	1- التحليل العمودي
33	2- التحليل الأفقي
34	3- التحليل المقارن
35	المطلب الثالث: مشاكل تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية
35	1- مشكلة المعلومات المحاسبية والمالية
35	2- مشاكل استخدام النسب المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية
35	3- حدودية استخدام النسب المالية
36	4- صعوبة التحليل المالي في مؤسسة اقتصادية في حالة نمو
37	خلاصة الفصل.

الفصل الثاني: تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة	
39	تمهيد.
40	المبحث الأول: تحليل الميزانية
40	المطلب الأول: إعادة عرض الميزانية لأغراض التحليل المالي
41	1- الميزانية المالية (سيولة- استحقاق)
42	2- الميزانية الوظيفية
43	المطلب الثاني: تحليل الميزانية بواسطة التوازنات المالية
43	1- التحليل بواسطة راس مال العامل
49	2- التحليل بواسطة النسب المالية
51	3- نسب الهيكل التمويلي والسير المالي
52	المطلب الثالث: بيان اتجاهات الميزانية
52	1- التحليل الأفقي
54	2- التحليل العمودي
56	المبحث الثاني: تحليل حسابات النتائج
56	المطلب الأول: القدرة على التمويل الذاتي
56	1- تعريف القدرة على التمويل الذاتي - التمويل الذاتي
58	2- طرق حساب القدرة على التمويل الذاتي
59	المطلب الثاني: نسب الربحية والرافعة المالية
59	1- نسب ربحية المبيعات
61	2- الرافعة المالية
63	المطلب الثالث: بيان اتجاهات حساب النتائج
63	1- التحليل الأفقي
64	2- التحليل العمودي
66	المبحث الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية

66	المطلب الأول: الانتقال من نتيجة إلى التغير قي الخزينة
66	1- إيرادات الاستغلال
66	2- مصاريف الاستغلال
67	3- تدفقات الاستثمار
68	4- تدفقات التمويل
69	المطلب الثاني: تحليل أرصدة جدول تدفقات الخزينة
69	1- تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستغلال A
69	2- تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستثمار B
69	3- تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات التمويل C
71	المطلب الثالث: مقاييس التدفقات النقدية
71	1- التدفق النقدي المتاح
72	2- مقاييس جودة السيولة المالية
72	3- مقاييس جودة أرباح المؤسسة
74	خلاصة الفصل.
110	خاتمة.
113	قائمة المراجع.
118	الملاحق.

قائمة

الجداول والأشكال

فهرس الأشكال والجداول

قائمة الجداول		
الصفحة	العنوان	رقم
41	الميزانية مالية	01
42	الميزانية الوظيفية	02
42	كيفية إعداد الميزانية الوظيفية	03
52	مثال للتحليل الأفقي للميزانية	04
54	مثال للتحليل العمودي للميزانية	05
58	طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الطرح)	06
59	حسابات النتائج إحدى المؤسسات عن سنتين متتاليتين	07
63	مثال لتحليل العمودي لجدول حسابات النتائج	08
64	الانتقال من إيرادات الاستغلال نحو تحصيلات الاستغلال	09
67	يوضح العلاقة بين عنصر النتيجة من جهة (الإيرادات والمصاريف) وعناصر الخزينة (التحصيلات والنفقات) من جهة أخرى	10
68	نسب مقاييس السيولة	11
72	نسب تقييم جودة أرباح المؤسسة	12

المُلخَص

ملخص:

تلعب المؤسسة الاقتصادية دورا فعالا في اقتصاديات الدول إذ تعتبر النواة الرئيسية في التنمية الاقتصادية وهذا حسب القطاعات التي تنشط فيها باختلاف أنواعها، وتباين أهدافها وبتحدد وظائفها. يعتبر التحليل المالي خطة ضرورية للتخطيط المالي بهدف معرفة الوضعية المالية للمؤسسة قبل التنبؤ بالخطط المستقبلية، لذلك يعتبر أداة للكشف عن نقاط الضعف لدى المؤسسة نظرا لاعتماده على البيانات التي تظهر في مختلف القوائم المالية. فالتحليل المالي يقوم بفحص وتحليل القوائم المالية في مختلف وظائف المؤسسة للتعرف على التغيرات الخاصة بالمركز المالي.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسة الاقتصادية، التحليل المالي، الوضعية المالية، القوائم المالية .

ABSTRACT

The Economies companies has a an important place in the economies of the world, it contributes in the development of the economy, in different kind of fields, different goals and different jobs.

The financial analysis is an important step for the financial planning to know the financial position for the company before predict the future plans, so that the financial analysis can be a way to know to weak points or weak parts of the company, it depends on reports shown in the financial statements.

So the financial analysis checks and analysis the financial statements in the different jobs in the company to know changes in the financial site.

Key Words :

The economy company, financial analysis, financial position, financial statement.

RÉSUMÉ

Les entreprises économiques a une une place importante dans les économies du monde, il contribue au développement de l'économie, dans différents types de champs, des objectifs différents et des emplois. importante pour la planification financière de connaître la situation financière de l'entreprise avant de prédire les futurs plans, de sorte que l'analyse financière peut être un moyen de connaître les points faibles ou les points faibles de la société, cela dépend de rapports indiqué dans les états financiers.

Ainsi, les contrôles d'analyse financière et l'analyse des états financiers dans les différents emplois dans l'entreprise de connaître des changements dans le site financier.

Mots clés :

L'entreprise d'économie, l'analyse financière, la situation financière .

المقدمة

يعيش العالم اليوم تطورات اقتصادية و تكنولوجية معتبرة، راجع إلى تطور البنية الاقتصادية لدول العالم عن طريق النمو الذي شاهده مختلف المؤسسات، وباعتبار المؤسسة النواة الأساسية للنشاط الاقتصادي فقد كانت محور دراسة لمختلف أبحاث وكتابات الاقتصاديين بما يتناسب مع أشكالها وأنماطها.

وبما أن المؤسسات الجزائرية عرفت تغيرات كبيرة منذ الاستقلال نتيجة لسياسات مختلفة، هذا الأمر هو الذي عاق تقدم المؤسسات الاقتصادية.

وفي هذا الصدد وبما أن قيام أي مشروع يتطلب معرفة الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية فقد أصبح من الضروري لهذه الأخيرة استعمال أحدث التقنيات والوسائل لخدمة هذا الغرض و من أهمها التحليل المالي الذي يعتبر جد هام من مواضيع الإدارة المالية، ظهرت أهميته في ميدان الائتمان والاستثمار، وانتقلت بعد ذلك إلى المبادئ المتنوعة للإدارة المالية، فعملية التحليل لا تقتصر على تحليل قائمة المركز المالي (الميزانية) التي تعكس لنا الوضعية المالية فحسب، وإنما يهدف إلى ضرورة ممارسة المؤسسة لنشاط يتلاءم مع إمكانياتها، ويتطرق إلى تحليل الاستغلال باستعمال قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) الذي يوضح تكاليف وإيرادات المؤسسة، إضافة إلى النتيجة المحققة خلال الدورة الاستغلالية المتعلقة بالنشاط الحقيقي للمؤسسة.

من خلال هذا المنطلق تكون إشكالية الدراسة كالتالي:

• ما أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية؟

وتتفرع من هذا السؤال الرئيسي التسؤولات الفرعية التالية:

- ما هي أدوات التحليل المالي؟ وما هي المؤشرات التي تحدد الوضعية المالية للمؤسسة؟
- هل يعتبر التحليل المالي وحده أداة كافية لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟ أو هناك أدوات أخرى؟

• فرضيات الدراسة: للإجابة على أسئلة الدراسة، سنقوم باختيار الفرضيات التالية:

- عملية التحليل المالي بواسطة النسب ومؤشرات التوازن المالي تظهر الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة الاقتصادية؛

- التحليل الأفقي والعمودي يساهم في تبيان الوضعية المالية للمؤسسة؛
- تظهر الوضعية المالية للمؤسسة من خلال القدرة على التمويل الذاتي للمؤسسة الاقتصادية.
- **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة في أن التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسة الاقتصادية عن طريق تحليل القوائم المالية (ميزانية، جدول حسابات النتائج)، باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية بحيث يظهر فيها تحليل تلك المعلومات نقاط قوة وضعف المؤسسة، ومدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها، وهذا لا يمكن الوصول إليه إلا باستخدام أدوات تحليلية من قبل المحلل باستعمال المعلومات المتاحة.
- **أهداف الدراسة:**
 - إبراز أهمية التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة؛
 - إظهار أدوات التحليل المالي التقليدية والحديثة في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة؛
 - عرض أساليب وتقنية التحليل المالي.
- **منهج الدراسة:** في ضوء أهداف الدراسة وطبيعتها تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم وصف وتحديد وتصنيف عناصر الموضوع المدروس، فالاعتماد عليه ضرورة حتمية؛ كما أن الدراسات التي تصف وتفسر الوضع الراهن أو ما هو موجود فعلاً (الواقع الظاهر) تعتمد عليه في تكوين الفرضيات واختبارها، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطي وصفاً رقمياً يوضح حجم الظاهرة ودرجة ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى، كما يقتصر المنهج على وضع قائم في فترة زمنية محدّدة.
- **الدراسات السابقة ذات الصلة:**
 - دراسة لزعر محمد سامين بعنوان: " التحليل المالي للقوائم وفقاً للنظام المحاسبي المالي: دراسة حالة"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة: هدفت الدراسة إلى تبيان آثار تطبيق النظام المحاسبي المالي على مجالات وأبعاد التحليل المالي للقوائم المالية، حيث تطرق الباحث

إلى الجوانب النظرية بكل زواياها، وقد توصلت الدراسة أن القوائم المالية التي تم إعدادها وفق النظام المحاسبي المالي، تخدم التحليل المالي للقوائم المالية.

في هذه الدراسة التركيز كان منصباً على تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد على عكس الدراسة الحالية التي تعتبر جزء منها، إلا أنها تتميز بتوضيح الوضعية المالية للمؤسسة بواسطة التحليل المالي المطبق على قوائم مالية منجزة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد والمعلومات الضرورية حول الوضعية المالية والأداء والتغيرات فيها.

- دراسة قريبة معمر (2005): بعنوان: " التشخيص المالي والاقتصادي ودوره في بناء الأهداف في مؤسسة مطاحن الأغواط" ، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة سعد دحلب ببليدة، هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية مدى إمكانية تجسيد التشخيص المالي والاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية، حيث لاحظ الباحث أن مؤشرات التوازن المالي ونسب المردودية والنسب الهيكلية إيجابية رغم الانخفاض الراجع إلى المنافسة الشديدة التي تعتبر خطر على المؤسسة كما أنها تمتلك نقاط ضعف يكمن في جانب التمويل التسويق، الموارد البشرية.

في هذه الدراسة التركيز كان منصباً على التشخيص المالي، على عكس الدراسة الحالية التي تعتبر جزء منها، إلا أنها توضح أهمية تحديد الوضعية المالية للمؤسسة ودورها في معرفة نقاط القوة والضعف لدى المؤسسة.

• **هيكل الدراسة:** لمعالجة الموضوع والإجابة عن التساؤلات المطروحة و اختبار الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين وفصل تطبيقي ومقدمة وخاتمة كما يلي.

الفصل الأول: المعنون ب: "الإطار النظري للتحليل المالي" تضمن مبحثاً عن التطور التاريخي للتحليل المالي، ومبحث آخر تكلمت فيه عن القوائم المالية، وفي المبحث الأخير تطرقت إلى أدوات وأساليب التحليلي المالي.

الفصل الثاني: المعنون ب: " تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة" تضمن مبحثاً عن تحليل الميزانية ومبحث آخر عن تحليل جدول حسابات النتائج، وفي المبحث الأخير تحليل قائمة التدفقات النقدية.

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي حيث تضمن مبحثين التعريف العام للبنك والثاني علاقة البنك بالتحليل المالي.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتحليل المالي

تمهيد

يعتبر التحليل المالي ضرورة تملئها متطلبات التخطيط المالي السليم، وتتمثل طبيعته في دراسة البيانات المالية للقوائم المالية لمعرفة مدلولاتها وأسباب ظهورها، وذلك للعمل على إيجاد نقاط الضعف والقوة للسياسة المالية التي تنتهجها المؤسسة.

ولا تقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة المؤسسة لوحدها، بل يتعدى ذلك إلى مساهمتها وأدائها لمن لهم من مصالح تتطلب الحصول على أدق المعلومات عن المؤسسة ومدى سلامة مركزها المالي الأمر الذي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال إستعمال أدوات تحليلية مناسبة من قبل محللين قادرين على التعامل مع المعلومات المتاحة، ومدى ترابطها والأهمية النسبية لكل بند من بنودها.

المبحث الأول : مدخل للتحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم المواضيع الإدارية والمالية المهمة، وذلك بإجراءه لفحص السياسات المتبعة من طرف المؤسسة في دورات متعددة من نشاطها، وهذا ما يتم توضيحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتحليل المالي

1- الإتجاهات المختلفة للتحليل المالي :

ترجع نشأة التحليل المالي كأداة إلى إتجاهين:

• الإتجاه الأول: الإتجاه المصرفي

التوسع في حجم النشاطات الإئتمانية دعى المجلس التنفيذي بجمعية المصرفين في نيويورك سنة 1895 إلى إعداد توصية لأعضاء الجمعية تفيد أن: "على المقترض أن يقدم بيانات مكتوبة حول الأصول والخصوم عند طلب الحصول على تسهيلات مصرفية"¹.

"وفي سنة 1906 تمت التوصية بإستخدام هذه البيانات لأغراض التحليل الشامل لوضع المؤسسة المقترضة و بشكل يسمح بمعرفة نقاط القوة و الضعف في تلك البيانات"².

"وفي سنة 1908 تمت التوصية بإعتماد القياس الكمي بواسطة النسب المقدمة من قبل المقترضين بهدف تحديد الإدارة الإئتمانية"³.

"وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون إهتمامهم بتحديد خطر إستعمال أموالهم بصفة دقيقة، ومع تطور المؤسسات، ووسائل التمويل في الستينات، حيث إنصب إهتمامهم على نوعية المؤسسة، وعليه تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تأمين الإختيار الجيد، وتأمين العمليات المالية التي تسيروها المؤسسات المحتاجة إلى مساهمة الإدخار العمومي"⁴.

¹: عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 17.

²: المرجع نفسه.

³: المرجع نفسه، ص 18.

⁴: ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير: التحليل المالي، ج1، دار الهدية العامة، الأردن، 1998، ص 13.

• الإتجاه الثاني: يعود إلى فترة الكساد الأعظم سنة 1929

والتي كانت نتائجها إفلاس العديد من المؤسسات، مما أكد الحاجة إلى ضرورة نشر القوائم المالية بهدف قراءة بياناتها وتحليلها والوقوف على المركز الإنتمائي والمالي للمؤسسات¹.
 "كما أن تزايد العمليات، وتحسن نوعيتها أسهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (فترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة، أقلها 03 سنوات، والمقارنة بين نتائجها وإستنتاج تطوير سير المؤسسة المالية)، وأدى يعم التحليل في المؤسسات إلى تطوير نشاطها وتحقيقها قفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية"².

2- مراحل تطور التحليل المالي:

لقد مر التحليل المالي منذ ظهوره بالكثير من التطورات والتغيرات التي جاءت نتيجة لتغير ظروف المحيط الاقتصادي، وارتبطت بأحداث اقتصادية هامة امتدت تأثيراتها إلى الدراسات الاقتصادية والمالية وتتمثل مراحل تطور التحليل المالي فيما يلي³:

• المرحلة الأولى: مخاطر الحقوق ما بعد أزمة الكساد 1929 حتى الحرب العالمية الثانية

أ- أساسها:

- التركيز على عنصري الأصول والخصوم؛
- التركيز على المخاطر البنكية ؛
- يقوم التمويل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تمويل حقوق العملاء ... الخ؛
- تسيطر الصناعات التحويلية والصناعات الثقيلة على النشاط الاقتصادي؛
- يتميز الاقتصاد بمنافسة منخفضة نسبيا.

ب- خصائصها:

- تتمثل الميزانية في مجموع الأصول وترتكز على منظور السيولة؛
- إهمال التقديرات، التوقعات، والاعتماد بشكل رئيسي على الميزانية؛

¹: عدنان تايه التميمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص17.

²: ناصر داداي عدون، مرجع سابق، ص14.

³: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية-دروس وتطبيقات)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006 ص ص 47-49.

ج- أدوات التحليل المالي:

- رأس مال العامل؛
- نسب السيولة؛
- القدرة على السداد؛
- نسب الاستقلالية المالية.

• المرحلة الثانية: تحليل المخاطر الصناعية (بداية سنوات 1970)

أ- أساسها :

- التركيز على عنصري الأصول والخصوم؛
- انخفاض معدل الفائدة الحقيقي بفعل ارتفاع معدل التضخم؛
- مخاطر الاستثمار تعتمد على مخاطر الاستدانة؛
- إدماج عنصر التضخم في تحديد مخاطر الاستدانة.

ب- خصائصها:

- استخدام عنصر الاحتياجات المالية بدل الأصول، و المواد بدل الخصوم؛
- ظهور البعد الوظيفي للمؤسسة، باعتبارها وحدة اقتصادية تتشكل من وظائف الاستغلال، الاستثمار والتمويل.

ج- أدوات التحليل المالي:

- الاحتياج إلى رأس مال العامل؛
- الميزانية الوظيفية مع التفريق بين رأس مال العامل والخزينة؛
- جدول استخدامات الموارد.

• المرحلة الثالثة: التحليل المالي ضمن اقتصاد السوق (نهاية الثمانينات)

أ- أساسها:

- ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي؛
- اشتداد المنافسة؛

ب- أدوات التحليل المالي:

- الفائض الإجمالي للاستغلال؛
- النتائج: النتيجة الاقتصادية، الجارية، الصافية... الخ؛

- الأصول الاقتصادية والمردودية الاقتصادية؛
- أثر الرافعة المالية والإجمالية.
- المرحلة الرابعة: تحليل القيمة (ابتداء من التسعينيات)
- أ- أساسها:
 - ارتكاز القرارات المالية على القيمة؛
 - استخدام تقنيات الإعلام الآلي في المجال المالي وتطوير أساليب المحاكاة المالية ومنهاج التقديرات المالية بعيدة المدى؛
 - زيادة دور المساهمين في القرارات المالية.
- ب- خصائصها:
 - عدم الاعتماد على الجوانب المحاسبية في التحليل؛
 - سيطرة منظوم القيمة على التحليل.
- ج- أدوات التحليل المالي:
 - فائض خزينة الاستغلال؛
 - فائض الخزينة المتاح؛
 - جدول تدفقات الخزينة؛
 - معدل المردودية المرتكز على سوق المال.

المطلب الثاني: مفهوم التحليل المالي وأهميته

يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة العليا إذ يبين مدى كفاءتها، فهو أداة للتخطيط السليم يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح والفشل، حيث يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات، لرسم خطة عمل واقعية للمستقبل، كما يساعد الإدارة على تقييم الأداء المالي.

1- مفهوم التحليل المالي:

باختلاف المفكرين تعددت تعاريف التحليل المالي و نذكر منها ما يلي:

أ- التحليل المالي وسيلة لدراسة تخطيطية :

"فالتحليل المالي عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط مؤسسة اقتصادية من خلال مساهمته في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية

للمؤسسة، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ القرارات¹.

ب- التحليل المالي هو دراسة تنبؤية:

"التحليل المالي عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى التعرف عن مواطن القوة في وضع المؤسسات لتعزيزها، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها، وذلك من خلال القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة، بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة مثل أسعار الأسهم والمؤشرات الاقتصادية العامة"².

ج- التحليل المالي هو دراسة محاسبية:

"التحليل المالي هو إلا دراسة القوائم المالية في ظل مجموعة من البيانات الإضافية المكملة بعد تبويبها التبويب الملائم، و باستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية وذلك لغرض إبراز الارتباطات التي تربط بين عناصرها و بهذا الشكل فإن التحليل المالي يساعد في الحصول على إجابات موضوعية على أسئلة جوهرية تهم الأطراف المعنية"³.

نلاحظ من خلال التعاريف السابقة أن التحليل المالي يساهم في الاستخدام الفعال للأموال المتحصل عليها، كما يتبين لنا أن التخطيط يعتبر من التحليل المالي، حيث يقوم بتحديد الأهداف والسياسات والإجراءات المالية للمؤسسة، كما يعتمد على عدة خطوات تتمثل فيما يلي⁴:

- تحديد الأهداف المالية للمشروع، والمتمثلة في استخدام رأس المال لزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة وتحسينه في الفترة الطويلة والقصيرة لمقابلة التغيرات المستقبلية؛
- رسم السياسات المالية من خلال الحصول على الأموال وكيفية إدارتها وتوزيعها.
- و إذا أمجنا التعاريف الثلاثة للتحليل المالي تكون خطواته كالتالي⁵:
- تحديد الهدف من التحليل؛

¹: محمد مطر، التحليل المالي والائتماني(الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)، دار وائل للنشر، الأردن، 2003، ص3.

²: مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، ط2، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص279.

³: حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، ط2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص41.

⁴: مرجع نفسه، ص78.

⁵: محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية(الاستثمار التمويل والتحليل المالي، الأسواق المالية الدولية)، دار الخامد للنشر والتوزيع الأردن، 2008، ص.ص 92-93.

- تحديد الفترة الزمنية التي سيتم فيها التحليل؛
 - اختيار المعلومات الملائمة للهدف المراد تحقيقه؛
 - اختيار الأسلوب الملائم من أساليب التحليل؛
 - معالجة المعلومات بمقتضى أسلوب التحليل الذي تم اختياره؛
 - اختيار المعيار الملائم لقياس النتائج عليه؛
 - تحديد مدى و اتجاه و انحراف المؤسسة من المعيار المستعمل؛
 - تتبع العوامل التي أدت إلى ذلك الوضع إلى جذورها الحقيقية؛
 - الاستنتاج المناسب من عمليات التحليل؛
 - وضع التوصيات واقتراح الحلول الملائمة.
- 2- أهمية التحليل المالي:** تتجلى في¹:
- التحليل المالي وسيلة للإدارة المالية في تقييم الوضع المالي و الوضع النقدي؛
 - التحليل المالي يساعد في تقييم الأداء والتشغيل من خلال تقييم نتائج قرارات الاستثمار وقرارات التمويل؛
 - التحليل المالي يضمن مقارنة البيانات والمعلومات الفعلية مع البيانات والمعلومات المخططة (المعايير) وتحديد الانحرافات وبالتالي تحليلها ومعرفة أسبابها باستخدام بعض الأساليب الفنية وصياغة النماذج؛
 - التحليل المالي يساعد في تمكين الإدارة في رسم أهدافها وسياساتها التشغيلية، وبالتالي يضمن لها الدقة في إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة النشاط الاقتصادي؛
 - اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة سواء كان على مستوى المؤسسة ذاتها أو على المستوى القومي؛
 - للتحليل المالي مؤشرات كمية و نوعية تساعد المخطط المالي والمخطط الاقتصادي في رسم الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى مؤسسة الأعمال وعلى المستوى القومي، وبالتالي إعداد الموازنات التخطيطية والخطط السنوية اللازمة؛
 - التحليل المالي يمكن من خلال نتائجه في التنبؤ باحتمالات تعرض المؤسسة إلى ظاهرة الفشل وما تقود إليه من إفلاس وتصفية؛
 - يساعد الإدارة في تحديد المشاكل التقنية والاقتصادية والمالية، والمساعدة في تقديم البيانات الخاصة بمعالجتها؛

¹: حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص.ص 171-172.

- يتناول التحليل المالي مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة، وبالتالي يمد مستخدمي القرارات في المجتمع بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم لاتخاذ القرارات الرشيدة.
- إن الأهمية البالغة التي يتميز بها التحليل أدت إلى تعدد الجهات المستفيدة، والمتمثلة في¹:
 - أ- إدارة المؤسسة: تستفيد من التحليل المالي في تحديد:
 - مدى نجاح المؤسسة في تحقيق السيولة والربحية؛
 - معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة؛
 - تقييم منجزات المؤسسة في مجال التسويق و البيع والإنتاج؛
 - التنبؤ بالمستقبل.
 - ب- الدائنون: تستفيد هذه الجهات من التحليل المالي في الوضع الائتماني للمؤسسة وهيكل تمويلها ودرجة السيولة لديها، و مدى قدرتها على السداد في المدى الطويل و القصير، و درجة ربحية المؤسسة.
 - ج- المستثمرون: يستفيدون من التحليل المالي في معرفة القوة الإدارية للمؤسسة، ونصيب حملة الأسهم في المؤسسة من الأرباح، وسياستها في توزيع الأرباح، ومدى استمرارها من سنة إلى أخرى ونسب التوسع في المؤسسة.
 - د- بيوت الخبرة المالية: تستفيد من التحليل المالي من خلال معرفة المعلومات عن المؤسسة، ومدى مساهمتها في الاقتصاد المحلي.
 - هـ- أسواق المال: من متطلبات إدراج المؤسسات لتداول أسهمها في الأسواق المالية هو نشر كشوفات مالية لسنتين متعاقبتين وتقوم أسواق المال بتحليل هذه الكشوفات ونشرها في دوريات ونشرات لتوضيح الأداء التاريخي للمؤسسات ومساعدة المستثمرين والمهتمين في اتخاذ قراراتهم وفق أسس علمية.
 - و- الدولة: تستخدم بعض المؤسسات التابعة للدولة مؤشرات التحليل المالي في رقابة الأسعار وفي تحصيل الضرائب ورقابة المؤسسات التي تتمتع بدعم حكومي، كما تستخدم مؤشرات التحليل المالي في إعداد الخطط المستقبلية على المستوى الكلي أو القطاعي.

¹: خلدون إبراهيم شريفات، إدارة التحليل المالي، دار وائل للنشر، الأردن، 2001، ص 93.

المطلب الثالث: معايير التحليل المالي واستعمالاته

1- معايير التحليل المالي:

تتمثل المعايير المعتمدة في التحليل المالي في¹:

أ- **المعايير المطلقة:** هي مؤشرات متعارف عليها تعتمد على صفات مشتركة لمختلف القطاعات والمشاريع بغض النظر عن حجمها ونوعها وفترة التحليل، ولذلك فإن مدلولات هذا المعيار ضعيفة كونها تأخذ قيمة مالية ثابتة لنسبة معينة تشترك بها كافة المشاريع، ومن المعايير المطلقة شائعة الاستخدام معيار نسبة التداول والسيولة السريعة.

ب- **معيار القطاع أو الصناعة:** وهي المؤشرات المتفق عليها في القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة محل المقارنة، ويستخرج باحتساب متوسط النسب لمجموعة كبيرة من المؤسسات التي تنتمي إلى قطاع واحد ولفترة زمنية محددة ويتولى إعداد مثل هذه المعايير الاتحادات المعنية كغرف للتجارة والصناعة والمؤسسات المالية المتخصصة، ويعد هذا المعيار مؤشر هام يبين الانحرافات من معدل القطاع الذي ينتمي إليه المشروع محل الدراسة، وهي أقرب إلى الواقع مقارنة بالمعيار المطلق، ويجب أن يأخذ المحلل المالي بعين الاعتبار عند المقارنة اختلاف طبيعة المشاريع داخل الصناعة الواحدة من الحجم ونمط الإنتاج والمعايير المحاسبية والموقع ومكونات الهيكل التمويلي، إذ ينتقد هذا المعيار بعدم أخذه الخصائص الخاصة بالمشروع محل المقارنة.

ج- **معيار المؤسسات المماثلة:** وهي التي لها تاريخ طويل في السوق وإنجازاتها معتمدة من قبل المتعاملين والمستثمرين والأسواق المالية.

د- **المعايير الإدارية (المعيار المخطط):** تقوم إدارة المشاريع عادة بوضع وتصميم الأهداف لمختلف الأنشطة ضمن الخطط المالية المستقبلية للمشروع، ويتم مقارنة نتائج التحليل المالي لأنشطة المشروع المنفذ لهذه الأهداف مع الخطط المعدة بهذا الشأن خلال فترة زمنية محددة وعندما يتم تحديد الانحرافات وأسبابها كأعداد الموازنات التقديرية للمبيعات أو النقدية أو تحديد التكاليف وأسعار البيع ... الخ.

هـ- **المعايير التاريخية أو المعيار الإتجاهي:** وهو معيار تاريخي يبين أداء المشروع في السنوات السابقة ويحدد اتجاهاته ويقيس مدى التطور أو التراجع في نشاطه، إذ يتم تقييم أدائه في الماضي، ويعد معيار

¹: دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، ط2 دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013، ص.ص 58-

للتنبؤ بهذا الأداء مستقبلاً من خلال المقارنات بين نسب المالية لنفس المشروع للسنوات السابقة، وكذلك معرفة مدى فعالية السياسات الجديدة بعد مقارنتها مع نتائج الأعمال، ويمكن استخراج هذا المعيار باعتماد المتوسط لنتائج الأعمال، لعدد من السنوات لنفس المشروع بعد اختيار سنوات ذات نتائج طبيعية إذ تعرف من خلالها اتجاه أداء المشروع، ويؤخذ على هذا المعيار طريقة احتسابه التي تعتمد على الماضي أساساً بذلك دون النظر إلى تأثير البيئة مستقبلاً ومتطلبات الواقع الجديد والمتطور باستمرار للمشاريع المماثلة .

2- استعمالات التحليل المالي:

يستعمل التحليل المالي للتعرف والحكم على مستوى أداء المؤسسات واتخاذ القرارات الخاصة، ويمكن استعمال التحليل المالي في الأغراض التالية¹:

أ- **التحليل الانتمائي:** يقوم بهذا التحليل المقرضين و ذلك بهدف التعرف على الأخطار التي قد يتعرضون لها في حالة عدم قدرة المؤسسات على سداد التزاماتها في الوقت المحدد لها.
ب- **التحليل الاستشاري:**

يقوم المستثمرون من أفراد و مؤسسات، حيث يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في استثماراتهم ومقدار العوائد عليها، كما أن هذا النوع من التحليل يستخدم في تقييم كفاءة الإدارة في خلق مجالات استثمار جديدة بالإضافة إلى قياس ربحية وسيولة المؤسسة.

ج- تحليل الاندماج والشراء:

يستخدم هذا النوع من التحليل أثناء عمليات الاندماج بين المؤسسات، فتتم عملية التقييم للقيمة الحالية للمؤسسة المنوي شراؤها، كما يعد دقة الأداء المستقبلي المتوقع للمؤسسة بعد الاندماج في المستقبل.

د - التخطيط المالي:

يعتبر من أهم الوظائف للإدارات وتتمثل عملية التخطيط المالي بوضع تصور بأداء المؤسسة في المستقبل، وهنا يلعب التحليل المالي دوراً هاماً في العملية من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع في المستقبل.

¹ محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص ص 208-210.

هـ- الرقابة المالية:

تعرف الرقابة المالية بأنها تقييم و مراجعة للأعمال للتأكد من أن تنفيذها يسير وفقا للمعايير والأسس الموضوعية، وذلك لاكتشاف الأخطاء والانحرافات ونقاط الضعف ومعالجتها في الوقت المناسب.

و- تحليل تقييم الأداء: يعتبر تقييم الأداء في المؤسسة من أهم استعمالات التحليل المالي، فيتم من خلال عملية إعادة التقييم والحكم على مستوى الأرباح وقدرة المؤسسة على السيولة وسداد الالتزامات، وقدرتها على الائتمان بالإضافة إلى تقييم الموجودات، أما الجهات التي تستفيد من هذا التقييم فهي إدارة المؤسسة والمستثمرين والجهات الرسمية وبيوت الخبرة المالية.

المبحث الثاني: القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية عن الوضعية والأداء المالي للمؤسسة، حيث تعرض هذه الأخيرة بصفة واقعية الوضعية المالية للمؤسسة، وكل تغير يطرأ على حالتها المالية، ويجب أن تعكس هذه القوائم مجمل العمليات والأحداث الناجمة عن معاملات المؤسسة والآثار المتعلقة بنشاطها، كذلك توفر معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة والحاضرة.

تتضمن القوائم المالية في حدها الأدنى كل من الميزانية العمومية و قائمة أو كشف الدخل، وقائمة التدفق النقدي، فضلا عن الشروحات والملاحظات التفصيلية التي ترافق تلك القوائم.

المطلب الأول: الميزانية وتعرف بقائمة الوضع المالي أو الميزانية العمومية

1- مفهوم الميزانية:

وهي "القائمة التي توضح مصادر الأموال في المؤسسة (حقوق الملكية والالتزامات)، واستخدامات هذه الأموال من جهة أخرى (الأصول)، وتتكون بنود هذه القائمة من أرصدة لحظية لمختلف بنود الأصول والالتزامات وحقوق الملكية في تاريخ إعداد القوائم المالية (1431)، مما يساعد المستخدمين في التعرف على الوضع المالي للمؤسسة"¹.

ولقد وردت عدة تعاريف للميزانية نذكر منها:

تعريف 01:

"هي تلك القائمة التي تعد بمثابة تقرير يوضح المعلومات الخاصة بقيمة استثمار المؤسسة المتمثلة بالأصول، ومصادر هذه الاستثمارات المتمثلة بالالتزامات و حقوق أصحاب الملكية"².

تعريف 02:

هي قائمة تتضمن الحسابات الحقيقية للمؤسسة، حيث تشتمل على حسابات الأصول المختلفة، كما تشمل حسابات الخصوم من المطلوبات وكذلك حقوق الملكية"³.

فالميزانية تجيب على الأسئلة التالية:

- ماذا تملك المؤسسة من معدات ومباني ومخزون ونقد وغيرها؟

¹: دريد كامل آل شبيب، مرجع سابق، ص 60.

²: خليل محمود الرفاعي وآخرون، أساسيات المحاسبة المالية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 386.

³: هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية (الأسس العلمية والعملية في القياس المحاسبي)، ج 1، دار الثقافة للنشر والتوزيع

الأردن، 2006، ص.ص 102-103.

- ما هي الأشياء التي على المؤسسة أن تتفعلها مستقبلا مثل قروض و ثمن أشياء تم شراؤها بالتقسيط أو أجور لم يتم سدادها؟
 - ما هي حقوق المساهمين في هذه المؤسسة؟
- فالميزانية تحتوي على جانب الأصول (الموجودات) وجانب الخصوم (المطالب)، إذ أن جانب الأصول يمثل قرارات الاستثمار قصير الأجل (الموجودات المتداولة) وطويلة الأجل (الموجودات الثابتة)، أما جانب الخصوم يعكس قرارات التمويل سواء عن طريق المديونية (المطالب المتداولة و طويلة الأجل) أو التمويل عن طريق الأموال المملوكة (حق الملكية)، من خلال فحص وتحليل البيانات الواردة في الميزانية يمكننا تحديد سلامة المركز المالي للمؤسسة¹.
- و بصفة عامة تعد الميزانية في شكل تقرير يتضمن عناصر الأصول يليها الالتزامات ثم حقوق الملكية كما يلي²:
- أ- **الأصول:** تعرف على أنها: "منافع اقتصادية متوقع الحصول عليها في المستقبل، وأن الوحدة المحاسبية قد اكتسبت حق الحصول على هذه المنافع أو السيطرة عليها نتيجة أحداث وقعت أو عمليات حدثت في الماضي".
- ويمكن أن تكون هذه الأصول أصولا مادية كالمخزون، المباني، الأراضي... الخ أو أن تكون أصولا غير مادية كالشهرة و العلامات التجارية.
- و تنقسم بشكل عام إلى فئتين رئيسيتين³:
- **أصول متداولة:** هي أصول قصيرة الأجل و تتمثل في الأصول النقدية والأصول التي يتوقع أن تتحول إلى نقدية خلال سنة أو خلال دورة الأعمال العادية أيهما أطول، وتترتب هذه الأصول حسب سيولتها حيث يتم البدء بأسرعها تحولا إلى نقدية وتنتهي بأبطئها وتتكون من: النقدية، الاستثمارات قصيرة الأجل، الذمم المدينة، المخزون، المدفوعات.
 - **أصول ثابتة:** وتعرف بالأصول غير المتداولة، وهي التي لم تستغرق عملية تحويلها إلى نقدية لأكثر من فترة مالية، وتنقسم إلى استثمارات طويلة الأجل، أصول ملموسة وأصول غير ملموسة.

¹: عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، مرجع سابق، ص24.

²: إعداد الميزانية ودلالاتها، منونة العلوم المالية والمحاسبية والتدقيق المالي، [/https://sqarra.wordpress.com/bs2](https://sqarra.wordpress.com/bs2)

(2015/04/05).

³: المرجع نفسه.

- **أصول أخرى:** وتعرف بالأرصدة المدينة الأخرى وهي التي لم يتم إدراجها ضمن الأصول سابقة الذكر وعادة ما تكون مصاريف مستحقات القبض والنقدية المقيمة بالالتزام طويل الأجل.
- ب- **الالتزامات:** تشكل أحد مصادر التمويل في المؤسسات وهي المصدر الخارجي للتمويل وتعرف بأنها: "منافع اقتصادية من المتوقع التضحية بها مستقبلا في شكل التزام قائم بالفعل على الوحدة المحاسبية حيث تم ذلك بتحويل أصول أو تقديم خدمات لوحدة أو وحدات وذلك نتيجة لأحداث وعمليات تمت في الماضي".
- وتنقسم الالتزامات في قائمة المركز المالي تبعا لتقسيمات الأصول وتظهر كالتالي¹:
- **الالتزامات الجارية:** وتعرف بالالتزامات قصيرة الأجل وهي الالتزامات التي يحتاج تسديدها لسيل الأصول المتداولة، أي أنها الالتزامات التي يطلب تسديدها خلال فترة مالية واحدة على الأكثر وتتضمن هذه الالتزامات العناصر التالية: الذمم الدائنة، القروض القصير الأجل.
- **التزامات طويلة الأجل:** وهي الالتزامات التي يطلب تسديدها بعد سنة مالية واحدة أو دورة تشغيلية وتشمل: السندات، القروض البنكية طويلة الأجل، أوراق الدفع طويلة الأجل.
- **التزامات أخرى:** وتعرف بالأرصدة الدائمة، وتضم كل الالتزامات التي تم تصنيفها ضمن الالتزامات المتداولة والالتزامات الثابتة، كالمصاريف المستحقة الدفع.

2- أهمية الميزانية والمعلومات التي تحتويها:

أ- أهمية الميزانية: تتجلى في²:

- تبيان للمؤسسة ما لديها من حقوق وما عليها من التزامات؛
- تقييم القدرة الائتمانية للمؤسسة من خلال مقارنة التزاماتها بحقوق ملكيتها وفقا لما يعرف "نسبة التغطية"؛
- التعرف على مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها المستحقة الدفع، ويتم قياس ذلك بنسب التداول والسيولة؛
- التعرف على مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي بقيمة الأرباح التي يتم احتجازها، أو التمويل الخارجي بنسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية؛

¹: مدونة العلوم المالية والمحاسبة والتدقيق المالي، مرجع سابق.

²: خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص.ص 33-34.

• نسبة التغطية: هي مدى تغطية حقوق ملكية المؤسسة لالتزاماتها.

- تقييم مدى قدرة الإدارة على القيام بواجباتها ووظائفها وذلك من خلال التعرف على اتجاه نمو المؤسسة من ناحية إجمالي أصولها وكذلك حقوق ملكيتها؛
 - القيام بعمليات التحليل المالي مثل: تحليل درجة الرفع المالي أو النسب المتعلقة بالهيكل المالي ونسب التداول وغيرها؛
 - بيان مدى التزام المؤسسة بالقوانين والتشريعات المحلية والمعايير المحاسبية الدولية؛
 - الوقوف على استمرارية المؤسسة، أو أن ميزانيتها تم إعدادها على أسس التصفية؛
 - معرفة سياسات المؤسسة اتجاه استثماراتها المحلية.
- ب- المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الميزانية:

فرض النظام المحاسبي المالي عرض عناصر محددة كحد أدنى يجب إدراجها في الميزانية وهي¹:

• الأصول:

- التثبيبات المادية؛
- التثبيبات غير مادية؛
- الإهتلاكات؛
- المساهمات؛
- الأصول المالية؛
- المخزونات؛
- أصول الضريبة (مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- الزبائن والمدينين الآخرين والأصول الأخرى المماثلة (أعباء مثبتة مسبقا)؛
- ضريبة الأموال الإيجابية ومعدلات الضريبة الإيجابية.

• الخصوم :

- رؤوس الأموال الخاصة قبل عملية التوزيع المقررة أو المقترحة عقب تاريخ الإقفال، مع تمييز رأس المال الصادر (في حالة مؤسسة)، والاحتياطات والنتيجة الصافية للسنة المالية والعناصر الأخرى؛
- الخصوم الغير الجارية التي تتضمن الفائدة؛

¹: القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 يوليو سنة 2008 المتضمن قواعد القيم والمحاسبية ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 19، المادتين 311- 1,312 - 1، ص44.

- الموردون و الدائنون الآخرون؛
- خصوم الضريبة(مع تمييز الضرائب المؤجلة)؛
- المردودات للأعباء وللخصوم المماثلة(منتجات مثبتة مسبقا)؛
- ضريبة الأموال السلبية ومعادلات الخزينة السلبية.
- بالإضافة إلى معلومات أخرى تظهر في الميزانية أو في الملحق¹:
- وصف طبيعة و موضوع كل احتياط من الاحتياطات؛
- حصة لأكثر من سنة للحسابات الدائنة والحسابات المدينة؛
- مبالغ للدفع والاستلام؛
- المؤسسة الأم؛
- الفروع؛
- المؤسسات المساهمة في المجمع؛
- جهات أخرى مرتبطة (مساهمين، مسيرين، ...)؛
- عدد الأسهم المرخصة، الصادرة، غير محررة كليا؛
- القيمة الاسمية للأسهم أو الفعل إذا لم تكن للأسهم قيمة اسمية؛
- تطور عدد الأسهم بين بداية و نهاية السنة المالية؛
- عدد الأسهم التي تملكها المؤسسة ،فروعها والمؤسسة المشتركة؛
- الأسهم في شكل احتياطات للإصدار في إطار خيارات أو عقود البيع؛
- حقوق وامتيازات وتخفيضات محتملة متعلقة بالأسهم.

مبلغ توزيعات الحصص المقترحة، مبلغ حصص الامتيازات غير المدرجة في الحسابات(في السنة

المالية وفي المجموع)، وصنف التزامات مالية أخرى إزاء بعض المساهمين في الدفع والاستلام.

3- عرض الميزانية المحاسبية أنظر الملحق رقم 01: يتم تبويب حسابات الميزانية وفقا للنظام المحاسبي

المالي ضمن ثلاث مجموعات رئيسية، حيث تصنف إلى: أصول، خصوم، أموال خاصة، ويتم تنظيم

الأصول والخصوم في الميزانية ضمن عناصر جارية، وعناصر غير جارية ووفقا لشروط أبرزها معيار

المدة الزمنية، ويتم ترتيبها وفقا للبنية الهيكلية التالية:

¹: القرار، العدد 19، مرجع سابق، المادة رقم 220-1، ص23.

1- الأصول: حسب المادة 20، 21 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، "تتكون الأصول من الموارد التي يمكن مراقبتها والتي يسيرها بفعل أحداث ماضية والموجهة، فهي توفر لها منافع اقتصادية مستقبلية، لتشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة بصورة دائمة أصولاً غير جارية، أما الأصول التي ليست لها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها، فإنها تشكل أصولاً جارية¹.

وفيما يلي شرح لهذه الأصول:

أ- الأصول غير الجارية: تحتوي الأصول غير جارية على ما يلي²:

- القيم الثابتة المعنوية: هو أي أصل غير قابل للتحديد النقدي والغير المادي مراقب ومستعمل في إطار أنشطة المؤسسة العادية، وتتمثل في: المحلات التجارية المكتسبة، العلامات، برامج المعلوماتية، مصاريف تنمية حقل منجمي موجه للاستغلال التجاري.
- القيم الثابتة المادية: أي أصل مبني تحوزه المؤسسة من أجل الإنتاج أو تقديم الخدمات أو الإيجار والاستعمال لأغراض إدارية، والذي يفترض أن تستغرق مدة استغلاله أكثر من سنة مالية.
- القيم الثابتة في شكل امتياز: ويعرف بعقد يسند بموجبة شخص عمومي (مانح الامتياز) إلى شخص طبيعي أو شخص معنوي (صاحب الامتياز)، تنفيذ خدمة على مسؤوليته لمدة محددة مقابل حق انقضاء أتاوى من مستعملي الخدمة.
- القيم الثابتة المالية (غير الجارية): يمكن حصرها في الفئات التالية³:
- سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة التي يعد امتلاكها الدائم مفيداً لنشاط المؤسسة، خاصة وأنها تسمح لها بأن تمارس نفوذاً على المؤسسة التي تصدر السندات، أو أن تمارس مراقبتها المشاركة في الفروع؛
- السندات المثبتة لنشاط المحفظة الموجهة لتوفر المؤسسة على المدى الطويل بقدر مردودية مرضية دون التدخل في تسيير المؤسسات التي تمت الحيازة على سنداتها؛

¹: بلعجوز حسين، التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية من منظور التحليل الوظيفي للميزانية المالية، ورقة بحثية حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي محمد الشريف مساعدي 22-23/05/2012، ص.ص 3-4.

²: المرجع نفسه.

³: المرجع نفسه، ص.ص 5-6.

- السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس المال أو توظيفات ذات أمد طويل التي يمكن للمؤسسة الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها، أو ينوي الاحتفاظ بها أو يتعين عليها ذلك؛
 - القروض والحسابات الدائنة التي أصدرتها المؤسسة والتي لا تنوي القيام ببيعها في الأجل القصير والحسابات الدائنة لدى الزبائن وغيرها من الحسابات الدائنة للاستغلال لأكثر من (12) اثنا عشر شهراً أو القروض التي تزيد على اثنا عشر شهر والمقدمة لأطراف أخرى.
 - **الأصول الضريبية المؤجلة:** وهي عبارة عن مبلغ الضريبة عن الأرباح قابل للدفع، أي أنها ضريبة مؤجلة خصميه خلال السنوات المالية المقبلة، نظرا لطبيعة الضريبة على الأرباح والوقت التي تحسب فيه، وهو نهاية الدورة المحاسبية فإن الضريبة تدفع في شكل تسبيقات تقديرية خلال السنة انطلاقا من مبلغ الضريبة للدورات السابقة، وفي اخر الدورة المحاسبية وعند إعداد جدول حسابات النتائج والميزانية يحسب الفرق بين ما تم تسديده تقديريا وما تم تحقيقه فعليا من النتيجة، وهنا قد ينتج التزام ضريبي مؤجل، في حالة النتيجة المحققة أكبر من المقدرة والفرق يجب أن يسدد، أما في الحالة العكسية فتنتج ضريبة أصل مؤجلة، لا يمكن استرجاعها و لكنها تبقى تسبيقا للدورة المحاسبية المقبلة.
 - **عقد الإيجار تمويل:** هو عبارة عن اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر استعمال أصل مقابل دفعة واحدة او دفعات عديدة كما تترتب عليه عملية تحويل شبه كلي لمخاطر ومنافع ذات صلة بملكية أصل إلى المستأجر، مقترن بتحول الملكية عند انتهاء مدة العقد أو عدم تحويلها.
 - ب- **الأصول الجارية:** وهي التي تتوقع المؤسسة تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية التي تمثل الفترة الممتدة بين اقتناء المواد الأولية أو البضائع التي تدخل في عملية الاستغلال وإنجازها في شكل سيولة الخزينة.
- أي أنها أصول يتم حيازتها لأغراض المعاملات خلال (12) اثنا عشر شهرا و تتمثل فيما يلي:
- المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ :** تمثل المخزونات أصولا إذا كانت¹:
- تمتلكها المؤسسة و تكون موجهة للبيع في إطار الاستغلال الجاري؛
 - قيد الإنتاج بقصد مماثل؛
 - مواد أولية أو لوازم موجهة للاستهلاك خلال عملية الإنتاج أو تقديم خدمات؛

¹: بلعجوز حسين ، مرجع سابق ، ص.ص5-6.

حسابات الغير: و تتمثل في:¹

- الزبائن والحسابات الملحقة: ترد ضمنها الديون المرتبطة ببيع السلع والخدمات الملحقة بدائرة استغلال المؤسسة كالزبائن، الزبائن المشكوك بهم، أوراق القبض فواتير قيد التحرير، باستثناء ح/419 الزبائن الدائنون.
- المدينون الآخرون: وترد ضمنها التسبيقات المدفوعة على حساب المدفوعة بناء على طلبيات القيم الثابتة.

الأصول المالية المتداولة: تضم الصنف الخامس من النظام المالي المحاسبي باستثناء ح/519 المساهمات البنكية الجارية، ح/548 الفوائد المنتظرة.

2- الخصوم: تتكون من الالتزامات الراهنة للمؤسسة الناتجة عن أحداث ماضية والتي يمثل انقضاؤها بالنسبة للمؤسسة في خروج موارد ممثلة بمنافع اقتصادية، و تتمثل في:

- أ- **رؤوس الأموال الخاصة:** وتمثل رؤوس الأموال الخاصة أو الرأسمال المالي فائض أصول المؤسسة عن خصومة الجارية و غير الجارية، التي هي ما تبقى من أصول المؤسسة بعد طرح كل خصومها فهي تمثل فائض أصول المؤسسة عن خصومها الجارية وغير الجارية وتهم "كل من رأسمال الصادر العلاوات والاحتياطات، فارق التقييم، فارق إعادة التقييم، فارق المعادلة، الترحيل من جديد و نتيجة السنة المالية"².
- ب- **النتيجة الصافية:** وتحسب الفرق بين مجموع الإيرادات ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية ويكون مطابقا لتغير الأموال الخاصة بين بداية السنة المالية ونهايتها، ماعدا العمليات التي تؤثر مباشرة على مبلغ رؤوس الأموال الخاصة ولا تؤثر على الأعباء أو المنتوجات وتمثل النتيجة الصافية ربحا عند وجود فائض في المنتوجات عن الأعباء، وتمثل الخسارة في الحالة العكسية.

ج- **الخصوم الجارية:** تصنف الخصوم خصوما جارية عندما:

- يتوقع أن تتم تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية أو يتم تسديدها خلال اثنا عشر شهرا الموالية لتاريخ الإقفال.

- تصنف باقي الخصوم كخصوم غير جارية.

- د- **الخصوم غير الجارية:** وهي الالتزامات التي لا يتم تسديدها خلال الدورة العادية التشغيلية، أو التي لا تستحق خلال اثنا عشر شهرا أو التي قد تكون للمؤسسة حق غير مشروط تأجيل سدادها لأكثر

¹: بلعجز حسين، مرجع سابق، ص.ص5-6.

²: بن بلقاسم سفيان، محاضرات في التسيير المالي، السنة الثالثة محاسبة، 2001، جامعة الجزائر 3، ص60.

من اثنا عشر شهرا، و كذلك الالتزام الذي يتوقع أنه يتم إعادة تمويله بموجب تسهيلات قروض حالية حتى لو استحق خلال اثنا عشر شهرا¹، وتضم ما يلي:

- **المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا:** وتتمثل فيما يلي²:

* **إعانات الاستثمار (أو التجهيز):** وهي أموال مخصصة من طرف الدولة والجماعات المحلية من أجل اقتناء أصل جديد، أو تمويل عملياتها على المدى الطويل.

* **المؤونات:** تتمثل المؤونات في أخطار والتكاليف في زيادة الخصوم المستحقة لآجال قصيرة أو طويلة وتعكس وجود مخاطر وخسائر متوقعة عند نهاية الدورة، إلا أنها تتضمن عنصر عدم تأكيد مبالغها وتحققها.

* **الضرائب:** وتتمثل في كل الضرائب المؤجلة للأصول والضرائب المؤجلة للخصوم، ومؤونات الضرائب.

* **الاقتراضات والديون:** وهي الموارد المالية الخارجية التي تحصلت عليها المؤسسة عن المؤسسات المالية والبنوك، أو من الجمهور من أجل تمويل عملياتها التشغيلية الاستثمارية بصفة دائمة، وتساهم مع الأموال الخاصة في تغطية الاحتياجات الدائمة للمؤسسة وتتمثل في: السندات، القروض البنكية طويلة الأجل وأوراق الدفع طويلة الأجل³.

وتضم العناصر التالية⁴:

- **الذمم الدائمة:** وهو ما على المؤسسة من التزامات تجاه الغير نتيجة لحصولها على البضائع بالأجل أو حصولها على الخدمات بالآجال، وتتكون من الموردين، العاملون، ضرائب الدخل المستحقة.
- **قروض قصيرة الأجل:** وهي القروض التي تحصلت عليها المؤسسات أو الأفراد، ويتطلب تسديدها خلال فترة مالية واحدة.

¹: بن بلقاسم سفيان، مرجع سابق، ص 61

²: فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، دار الوفاء رام الله - فلسطين، 2008، ص 20.

³: المرجع نفسه، ص 21.

⁴: المرجع نفسه، ص 32.

المطلب الثاني: حساب النتائج

1- مفهوم حسابات النتائج وأهميته:

- "يتضمن حسابات النتائج نتائج الأعمال المتحققة خلال الفترة المالية، تستخدمها المؤسسات التجارية والصناعية، حيث ازدادت أهمية هذه القائمة لأنها تعكس مدى أداء ونجاح المؤسسة في أعمالها وقابليتها على الاستمرار في النشاط"¹.
 - "هو عبارة عن تقرير يبين نتيجة أعمال المؤسسة خلال دورة محاسبية معينة، ويتضمن الأعباء والنواتج المحققة من طرف المؤسسة خلال الفترة حيث يكون الفرق بينهما نتيجة صافية للفترة التي تكون إما ربح أو خسارة".
 - النتيجة = الإيرادات - المصاريف².
 - وقد عرفه النظام المحاسبي الجديد بأنه: "بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنضرة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرر تمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (ربح أو خسارة)"³.
 - وتكمن أهمية جدول حساب النتائج في كونه يظهر التغيرات الناتجة عن نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة، كما أنها تعتبر كمرآة عاكسة لنشاط الإدارة، حيث يعتبر كترجمة رياضية ومحاسبية لكل من سياسة، خبرة، معرفة، وبعد نظر الإدارة، وذلك من وجهة نظر كل الإيرادات والتكاليف، وصافي الربح أو الخسارة النهائية للمشروع يعتبر كمؤشر لمدى فعالية الإدارة كما يساعد على⁴:
 - التنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل؛
 - يساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام المشرف لمبالغ نقدية؛
 - يساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.
- 2- المعلومات التي يحتويها جدول حسابات النتائج:** تحليل الأعباء حسب طبيعتها الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسي الآتية: الهامش الإجمالي القيمة المضافة، الفائض الإجمالي من الاستغلال.

¹: هادي رضا الصفار، مرجع سابق، ص 84.

²: هادي رضا الصفار، مرجع نفسه.

³: القرار رقم العدد 19، مرجع سابق، المادة رقم 1-230، ص 24.

⁴: فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سابق، ص 60.

وكما فرض النظام المحاسبي المالي معلومات دنيا تستوجب إظهارها في حساب النتائج وهي¹:

- منتجات الأنشطة العادية؛
- المنتوجات المالية والأعباء المالية؛
- أعباء المستخدمين؛
- الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة؛
- المخصصات للإهلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات العينية؛
- المخصصات للإهلاكات ولخسائر القيمة التي تخص التثبيتات المعنوية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر الغير عادية(منتجات و أعباء)؛
- النتيجة الصافية لفترة قبل التوزيع؛
- النتيجة الصافية لكل سهم من الأسهم بالنسبة إلى شركات المساهمة؛
- تحليل الأعباء حسب صيغتها الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية؛
- حصة المؤسسات المشاركة والمؤسسة المشتركة المدمجة حسب طريقة المعاملة في النتيجة الصافية؛
- حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية؛
- المعلومات الدنيا الأخرى المقدمة إما في حساب النتائج، وإما في الملحق المكمل لحساب النتائج هي الآتية:

- تحليل منتجات الأنشطة العادية؛
- مبلغ الحصص في الأسهم مصوتا عليها أو مقترحة والنتيجة الصافية لكل سهم بالنسبة لشركات المساهمة.

3- عرض حسابات النتائج: أنظر الملحق رقم "2"

لقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض حسابات النتائج يجب مواءمتها مع كل مؤسسة قصد تقديم معلومات مالية تستجيب لمقتضيات النظم هما²:

- أ- حسابات النتائج حسب الطبيعة : يقوم على تصنيف الأعباء حسب طبيعتها(حصص الإهلاكات مشتريات، البضائع...الخ)، وهو ما يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية:الهامش الإجمالي، القيمة

¹: القانون رقم 11-07، 15 ذو القعدة 1428 الموافق لـ 25-11-2007، النظام المحاسبي الجديد، ص22.

²: المرجع نفسه.

المضافة، الفائض الإجمالي عن الاستغلال، ومن أجل حساب النتيجة النهائية وفقا لهذه الطريقة نمر بالمراحل التالية:

- **النتيجة العملياتية:** وتم التوصل إليها عن طريق طرح كافة الأعباء العملياتية وإضافة منتوجات العملياتية¹، وذلك حساب كل من إنتاج السنة المالية، استهلاك السنة المالية، القيمة المضافة والفائض الإجمالي للاستغلال.
- **النتيجة المالية:** وتم التوصل إليها، وذلك من خلال طرح الأعباء المالية من المنتوجات المالية.
- **النتيجة الجارية قبل الضرائب:** وتم الحصول عليها انطلاقا من النتيجة العملياتية وذلك بإضافة النتيجة المالية، وتمثل النتيجة العادية المحققة على إثر الأنشطة الجارية للمؤسسة.
- **النتيجة الاستثنائية:** وهي الفرق الصافي للمنتجات والأعباء الاستثنائية.
- **النتيجة الصافية للأعباء المالية:** وتساوي الفرق بين مجموع المنتوجات ومجموع الأعباء لتلك السنة المالية.

ب- **حساب النتائج حسب الوظائف:** تختلف هذه الطريقة عن الأولى في كيفية حساب النتيجة العملياتية ويشترك معها في كيفية حساب كل من النتيجة المالية، النتيجة الجارية قبل الضرائب والنتيجة الاستثنائية وعليه سوف نكتفي بكيفية حساب النتيجة العملياتية.

• وتحسب باستخراج:

- **الهامش الإجمالي:** وهو البند الذي يبين نتائج النشاط الرئيسي في المؤسسة ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{هامش الربح الإجمالي} = \text{رقم الأعمال} - \text{تكلفة المبيعات}$$

- **التكاليف التجارية:** وهي الأعباء الناتجة عن جهود المؤسسة المبذولة في بيع البضاعة
 - **الأعباء الإدارية:** فهي الأعباء التي أنفقتها المؤسسة على أنشطتها الإدارية العامة.
- و تحسب النتيجة العملياتية بالعلاقة التالية:

$$\text{النتيجة العملياتية} = \text{هامش الربح الإجمالي} + \text{المنتوجات العملياتية الأخرى} - \text{التكاليف التجارية}$$

$$- \text{الأعباء الإدارية} - \text{الأعباء العملياتية الأخرى}$$

¹: مؤرخ في 26 جوان 2008م المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات (صادر في الجريدة الرسمية العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009م).

المطلب الثالث : قائمة التدفقات النقدية و قوائم مالية أخرى

تعد قائمة التدفقات النقدية من القوائم المهمة التي تنص المعايير المحاسبية على ضرورة إعدادها ونشرها في نهاية كل فترة مالية، وذلك لتوفير معلومات محاسبية ملائمة لاتخاذ القرارات، وكذلك الاستفادة من تلك المعلومات في تقييم أداء المؤسسة.

1- قائمة التدفقات النقدية:

أ- تعريف قائمة التدفقات النقدية: تعرف على أنها:

- "كشف تحليلي لحركة التغيرات النقدية التي تحصل في المؤسسة سواء بالزيادة أو النقصان"¹.
- كما تعرف أيضا على أنها: "قائمة سنوية تعد استنادا على الأساس النقدي، وخلصتها إظهار التغيير في النقدية بين أول فترة وآخر فترة"².

أي أنها "قائمة توضح أسباب التغير في رصيد النقدية، حيث تظهر كل من مصادر وموارد النقدية سواء من العمليات أو من الأنشطة التمويلية"³.

ب- أهمية قائمة التدفقات النقدية: تتجلى فيما يلي⁴:

- قياس مدى قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية تبعا للدورات الرئيسية لنشاطها؛
- إبراز مدى كفاية السيولة للوفاء بالتزامات المؤسسة نحو الدائنين والمساهمين؛
- إبراز القوة بين النتيجة والخزينة؛
- قياس أثر التدفقات الاستثمارية والتمويلية على الربحية؛
- إبراز درجة المرونة المالية لدى المؤسسة؛
- تساهم في تحسين مبدأ القابلية للمقارنة بين المؤسسات كونها تستبعد الآثار الناتجة عن استخدام المعالجات المحاسبية المختلفة؛
- يمكن مقارنتها بالعقارات في بداية السنة لقياس درجة تجديدها؛

¹: أحمد نور، القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والعربية والمصرفية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004، ص288.

²: المرجع نفسه، ص289.

³: ناصر نور الدين عبد اللطيف، أساسيات المحاسبة المالية في المنشآت الخدمية والتجارية والصناعية، تحليل القوائم المالية والمحاسبية عن الالتزامات الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص256.

⁴: أحمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية (دروس وتطبيقات)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص79.

- تقيس مردودية الاستثمارات، يتوضح الاستثمار الذي يقدم في حياته فائضا في الخزينة يتجاوز الاتفاق المبدئي؛
- البحث فيما إذا كان تدفق الخزينة كافيا لتسديد القروض طويلة الأجل؛
- مراقبة عملية تحصيل المؤسسة لحقوقها و ذلك لأن أي تأخير سوف يؤدي إلى اختلال في توازن الخزينة؛
- التفاوض مع الموردين لتمديد أجل الدفع حتى يزداد هامش الأمان.
- ج- **مكونات قائمة للتدفقات النقدية:** وفقا للمعيار المحاسبي رقم (95) تشمل قائمة التدفقات النقدية على ثلاث أجزاء رئيسية هي¹:
 - **التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:** يعكس هذا الجزء الآثار النقدية لأنشطة العمليات، والأنشطة التشغيلية ومن أمثلتها:
 - المشتريات النقدية؛
 - المبيعات النقدية؛
 - تحصيلات المدينين التجاريين؛
 - التسديدات للدائنين التجاريين؛
 - المصروفات التشغيلية النقدية مثل مصاريف الإيجار والرواتب والمصاريف الإدارية والعمومية ومصاريف البيع والتوزيع ولا يدخل ضمنها الإهلاكات وإطفاء الأصول غير الملموسة لكونها مصروفات غير نقدية.
 - **التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:** أي يعكس الآثار النقدية للأنشطة التمويلية في المؤسسة، ومن أمثلتها:
 - إصدار أسهم عادية؛
 - إصدار أسهم ممتازة؛
 - إصدار السندات؛
 - الإقراض مقابل أوراق الدفع؛
 - توزيعات حصص الأرباح النقدية على المساهمين؛
 - شراء أو بيع أسهم الخزينة .

¹ محمود عبد الحليم الخاليلة، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، ط2، دار المكتبة الوطنية، الأردن، 2006، ص. ص 207-

ومن الجدير بالذكر أن هناك أنشطة استثمارية وتمويلية لا تدخل في صلب قائمة التدفقات النقدية مثل: إصدار أسهم عادية أو ممتازة مقابل امتلاك الأراضي أو أية أصول أخرى عينية، أو استخدام أحد الأصول العينية لتسديد القروض وتحويل السندات إلى أسهم عادية، فهذه الأنشطة لا يترتب عليها نفقات نقدية داخلية إلى أو خارجة من المؤسسة، لكن هذه الأنشطة تعتبر من الأنشطة الهامة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية، قد تؤثر على التدفقات النقدية في المستقبل، ولذلك تتطلب المبادئ المحاسبية المتعارف عليها الإفصاح عن هذه الأحداث في الملاحق والجداول الملحقة (المرفقة) بقائمة التدفقات النقدية.

2- قوائم مالية أخرى:

أ- قائمة الأموال الخاصة " قائمة التغيرات في حقوق الملكية":

يجب أن تقوم المؤسسة بعرض قائمة الأموال الخاصة لجزء منفصل في القوائم المالية، حيث تتضمن تسوية لحقوق الملكية بين آخر الفترة وبدايتها إضافة لبنود المكاسب والخسائر التي تعتبر جزء من حقوق الملكية ولا تظهر في قائمة الدخل¹.

• مزايا قائمة الأموال الخاصة:

تحقق قائمة التغيرات في حقوق الملكية ما يلي²:

- التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها وأي تقصيلات أخرى عنها؛
 - التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة؛
 - التعرف على بنود المكاسب والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية مثل المكاسب والخسائر، ببيع الاستثمارات المتاحة للبيع.
- ويشكل جدول تغير الأموال الخاصة قائمة الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية .
- أما بالنسبة للمعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة بما يلي:
- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
 - تغيرات السنة المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجل تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال ... الخ؛
 - المنتوجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح الأخطاء الهامة؛

¹: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، ص ص 26-27.

²: المرجع نفسه.

- عمليات الرسملة (الارتفاع، الانخفاض، التسديد)؛
- توزيع النتيجة والتخصصات المقررة خلال السنة المالية.

ب- الملاحق:

الملاحق وثيقة تلخيص، يعد جزء من الكشوف المالية، وهو يوفر التفسيرات الضرورية لفهم أفضل للميزانية، وحساب النتائج فهما أفضل، ويتم كلما اقتضت الحاجة، المعلومات المفيدة لقارئ الحسابات. تعد عناصر الإعلام الرقمية للملاحق نفس المبادئ وحسب الشروط التي تظهر في الوثائق الأخرى التي تشكل منها الكشوف المالية.

يشتمل الملحق على معلومات تتضمن النقاط التالية: متى كانت هذه المعلومات ذات طابع بالغ الأهمية أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشوف المالية.

1- القواعد و الطرق المحاسبية المعتمد لمسك المحاسبة وإعداد كشوف مالية؛

2- مكملات الإعلام الضرورية لفهم أحسن للميزانية، وحساب النتائج، وجدول سيولة الخزينة وجدول تغير الأموال؛

3- المعلومات التي تخص الكيانات المشتركة، والفروع أو المؤسسة الأم وكذلك المعاملات التي يحتمل أن تكون حصلت مع هذه المؤسسات؛

4- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفيية.

هناك معياران أساسيان يسمحان بتحديد المعلومات المطلوب إظهارها في الملحق:

- الطابع الملائم للإعلام؛
- الأهمية النسبية.

وفعلا أن الملحق يجب أن لا يشمل المعلومات الهامة الكفيلة بالتأثير في الحكم الذي قد يحكم الجهات التي ترسل إليها الوثائق على ممتلكات المؤسسة ووضعيتها المالية ونتيجتها.

المبحث الثالث: أدوات وأساليب التحليل المالي لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

لإبراز أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات لابد من دراسة الأدوات التي يمكن من خلالها تنفيذ البرنامج التحليلي والقيام بالرقابة المالية ولعل أشهر الأدوات التحليلية المستخدمة في هذا المجال هي القوائم المالية.

المطلب الأول: النسب المالية

إن تحليل النسب المالية واحد من أهم أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعاً في عالم الأعمال وذلك لأنه يوفر عدداً كبيراً من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المؤسسة.

1- تعريف النسبة المالية وأهدافها:

أ- تعريف النسبة المالية: تعرف على أنها: "أداة من أدوات التحليل المالي التي توفر مقياس العلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية"¹.

كما تعبر عن "العلاقة بين رقمين من أرقام القوائم المالية أحدهما في البسط والآخر في المقام وتشكل العلاقة بينهما مدلولاً معيناً"².

ب- أهداف النسب المالية: وتتجلى فيما يلي³:

- إتاحة مؤشرات عادية لقياس نمو المؤسسة ومواطن الضعف فيها أي أن النسب تقيس التغيرات في العناصر المختلفة تبعاً لحركاتها من قائمة مالية إلى أخرى وذلك لرسم السياسات الإدارية للمؤسسة وتحديد نقاط الضعف والقوة للنشاط؛
- توفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات وإجراء الرقابة على مختلف المستويات؛
- إتاحة الفرصة لإجراء المقارنات بين المؤسسات المتجانسة أي أن هذه النسب تعطي مفهوماً موحداً للقياس، كما توفر المقارنة التاريخية بين النسب المالية للبنود المتنافسة في القوائم المالية الختامية.

¹: مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 127.

²: المرجع نفسه.

³: أبو الفتوح علي فضالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتاب العلمية للنشر والتوزيع، 2004، ص 71.

2. أنواع النسب المالية : تتمثل فيما يلي¹:

أ- **نسب السيولة:** تعني السيولة بالنسبة للمؤسسة قدرتها على مواجهة التزاماتها القصيرة، سواء كانت منتظرة أو غير منتظرة، عند استحقاقها من خلال التدفقات النقدية الناتجة عن مبيعات وتحصيل ذممها بالدرجة الأولى.

ب- **نسب النشاط:** تستخدم هذه المجموعة من النسب لقياس قدرة المؤسسة على تحويل حسابات الميزانية إلى مبالغ نقدية أو مبيعات كما تستخدم في الغالب لتقييم أداء المؤسسات المتعلقة بالمركز المالي قصير الأجل كمؤشر على نشاط المؤسسة في تاريخ معين أو فترة زمنية معينة.

ج- **نسب الربحية:** تستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالنفقات وغيرها من التكاليف التي تتكبدها خلال فترة محددة من الزمن، وهي أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة بحوزتها بكفاية، وتدل نسب الربحية التي لها قيمة أعلى مقارنة بالفترة السابقة، أي أن المؤسسة تحقق زيادة في المبيعات وبالتالي زيادة في الأرباح.

د- **نسب الرفع المالي:** يقصد بالرافعة المالية مدى اعتماد المؤسسة على تمويل استثماراتها بواسطة الديون، لذلك نجد أن هذه المؤشرات دلالة على الأجل الطويل.

وبالتالي قد تعجز المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الدائنين، كما تعتبر كمقياس جيد للمخاطر المالية، لكن يكمن عيبها خاصة في إفراط المؤسسة على استعمال الرافعة المالية ما ينتج عنه وقوع المؤسسة أمام ملاءة غير حقيقية لها.

محددات النسب المالية: تتمثل فيما يلي²:

- النسب المالية معنية فقط بالأرقام و العوامل ذات الطابع الكمي ولا تقيس العوامل النوعية مثل المستوى العلمي للعمال .. الخ؛
- تتأثر النسب المالية باختلاف الطرق المحاسبية، لأنها تعرقل عملية المقارنة مثل طرق الإهلاك، هناك مؤسسات يستعملون الإهلاك الثابت وأخرى تستعمل الإهلاك المتناقص وبالتالي نتيجة المؤسساتين تختلف؛
- تتأثر النسب المالية بالتضخم لأن القوائم المالية مبنية على أساس التكلفة التاريخية؛

¹ عمار بن مالك، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة متوري قسنطينة 2010-2011، ص.ص 59-60.

² أحمد بوتين مرجع سابق، ص 69.

- النسب المالية هي مؤشر ساكن على وضع معين كما هو في تاريخ إعداد القوائم، فمثلا نسبة التداول تعكس العلاقة بين الأصول الجارية والالتزامات الجارية، كما هي في تاريخ إعداد الميزانية، ولكن ليس بالضرورة أن تبقى العلاقة بين الأصول المتداولة نفسها في السنوات اللاحقة.
- 3. **معايير الحكم على النسب المالية:** يجب تفسير النسب المالية والتعليق عليها على أساس معايير معينة نذكر منها¹:
- **المعيار التاريخي:** تعطي المعايير التاريخية مؤشرا لحالة المؤسسة على مر الزمن، فمقارنة هذه النسب المالية للسنة الحالية مع مثيلتها في السنوات السابقة لنفس المؤسسة، قد تكشف عن مواطن ضعف ينبغي علاجها، أو عن مواطن قوة ينبغي تدعيمها والاستفادة منها.
- **معيار معدل القطاع:** أي معدل الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة حيث تستخرج النسبة المعينة لهذه الصناعة ككل، وتتم مقارنة هذه النسبة كما هي بالمؤسسة بمعدل الصناعة.
- **معايير نمطية:** وهي معايير نموذجية ومتعارف عليها في مجال التحليل المالي.
- 4. **تصنيف النسب المالية:** بما أن النسب المالية عبارة عن علاقات بين بنود الميزانية فيما بينها أو بين بنود الميزانية وبنود قائمة الدخل فإنه يمكن للقارئ أن يتصور عدد المؤشرات الممكن تركيبها، وعلى الرغم من تعدد مداخل التحليل المالي إلا أنه من الممكن تصنيف النسب المالية إلى²:
- نسب السيولة؛
- نسب الأداء أو الأنشطة؛
- نسب التغطية أو المديونية؛
- نسب التقييم أو نسب السوق؛
- النسب الهيكلية؛
- نسب الربحية.

المطلب الثاني: المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات

¹: منير إبراهيم الهندي، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء (مدخل حوكمة الشركات)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2009، ص222.

²: عبد الستار الصباح، سعود العامري، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية، ط4، دار وائل للنشر، الأردن، 2010 ص124.

1- التحليل العمومي:

أ- تعريف التحليل العمومي: ويسمى بالتحليل الرأسي، ويعتمد هذا التحليل بشكل أساسي على تحويل الأرقام المطلقة للبنود في القوائم المالية إلى نسب مئوية، حيث ينسب كل بند في مجموعة معينة إلى إجمالي بنود هذه المجموعة، ويتم ذلك من خلال إعطاء إجمالي الرقم (100 %) ومن الأمثلة على ذلك التحليل العمودي لقائمة الدخل حيث تعطي المبيعات (الإيرادات) النسبة المئوية (100 %) وتحسب نسبة البنود الأخرى في القائمة من هذا الرقم، أما في قائمة المركز المالي فيمكن احتساب نسبة كل بند من مجموع البنود التي ينتمي إليها، فعلى سبيل المثال يمكن احتساب نسبة ما تشكله الأصول الجارية من إجمالي الأصول، ونسبة الالتزامات من مجموع الالتزامات وحقوق الملكية للتعرف على مصادر التمويل في المؤسسة، كما يمكن تطبيق التحليل العمودي للبنود على قائمة تكلفة المنتج في المؤسسات الصناعية ولعل أهم ما يوفره هذا التحليل توضيحه للأهمية النسبية للبنود تتكون منها قائمة معينة، وكسب الأهمية النسبية للبنود من خلال الصيغة التالية:

$$\frac{\text{قيمة البند}}{\text{مجموع البنود التي ينتمي إليها البند}} = \text{الوزن النسبي للبند}$$

المصدر : مؤيد راضي خنفر، غسان المطارنة، مرجع سابق، ص 93.

وبعد استخراج الوزن النسبي لكل البنود، يقوم المحلل المالي برصد هذه النسب والتعرف على أسباب ارتفاعها أو انخفاضها¹.

ب- محددات التحليل العمومي: تتجلى فيما يلي²:

- يوصف التحليل العمودي بالتحليل الساكن وتظهر هذه الصفة بشكل خاص في هذا التحليل عندما يقتصر على فترة زمنية واحدة، فتصبح المدلولات والمؤشرات التي يتم الحصول عليها النسب ذات جدوى كبيرة لذا يحرص المحللون على إجراء التحليل العمودي لأكثر من فترة مالية أو لأكثر من مؤسسة أو في أحيان أخرى يتم إجراؤه مع التحليل الأفقي في آن واحد لتغطية نقاط الضعف فيه؛

¹: مؤيد راضي خنفر، غسان المطارنة، مرجع سابق، ص ص 93-94 .

²: فيصل جميل السعيدة، نضال عبد الله فريد، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص. ص 103-104.

يتجاهل التحليل العمودي التغير الذي يحصل على البند الرئيسي في القائمة، حيث ينسب لهذا البند باقي البنود الأخرى المختلفة، فعلى سبيل المثال يعمل التحليل العمودي لقائمة الدخل التغيرات الحاصلة في بند المبيعات نفسه حيث يفترض دائماً أنه يساوي (100%) وبالتالي يتم رصد التغيرات فيه من فترة إلى أخرى أو من مؤسسة إلى أخرى مماثلة بالرغم أنه يعتبر من أهم بنود القائمة.

2- التحليل الأفقي:

أ- **تعريف التحليل الأفقي:** جاءت تسمية هذا التحليل من كونه يقوم بدراسة سلوك واتجاهات البنود المختلفة في القوائم ورصد التغيرات فيها خلال أكثر من فترة مالية، وهو ما يمكن المحلل المالي من معرفة مدى الاستقرار أو التراجع في تلك البنود، ثم يقوم المحلل من خلال ذلك الرصد بالبحث عن الأسباب التي أدت لذلك وهو ما قد يساعد على التنبؤ باتجاهات هذه البنود في المستقبل، ولعل ذلك ما أكسب هذا التحليل صفة الديناميكية، يعكس التحليل العمودي الذي يوصف بأنه تحليل ساكن، إذا أكثر ما يسند إليه المحلل المالي في التحليل الأفقي هو سنة الأساس، والتي تستخدم في رصد سلوك واتجاهات البنود المختلفة وسنة الأساس هذه عادة ما تكون السنة الأولى في سلسلة الأعوام المنوي تحليلها، ويجرى مقارنة البنود في الأعوام التالية مع بنود السنة الأولى، ويجب الإشارة هنا إلى ضرورة إعطاء عملية اختيار سنة الأساس أهمية خاصة لما قد تتركه من أثر مهم على نتائج هذا النوع من التحليل، لذا فإنه لا بد من اخذ الاعتبارات التالية عند اختيار المحلل المالي لهذه السنة:

- أن تكون هذه السنة سنة طبيعية لم تتعرض لظروف استثنائية تؤثر على الأداء العام في المؤسسات كحدوث الكوارث الطبيعية أو الحروب؛
- كما لا يمكن اعتماد سنة أساس كان الأداء فيها جيداً أو سيئاً بشكل استثنائي أو غير عادي، حيث إذا كان الأداء فيها سيئاً فإن اتجاهات التحليل ستكون جيدة عند مقارنتها بأداء سيء، بينما ستكون الاتجاهات غير جيدة في حال تمت المقارنة بسنة أساس كان الأداء فيها جيداً، لذا يستلزم اختيار سنة الأساس بشكل موضوعي و دون تحيز؛
- التأكد من توافق تصنيفات القائمة في هذه السنة مع ما سيتبعها من سنوات، كما يجب التأكد من عدم تغيير السياسات والطرق المحاسبية المتبعة في السنوات تحت الدراسة والتي قد تؤثر على جدوى المقارنة. وتحسب التغيرات الحادثة في البنود عن الفترات الزمنية المختلفة من خلال المعادلة التالية:

قيمة البند

قيمة نفس البند في سنة الأساس

ويقوم عادة المحلل المالي من خلال هذا التحليل برصد سلوك واتجاهات البنود المختلفة من خلال إيجاد التغير فيها بالقيم المطلقة والنسب المئوية على حد سواء وهو ما يساعده بشكل أفضل على إنجاز تحليله وقد يشمل التحليل الأفقي عامين متتاليين أو قد يمتد لفترات مالية متعددة وهو ما يعرف بتحليل الاتجاهات¹.

ب- محددات التحليل الأفقي: رغم ما يوصف به التحليل الأفقي من ديناميكية إلا أنه لا يخلو من بعض نقاط

الضعف التي قد تؤثر على بعض استنتاجاته، وهي ما يمكن إيجازها بالنقاط التالية²:

- نقاط ضعف ناشئة من اختيار غير ملائم لسنة الأساس: وهو ما يشوه نتائج التحليل سواء كان ذلك بسبب قدم السنة المستخدمة كأساس للمقارنة أو بسبب الظروف غير الطبيعية التي قد تكون تخللتها، فاختيار سنة متقدمة يجب أن يأخذ بالاعتبار الظروف السريعة والمتغيرة في عصرنا الحاضر، أما الظروف غير الطبيعية فقد يكون لها أثارا جيدة استثنائية على سنة الأساس وبالتالي فإن المقارنة بها ستعطي نتائج غير مشجعة ومن جهة أخرى فقد يكون لهذه الظروف أثارا سلبية استثنائية مما قد يعكس نتائج جيدة غير حقيقية عند إجراء المقارنة ، وهو ما يدفع الكثير من المحللين إلى تكوين سنة الأساس بمواصفات ومعايير معينة تساعدهم في إنجاز التحليل وإجراء المقارنة اللازمة؛
- نقاط ضعف ناشئة عن استخراج التغير المطلق فقط أو الاكتفاء باستخراج التغير النسبي وهو ما قد يعطي نتائج غير دقيقة ومضللة.

3- التحليل المقارن: "يعتمد هذا النوع من التحليل على مقارنة النسب المالية وحسابات المؤسسة مع المعايير

القطاعية (الصناعية) الصادرة عن الاتحادات المهنية والجهات الحكومية أو غيرها من الجهات لأغراض القياس والتقييم لفرع أو أكثر من فروع الصناعة والنشاط"³.

وذلك بهدف مقارنة الفعالية المالية للمؤسسات المتواصلة في نفس القطاع و تحديد آجال تسديد الزبائن الممنوحة لهم من طرف المؤسسات، وتقييم الهيكل المالي للمؤسسات من طرف البنوك، ومن عيوب هذا التحليل ما يلي⁴:

¹: مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص.94-95.

²: فيصل جميل السعادية، نضال عبد الله فريد، مرجع سابق، ص.111.

³: Hubert de la Brusterie, analyse financière, information financière, DUNOD, 3^{ème} édition, Paris, 2006 p447.

⁴: منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص.60.

- تفاوت المؤسسات من حيث الحجم، وتتنوع خطوط الإنتاج، والمستوى التكنولوجي المستخدم والنظم المحاسبية المتبعة، فمثل هذه الاختلافات نجعل المقارنة مع متوسط الصناعة لا معنى لها؛
- قد تتميز المؤسسات التي تنتمي إلى القطاع لمستوى منخفض من الكفاءات ومن ثم فإن إجراء المقارنات يعد مضللاً ولا يقدم الغرض الذي استخدم من أجله.

المطلب الثالث: مشاكل تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية

يواجه الأفراد الذين يقومون بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مشاكل وعراقيل عديدة نذكر منها¹:

1- مشكلة المعلومات المحاسبية والمالية: صعوبة وصول المعلومة بشكل سريع، وعدم تماثلها يؤدي طبعاً إلى ارتفاع درجة الخطر من وجهة نظر المتعاملين في سوق المال والذين يبحثون عن فرص الاستثمار، مما يؤدي بها إلى بناء توقعاتهم على أساس ظروف عدم التأكد النسبي أو المطلق، ضف إلى ذلك عدم جودة المعلومة والتي تعكس ضعف الخبرة المالية لأنها معدة في الغالب وفقاً لمبادئ وقواعد محاسبية تسعى إلى إبداء الصورة الصادقة والوفية عن المؤسسة.

2- مشاكل استخدام النسب المالية في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية: تعتبر النسب المالية أداة جيدة للتحليل، كما أنّ الاستعمال المستمر لها دون إيجاد إطار نظري عملي يبرز هذا الاستعمال أدى إلى إثارة مجموعة من الصعوبات حيث أشار إلى العناصر التي تساعد على الحكم على الوضعية المالية والتمثلة في:

- الطريقة التناسبية؛

- التأثير بالطرق المحاسبية؛

- مدى تنوع أنشطة المؤسسة؛

- التوزيع الاحتمالي للنسب المستعملة.

3- حدودية استخدام النسب المالية: حيث يهدف استخدام النسب المالية إلى تحقيق ثلاثة أهداف هي:

- تحليل الوضعية التاريخية للمؤسسة؛ حيث يتم تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، وتقييم صحتها اعتماداً على معطيات وبيانات تاريخية؛

- كما تستخدم من طرف المؤسسات المالية لتقدير ملاءة المؤسسات عند التمويل من الخارج؛

- تستخدم لمقارنة طرق التسيير المقاولات وإعداد المخطط الاستراتيجي.

¹ عمر تواتي، إشكالية تطبيق التشخيص المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة مؤسسة الإخوة موساوي للإضاءة خلال الفترة 2010-2012، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ورقلة، 2012، ص.ص 10-11.

4- صعوبة التحليل المالي في مؤسسة اقتصادية في حالة نمو: للقيام بتحليل مالي لمؤسسة ما نقوم بإجراء تشخيص في عدة مستويات (تجارية، إنتاجية، مالية، إستراتيجية،...الخ) متبوعاً بتحليل تتخلله تغيرات حول الوضعية المالية للخروج باقتراحات وتوصيات، إلى أن استعمال معطيات حول المؤسسة دون علم بصعوبتها يمكن أن يؤدي بالمحلل المالي إلى الوقوع في نتائج خاطئة نسبياً، حيث يحدث نمو المؤسسة عادة اضطرابات في درجة سيولتها، وبالتالي التأثير على مجموع متغيراتها المالية، وعليه فإن تحليل ظاهرة النمو في المؤسسة يتطلب مقارنة هذه الأخيرة بمثلتها في حالة النمو، وبذلك نتجنب تغيير ضعف السيولة بسوء تسيير الاستدانة أو بصعوبة في تسيير الأنشطة، وقياساً على ذلك فإن العديد من التغيرات ستتأثر بنمو المؤسسة (عدد العمال، الإنتاجية، المردودية،...الخ) وليس فقط السيولة.

خلاصة الفصل:

يلعب التحليل المالي دورا هاما وبارزا في الإدارة المالية كونه يساهم في وضع السياسات الواجب إتباعها لتقييم أداء المؤسسات ووضعها المالي من أجل تشخيص نقاط القوة وتحديد إيجابياتها وكذلك الوقوف على نقاط الضعف وتحديد مسبباتها وأخيرا اتخاذ القرارات اللازمة، كما له استعمالات ومجالات كثيرة كالتخطيط والتحليل الائتماني... الخ.

كما أن طرق التحليل المالي تختلف حسب الغرض وحسب الجهة القائمة بعملية التحليل نظرا لاختلاف الطرق و النظم المحاسبية المستعملة في تحديد عناصر القوائم المالية، وبالرغم من اختلاف كل من النسب المالية لكنها مترابطة ومتكاملة، حيث يمكن تفسير أي نسبة بصفة محايدة عن النسب والمؤشرات الأخرى ولهذا يجب الربط بينها من اجل تفسيرها و تحديد الوضعية المالية للمؤسسة.

الفصل الثاني:

تشخيص الوضعية المالية
للمؤسسة الاقتصادية

تمهيد

أدت الأهمية البالغة للتحليل المالي إلى ضرورة دراسة محتويات القوائم المالية للمؤسسات بشكل علمي، حتى يتسنى للجهات المهتمة بالنشاطات الاقتصادية لهذه المؤسسات التعرف على أدائها المالي. وبعد ازدياد هذه الأهمية ظهرت الحاجة إلى استخدام الأساليب الكمية الحديثة في التحليل المالي لرفع من سوية وكفاءة هذه القوائم المالية لتصبح أداة أساسية تساهم في اتخاذ القرارات وترشيدها. كما يجب أن يحرص المحلل على اختيار أداة تحليل تتناسب وعوامل عدة كالهدف، المعلومات المتوفرة، ونطاق التحليل، مثلا إذا كان التحليل يهدف إلى تقييم سيولة المؤسسة فإنه يجب على المحلل استخراج النسب الدالة على السيولة، بينما إذا كان الهدف من التحليل دراسة قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية فإنه يجب اللجوء لنسب التدفقات النقدية وتحليل قائمة التدفقات.

المبحث الأول: تحليل الميزانية

في هذا المبحث سنتطرق إلى كيفية إعداد الميزانية المالية والميزانية الوظيفية انطلاقا من الميزانية الوظيفية، ثم ننتقل إلى دراسة تحليل الميزانية بواسطة مؤشرات التوازن المالي (رأس مال العامل، احتياجات رأس مال العامل، الخزينة الصافية)، النسب المالية وأخيرا التحليل العمودي والتحليل الأفقي.

المطلب الأول: إعادة عرض الميزانية لأغراض التحليل مالي

" إن الميزانية التي يتم إعدادها وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد مستلهم من المعايير المحاسبية الدولية والقائم على مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الجانب القانوني، وعلى مبدأ الصور العادلة وتختلف الميزانية المحاسبية المعتادة (المخطط المحاسبي الوطني) في كونها تميز بين الأصول الجارية والأصول غير الجارية، والخصوم الجارية والخصوم غير الجارية، على أساس الفترة الزمنية (اثنا عشر شهرا) إضافة إلى إمكانية إعادة تقييم عناصر الميزانية، وعدم إدراج الأصول الوهمية كما أنه لا يوجد شكل محدد لتقديم هذه الميزانية، ولكن هناك معلومات دنيا يجب أن تتوفر في الميزانية، مما نجم على ذلك التطابق بين الميزانية المحاسبية والميزانية المالية من جهة، والتطابق النسبي بين الميزانية المحاسبية والميزانية الوظيفية من جهة أخرى"¹.

1. الميزانية المالية (السيولة - استحقاق)

" تقوم الميزانية المالية على التمييز بين درجة سيولة الأصول ودرجة استحقاق الخصوم من جهة ثانية، حيث ترتب الأصول وفقا لدرجة سيولتها المتزايدة أما الخصوم فترتب وفقا لدرجة استحقاقاتها المتزايدة، الأمر الذي يسمح لتقييم الخطر المالي للمقرض (خطر عدم الملاءة)، وقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل"².

إذن ترتب عناصر الميزانية المالية (الأصول، الخصوم) كما يلي³:

أ. ترتيب عناصر الأصول: ترتب عناصر الأصول وفقا للمبدأين التاليين:

- مبدأ السيولة: أي المدة التي تستغرقها للتحويل إلى سيولة في حالة النشاط العادي للمؤسسة.

¹: لزعر محمد سامي، التحليل المالي وفقا للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي-دراسة حالة- مذكرة ماجستير غ م، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012، ص 89.

²: مليكة زغيب، ميلود شنقر، التسيير حسب البرنامج الرسمي الجديد المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 64.

³: حسن لبيهي، التحكم المالي في المؤسسة الصناعية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، قسم علوم التسيير، 1994، ص 39.

- مبدأ السنوية: إذا وجد أصل يتعدى السنة فيعتبر من الأصول الثابتة، أما إذا كانت مدته لا تتعدى سنة فيعتبر من الأصول الجارية.

ب. ترتيب عناصر الخصوم: ترتب عناصر الخصوم وفقا للمبدأين التاليين:

- مبدأ الإستحقاقية: أي ترتب وفق المدة المحددة لاستحقاق هذه الخصوم.

- مبدأ السنوية: إذا كانت تتعدى السنة فتعتبر من الديون طويلة الأجل، أما إذا كانت أقل من سنة فتعتبر من الديون قصيرة الأجل.

من خلال ما سبق ذكره ترتب عناصر الميزانية المالية كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(01): الميزانية مالية

الأصول	الخصوم
الأصول التي تزيد مدتها عن سنة (بالقيمة الحقيقية)	الأموال الدائمة الرأس مال الاجتماعي الديون التي تزيد مدتها عن سنة
الأصول التي تقل مدتها عن سنة	أموال قصيرة الأجل الديون التي تقل مدتها عن سنة

Source : Nacer Eddine Sadi, analyse financière d'entreprise méthodes et audies d'analyse et diagnostic énormes française et internationales, l'harmattan, paris, 2009, p: 76.

2. الميزانية الوظيفية: "يعتبر التحليل الوظيفي طريقة من طرق التحليل المالي، تقوم على أساس تصنيف

مختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة حسب الوظائف، وحسب هذا التحليل فإن المؤسسة عبارة عن وحدة اقتصادية ومالية تضمن تحقيق وظائف التمويل، الاستثمار والاستغلال"¹.

وتعرف الميزانية الوظيفية بأنها "ميزانية تقوم على أساس إحصاء للموارد والاستخدامات في المؤسسة وفق مساهمتها في مختلف الدورات الاقتصادية، حيث تعبر خزينة المؤسسة في لحظة ما عن صافي

¹: لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص90.

الموارد والاستخدامات المتركمة، ويقصد بالدورات الاقتصادية: دورة الاستثمار، دورة التمويل، دورة الاستغلال¹.

ويعد التحليل الوظيفي بناء الميزانية المحاسبية بإعادة ترتيب بنود الميزانية إلى كتل حسب مستوى ديمومتها وعقد علاقة تواصلية بين الموارد الدائمة والاستخدامات الدائمة، حيث تقوم بإظهار ما يلي²:

كتلتين من الأصول: الاستخدامات الثابتة (أعلى الميزانية)، الاستخدامات الجارية (أسفل الميزانية).

كتلتين من الخصوم: الموارد الثابتة (أعلى الميزانية)، الموارد الجارية (أسفل الميزانية).

الخزينة (موجبة أو سالبة): كنتيجة لمقارنة الكتل الأربعة الأخرى للميزانية.

وأنظر الميزانية الوظيفية كما يوضحها الجدول الموالي:

الجدول رقم (02) الميزانية الوظيفية

دورة الاستثمار	الاستخدامات الثابتة	الموارد الثابتة	دورة التمويل
دورة الاستغلال	الأصول الجارية للاستغلال	الخصوم الجارية للاستغلال	
	الأصول الجارية خارج الاستغلال	الخصوم الجارية خارج الاستغلال	دورة الاستغلال
	الخزينة الموجبة	الخزينة السالبة	

Source: Alain Marion, Analyses financiers conceptset methods, DUNOD, 3eme edition, Paris, 2004, p:38.

والجدول التالي يبين كيفية إعداد الميزانية الوظيفية انطلاقا من الميزانية المحاسبية:

الجدول رقم (03): كيفية إعداد الميزانية الوظيفية

الموارد الثابتة رؤوس الأموال الخاصة الخصوم غير الجارية	الاستخدامات الثابتة الأصول الثابتة الصافية: التثبيات غير المادية التثبيات المادية التثبيات المالية
الخصوم الجارية للاستغلال التسبيقات المستلمة	الأصول الجارية للاستغلال المخزونات (القيمة الصافية)

¹:Hubert de la bruslerie, analyse financière information financière et diagnostic, dunod,3eme édition, paris, 2006,p 94.

²:Nacer Eddine Sadi, op.cut, p : 82.

الموردون الديون الجبائية والاجتماعية ¹ المنتجات المعاينة مسبقا	الزبائن (القيمة الصافية) التسبيقات والمدفوعات على الحسابات الأعباء المعاينة مسبقا الضرائب
الخصوم الجارية خارج الاستغلال الديون المدينة الأخرى ³	الأصول الجارية خارج الاستغلال المدينون الآخرون ²
الخزينة- الخصوم أموال الخزينة - الخصوم	الخزينة والأصول الموظفة وغيرها من الأصول الجارية أموال الخزينة

المصدر: لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص 91.

المطلب الثاني: تحليل الميزانية بواسطة التوازنات المالية

1- التحليل بواسطة رأس مال العامل

أ. مفهوم رأس مال العامل FR:

يعرف رأس مال العامل على أنه: "إجمالي المبالغ التي تستثمرها المؤسسة في الأصول قصيرة الأجل".

ويعرف أيضا على أنه: "إجمالي الأصول الجارية مطروحا منها إجمالي الخصوم الجارية وهو رأس مال الفائض المستعمل أثناء دورة الاستغلال"⁴.

إن رأس مال العامل يمثل مجموع الأموال المستثمرة في الأصول الجارية، ويطلق عليه أيضا رأس مال التشغيلي أو رأس المال الدائر.

¹: حماش هشام، تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لتوظيف وفنون الطباعة EMAG، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، المركز الجامعي محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعربريج، 2010، ص 20.

²: المرجع نفسه، ص 21.

³: سليم بن عثمان، التشخيص المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة: مؤسسة لصناعة الأجر الأحمر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة باجي مختار، غنابة، 2009، ص 30.

⁴: الياس بن ساسي، يوسف قرشي، مرجع سابق، ص 83.

ويعرف على أنه: "ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة باستخدام الموارد المالية الدائمة"¹.

ب. كيفية حساب رأس مال العامل:

يحسب رأس مال العامل بطريقتين، إما من أعلى الميزانية و إما من أسفلها كما يلي:²
- من أعلى الميزانية:

يعبر رأس مال العامل على العلاقة بين الأموال الدائمة و الأصول الثابتة وتحسب كما يلي:

$$\text{رأس مال العامل} = \text{الأصول الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

- من أسفل الميزانية:

يعبر رأس مال العامل عن الفرق بين الأصول الجارية والقروض قصيرة الأجل وتحسب كما يلي:

$$\text{رأس مال العامل} = \text{الأصول الجارية} - \text{القروض قصيرة الأجل}$$

ج. تغيرات رأس مال العامل:

هناك ثلاث حالات وهي³:

حالة رأس مال العامل موجب: معناه أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة وهذه الحالة جيدة بالنسبة للمؤسسة أي أن الأموال الدائمة أكبر من الأصول الثابتة.

حالة رأس مال العامل معدوم: يدل على أن المؤسسة في حالة توازن مالي أدنى، أي الأصول الجارية تساوي الديون قصيرة الأجل.

حالة رأس مال العامل سالب: في هذه الحالة يعني أن السيولة النقدية لا تغطي بصفة إجمالية المستحقات أي الأموال الدائمة أصغر من الأصول الثابتة.

د. أنواع رأس مال العامل:

هناك أربع أنواع لرأس مال العامل وهي:

¹: محمد ابراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شهاب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص80.

²: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 69.

³: حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 174.

1. رأس مال العامل الصافي (الدائم):

أ. تعريفه: "يعتبر رأس مال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها في الأجل الطويل، وهناك من يطلق عليها هامش أمان المؤسسة، ويظهر رأس مال العامل مقدار ما تحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها والمتمثلة في جمع بعض العناصر عن الحركة من الأصول الجارية"¹.

ب. طريقة حسابه: توجد طريقتان هما²:

الطريقة الأولى: رأس مال العامل الصافي = الموارد الدائمة - الاستخدامات الثابتة.

الطريقة الثانية: رأس مال العامل الصافي = الأصول الجارية - الديون الجارية.

2. رأس مال العامل الخاص:

أ. تعريفه: "وهو الفائض من الأموال الخاصة بعد تمويل الأموال غير الجارية، ويتم الحصول عليه عن طريق مقارنة الأموال الخاصة مع الأصول غير الجارية، أي دراسة ما مدى قدرة الأموال الخاصة على تغطية أو تمويل الأصول غير الجارية، ويعتبر كمؤشر للحكم على الاستقلالية المالية للمؤسسة"³.

ب. طريقة حسابه: يحسب كالتالي⁴:

رأس مال العامل الخاص = الأصول الجارية - الديون.

رأس مال العامل الخاص = الأموال الخاصة - القيم الثابتة (أو الأصول غير الجارية).

3. رأس مال العامل الإجمالي:

أ. تعريفه: "يمثل الأصول ذات طبيعة قصيرة الأجل وتشمل كل من قيم الاستغلال والقيم غير المحققة والقيم الجاهزة".

والهدف من دراسة رأس مال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها الجارية وتحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة.

ب. طريقة حسابه: يعبر عن رأس مال العامل الإجمالي بالعلاقة التالية⁵:

¹: مبارك لسوس، التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 31.

²: ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 46.

³: حمزة الشمخي، إبراهيم الجزاوي، الإدارة الحديثة منهج علمي تحليلي في اتخاذ القرارات، دار صفاء لنشر والتوزيع، الأردن، 1998 ص 162.

⁴: المرجع نفسه، ص 163.

⁵: محمد صالح الحناوي وآخرون، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، عمان، الأردن، 2004، ص 68.

رأس مال العامل الإجمالي = مجموع الأصول الجارية.

4. رأس مال العامل الأجنبي (الخارجي):

أ. تعريفه: "يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها، وهو يعبر عن الاستقلالية المالية للمؤسسة"¹.

ب. طريقة حسابه: تكون كالتالي²:

رأس مال العامل الأجنبي = ديون قصيرة الأجل + ديون طويلة الأجل.

رأس مال العامل الأجنبي = مجموع الديون.

رأس مال العامل الأجنبي = مجموع الخصوم - الأموال الخاصة.

رأس مال العامل الأجنبي = رأس مال العامل الإجمالي - رأس مال العامل الخاص.

و. العوامل المؤثرة في حجم رأس مال العامل:

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في حجم رأس مال العامل وهي³:

طبيعة الإنتاج: كلما كانت دورة الإنتاج طويلة كانت الحاجة إلى رأس مال العامل أكبر، وبالتالي فإن الوحدات الصناعية تحتاج إلى رأس مال العامل أكبر من الوحدات التجارية، وفي الصناعات الثقيلة أكبر من الصناعات التحويلية والغذائية وهكذا...

طبيعة المواد الأولية المستخدمة: من حيث مدى توافرها في الأسواق بشكل دائم، أو أنها موسمية يجب شراؤها في موسمها وتخزينها وبالتالي تحتاج إلى رأس مال العامل كبير.

طبيعة العملية التسويقية: كلما كانت سرعة دوران المنتجات مرتفعة كلما كانت الحاجة إلى رأس مال العامل قليلة والعكس صحيح.

طبيعة الائتمان والتسويق: كلما كانت فترة الائتمان الممنوحة للمدينين أقل من الفترة التي تحصل عليها المؤسسة من دائنيها، كلما كانت الحاجة إلى حجم رأس مال العامل أقل والعكس صحيح.

¹: منير إبراهيم هندي، مرجع سابق، ص157.

²: مداني بن بلغيث، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي على التشخيص المالي للمؤسسة-دراسة حالة مطاحن الواحات، الملتقى الدولي حول دور النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13-14 ديسمبر 2011.

³: منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة 2، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن 2005، ص116.

2. احتياج رأس مال العامل BFR:

أ. تعريفه: "يطلق على احتياجات رأس مال العامل الأمثل، وينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الاحتياجات بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزونات، حقوق العملاء حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة، الديون الاجتماعية والجبائية، وعليه يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى العاملين و مخزوناتهما، وبالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، وهو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس مال العامل"¹.

ب. طريقة حسابه: وتحسب كما يلي²:

احتياجات رأس مال العامل = احتياجات الدورة - موارد الدورة.

احتياجات رأس مال العامل = [قيم الاستغلال + القيم غير الجاهزة] - [دق أ - السلفات المصرفية]

احتياجات رأس مال العامل = [أصول الجارية - القيم الجاهزة] - [دق أ - السلفات المصرفية].

ج. تغيرات احتياج رأس مال العامل:

لاحتياجات رأس مال العامل ثلاث حالات وهي³:

موجب: يعني رأس مال العامل < 0 : أي احتياجات التمويل أكبر من موارد التمويل، فدورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها والمؤسسة بحاجة إلى رأس مال عامل موجب أي إيجاد موارد خارج دورة الاستغلال وهي رأس مال العامل.

سالِب: يعني رأس مال العامل > 0 : هذا يعني أن احتياجات التمويل أقل من موارد التمويل وفي هذه الحالة الموارد تغطي الاحتياجات لذا فالمؤسسة بغير حاجة إلى رأس مال العامل موجب نظريا، ولكن تطبيقيا على المؤسسة أن توفر رأس مال عامل موجب لمواجهة الأخطار المحتملة.

معدوم: يعني رأس مال العامل $= 0$: هذا يعني أن احتياجات التمويل مساوية لموارد التمويل، في هذه الحالة تغطي دورة الاستغلال فالمؤسسة هنا لا تحتاج إلى تمويل خارج دورة الاستغلال.

¹: ولدرويس نذيرة، الأصول المتداولة ومدى تأثيرها في التحليل المالي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2010، ص91.

²: تودرت اكلي، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي 2007، مذكرة ماجستير، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص88.

³: ولدرويس نذيرة، مرجع سابق، ص126.

- د. أنواع احتياجات رأس مال العامل: هناك ثلاث أنواع وهي¹:
- احتياجات رأس مال العامل للاستغلال: وهو يوضح المكونات المهمة لهذا الاحتياج التي لها علاقة مباشرة برقم الأعمال، وتحسب كما يلي:
- BFR_{ex} = أصول جارية بالقيمة الإجمالية - ديون جارية.
- احتياجات رأس مال العامل خارج الاستغلال: يعبر عن الاحتياجات المالية عن النشاطات غير الرئيسية والتي تتميز بالطابع الاستثنائي وتحسب من الميزانية الوظيفية عن طريق الفرق بين استخدامات خارج الاستغلال و موارد خارج الاستغلال، وتحسب بالعلاقة التالية:
- BFR_{hex} = أصول جارية خارج الاستغلال - ديون جارية خارج الاستغلال.
- احتياج رأس مال العامل الإجمالي: وهو مجموع العلاقتين السابقتين ويعبر عن إجمالي الاحتياجات المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها، وتحسب بالعلاقة التالية:
- $$BFR_{hex} + BFR_{ex} = BFR_g$$
3. الخزينة:

- أ. مفهوم الخزينة: "تعبّر عن القيم المالية التي يمكن أن تتصرف فيها المؤسسة لدورة معينة، أي القيمة السائدة التي تبقى فعلا تحت تصرف المؤسسة أو هي مجموع الخزينة = رأس مال العامل - الاحتياج إلى رأس مال العامل.
- الخزينة = القيم الجاهزة - تسبيقات بنكية.
- ج. تغيرات الخزينة: للخزينة ثلاث حالات مختلفة وهي²:
- خزينة سالبة: وهي الأصعب والأخطر، حيث الموارد الدائمة غير كافية لتمويل احتياجات رأس مال العامل، فالمؤسسة عاجزة عن توفير السيولة مقارنة بالديون المستحقة ($FR < BFR$).
- خزينة معدومة: معناه أن رأس مال العامل = الاحتياج إلى رأس مال العامل، أو أن المؤسسة لا توفر أي هامش أمان، لذا لا بد من البحث عن موارد مالية جديدة لضمان تغطية احتياجاتها المستقبلية ($BFR > FR$).

¹: الياس بن ساسي، مرجع سابق، ص 96.

²: سليمان بلعجوز، اثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003، ص 67.

خزينة موجبة: وهي وضعية حسنة أي أن التوازن المالي موجود في المؤسسة، لكن الوصول إلى الوضعية المثلى لا بد على المسير المالي من اتخاذ قرارات مثل: توظيف هذا الفائض على المدى القصير ($FR = BFR$).

2. التحليل بواسطة النسب المالية:

أ. **نسب السيولة:** وهي النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها باستخدام أصولها السائلة والشبه السائلة (الأصول الجارية) دون خسائر¹.
وفيما يلي أهم النسب التي يمكن استخدامها لقياس قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل:²

- **نسبة التداول:** هذه النسبة هي مؤشر أولي وجوهري لمقدرة المشروع على مقابلة التزاماته بسرعة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

يرى البعض أن نسبة التداول النموذجية هي 1.2، غير أن الحد الأدنى المقبول لهذه النسبة هي واحد، وإذا انخفضت هذه النسبة عن الواحد فمعناه عدم مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، أما من جهة أخرى فإنه إذا ازدادت نسبة التداول عن الواحد فمعناه أن صافي رأس مال العامل يظهر موجب والعكس صحيح، أما إذا كانت نسبة التداول تساوي الواحد فمعناه أن صافي رأس مال العامل يساوي الصفر.

- **نسبة السيولة السريعة:** تستخدم لبيان مقدرة المشروع على مقابلة التزاماته قصيرة الأجل من النقدية المتحصلة من أصولها سريعة التداول كالنقد، بسبب استبعاد المخزون السلعي يرجع إلى أنه يحتاج لفترة زمنية حتى يمكن بيعه، كما أن هناك احتمال بعدم بيعه، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول الجارية} - \text{المخزون السلعي}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

إذا كانت نسبة السيولة السريعة مساوية للواحد فهي نسبة مقبولة، أي أن المؤسسة يمكنها مواجهة التزاماتها سريعة السداد فوراً، وإذا ازدادت عن الواحد فمعناه زيادة درجة السيولة بالمؤسسة.

¹: زودة عمار، محاضرات في التسيير المالي (Sites.google.com/site/zoudaamar).

²: سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار، التمويل، التحليل المالي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2006، ص ص 232-234.

- نسبة النقدية وشبه النقدية: تفترض هذه النسبة صعوبة تحصيل مستحقات المؤسسة لدى العملاء خلال سنة، وإذا ما كان الأمر كذلك فإن مصادر توفير السيولة سوف تنحصر في النقدية وما في حكمها مثل: الودائع المصرفية، وما تملكه المؤسسة من أذون خزينة وغيرها من الأوراق المالية التي يسهل تحويلها إلى نقدية بسهولة، وعلى ذلك تقاس تلك النسبة على النحو التالي:

$$\text{نسبة النقدية وشبه النقدية} = (\text{النقدية} + \text{شبه النقدية}) \div \text{الخصوم الجارية}$$

ب. **نسب النشاط:** تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المؤسسة للموجودات والمطلوبات، أي أنها تقيس مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة في اقتناء الموجودات ثم مدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الموجودات، وتتضمن النسب التالية:

- **معدل دوران إجمالي الأصول:** توضح هذه العلاقة مدى نشاط الأصول وقدرتها على توليد المبيعات من خلال استخدام إجمالي أصول المؤسسة، وتعتبر كأداة للرقابة على استثمارات المؤسسة، وتحسب كما يلي¹:

$$\text{معدل دوران الموجودات} = \text{صافي المبيعات} \div \text{مجموع الأصول}$$

وكما كانت هذه النسبة كبيرة كلما كانت أفضل، ولكن يجب أن نراعي أن هذه النسبة تختلف من قطاع لآخر لأن بعض الأنشطة تحتاج إلى أصول ثابتة بينما أنشطة أخرى قد تحتاج أصول جارية كبيرة. - **معدل دوران الأصول الغير الجارية:**

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \text{المبيعات} \div \text{صافي الأصول الثابتة}$$

وتستعمل هذه النسبة كمقياس لمدى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها الثابتة لأجل تحقيق المبيعات ويتأثر الرقم الظاهر للموجودات الثابتة في ميزانية المؤسسة بمجموعة من العوامل منها:

- تكلفة الأصول الثابتة عند حيازتها؛

- طول فترة حيازتها؛

- سياسات الاستهلاك المتبعة من قبل المؤسسة؛

- كون الأصول مملوكة من قبل المؤسسة.

وقد تؤدي العوامل المذكورة أعلاه إلى اختلاف في معدلات الدوران بين مؤسسات تتطابق وموجوداتها

الثابتة من حيث القيمة، الأمر الذي يستدعي أخذها في الحسبان من قبل المحلل².

¹¹: ناصر نور الدين عبد اللطيف، مرجع سابق، ص244.

²: زودة عمار، مرجع سابق.

- **معدل دوران المخزون:** هذا المؤشر يبين عدد مرات دوران المخزون خلال الدورة المحاسبية، وهذا المخزون يتعلق بالمواد أو المنتوجات ويحسب هذا المؤشر كما يلي¹:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة البضاعة المباعة} \div \text{رصيد المخزون}$$

- **فترة التخزين:**

$$\text{فترة التخزين} = 360 \div \text{معدل دوران المخزون}$$

ويوضح هذا المعدل الفترة التي يقضيها المخزون في المخازن قبل تصريفه ويعد طول هذه الفترة أمراً غير مرغوب فيه خاصة في المؤسسات التي تتعامل مع منتجات ذات تواريخ صلاحية أو تتميز بالتطور التكنولوجي السريع حيث تفقد قيمتها مع طول فترة التخزين، ورغم هذا يجب الحكم على الفترة².

- **فترة التحصيل:** ويقصد بها الفترة الممتدة من تاريخ البيع بالأجل إلى تاريخ تحصيل قيمة هذه المبيعات، ولهذا فهي تعبر بشكل دقيق عن سيولة الحسابات المدينة، أي سرعة تحركها باتجاه التحصيل وتغذية السيولة بالنقد الجاهز، وتحسب كما يلي³:

$$\text{فترة التحصيل} = 360 \times \text{معدل دوران الحسابات المدينة}$$

3. **نسب الهيكل التمويلي والسير المالي:**

وهي النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة لكل جانب من جوانب الميزانية مثل: نسبة الأصول الثابتة إلى مجموع الأصول، وهذه النسب تظهر التوزيع النسبي لعناصر الأصول وكذلك الأمر بالنسبة لعناصر الخصوم.

وأهم النسب المالية التي تساعد على دراسة الهيكل التمويلي للمؤسسة وهي⁴:

أ. **نسبة التمويل الخارجي للأصول:** تظهر هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي للأصول} = \left(\frac{\text{الديون طويلة الأجل} + \text{الديون قصيرة الأجل}}{\text{مجموع الأصول}} \right) \times 100$$

إن اتجاه هذه النسبة بالارتفاع يعني تزايد الاعتماد على التمويل الخارجي وبالتالي ازدياد عبئ الفوائد، كما أن ارتفاع هذه النسبة بشكل يزيد عن 50% يعتبر مؤشراً سلبياً لأنه يفقد المؤسسة استقلالها المالي.

¹: محمد مطر، مرجع سابق، ص 36.

²: زودة عمار، مرجع سابق.

³: محمد سمير الصبيان وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص 387.

⁴: منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، مرجع سابق، ص 54-59.

ب. نسبة التمويل الداخلي للأصول: وتظهر هذه النسبة التمويل الذاتي للأصول، وتحسب كالآتي:

$$\text{نسبة التمويل الداخلي للأصول} = \frac{(\text{رأس مال} + \text{احتياطات} + \text{أرباح محتجزة})}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

إن ارتفاع هذه النسبة مؤشرا إيجابيا على وضع المؤسسة المالي، إلا أنه قد لا يكون في مصلحة المؤسسة دائما وخاصة إذا كانت ربحية الأموال الخاصة أكبر من مبلغ الفائدة المدفوع على القروض.

ج. نسبة المديونية الكاملة: تظهر هذه النسبة المديونية الكاملة للمؤسسة وهي تقيس إجمالي الديون إلى الأموال الخاصة، وتحسب كالآتي:

$$\text{نسبة المديونية الكاملة} = \frac{(\text{إجمالي الديون})}{(\text{الأموال الخاصة أو حقوق الملكية})} \times 100$$

ويقدر ما تكون هذه النسبة منخفضة يعتبر وضع المؤسسة إيجابيا ويجب أن لا تتجاوز الواحد، حيث يعتبر ذلك مؤشرا سلبيا ويفقد المؤسسة استقلالها المالي، وإذا كانت مساوية للواحد، فهذا لا يعني أن مجموع الديون لا يساوي الأموال الخاصة وقد لا يكون إيجابيا.

د. نسبة المديونية قصيرة الأجل: تدرس العلاقة بين الخصوم الجارية والأموال الخاصة، تحسب كما يلي:

$$\text{نسبة المديونية قصيرة الأجل} = \frac{(\text{الخصوم الجارية})}{(\text{الأموال الخاصة})} \times 100$$

كلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما كان ذلك أفضل للدائنين نظرا لزيادة ضمان ديونهم ولا يجوز أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد في أي حال من الأحوال لأنه لا يجوز أن يتحمل الدائنون مخاطر أكثر من التي يجب أن يتحملها أصحاب المؤسسة.

المطلب الثالث: بيان تغيرات واتجاهات الميزانية

يقوم أسلوب المقارنات وبيان التغيرات والاتجاهات على إجراء مقارنات بين عناصر القوائم المالية لعدة فترات زمنية، بهدف الخروج بمعلومات تقيّد الأطراف المختلفة المستفيدة من هذه المعلومات.

1. التحليل الأفقي: يقوم هذا التحليل على أساس دراسة العلاقة بين بنود الميزانية المتماثلة ببعضها البعض

سواء خلال عدة فترات مالية، ومدى وجود تغيرات بينهما لمرور الزمن، أي تحديد الاتجاهات لبنود الميزانية للمؤسسة خلال عدد من الفترات المالية (أو بين ميزانية مؤسسة ومؤسسة أخرى مماثلة).

لقد فرض النظام المحاسبي المالي أن يتم التحليل على مستوى المؤسسة نفسها، بأخذ بيانات الميزانية لفترتين متتاليتين، وفيما يلي مثال نوضح من خلاله كيفية إجراء التحليل الأفقي:

الجدول رقم (04): مثال للتحليل الأفقي للميزانية

التغير النسبي	التغير المطلق	ميزانية المؤسسة 1+N/12/31	ميزانية المؤسسة N/12/31	البند
9,64 %	33000	375000	342000	أصول غير جارية
9,64 %	33000	375000	342000	التثبيتات العينية
29,19 %	81800	362000	280200	الأصول الجارية
95,80 %	54800	112000	57200	مخزون ومنتجات قيد الصنع
35,93 %	46000	174000	128000	زبائن
(29,23) %	(19000)	76000	95000	بنوك وحسابات جارية
18,45 %	114800	737000	622200	إجمالي الأصول
1,65 %	5600	344800	339200	الأموال الخاصة
1,76 %	4900	282900	278000	رأس مال الصادر
1,14 %	700	61900	61200	الاحتياطات
(0,93) %	(20800)	202200	2223000	خصوم غير جارية
41,94 %	43200	146200	103000	سندات مساهمة
(53,33) %	(64000)	56000	120000	اقراضات لدى م القرض
216,66 %	130000	190000	60000	الخصوم الجارية
191,33 %	114800	246000	60000	الموردون
15,57 %	114800	737000	622200	مجموع الخصوم

المصدر: إعداد الطالبة بالاعتماد على كتاب مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة.

- يلاحظ من خلال الجدول، انه تم اتخاذ السنة N سنة الأساس وذلك لرصد التغيرات في سنة 1+N .
- كما يلاحظ أن التحليل الأفقي يقوم بإظهار التغير في الأرقام المطلقة جنبا إلى جنب مع التغيرات النسبية لأن اقتصار التحليل على أي منها قد يكون مظللا في كثير من الأحيان، ويجب الإشارة هنا إلى أن الأهمية لا تكمن فقط في رصد التغيرات، بل تفسير أسبابها والعوامل التي أدت إلى حدوثها، لذا فإننا يمكن من خلال الجدول استنتاج الحقائق التالية:
- سجل ارتفاعا في الأصول الثابتة حيث أصبحت في سنة 1+N (375000) دينار أي بزيادة قدرها (33000) دينار بمعدل زيادة 9.64%، وهو ما يشير إلى إدخال المؤسسة أصولا ثابتة جديدة إلى الخدمة.
 - كما أظهر الجدول ارتفاعا في الأصول الجارية في سنة 1+N حيث زادت بمعدل 29,19 %، وقد تركزت هذه الزيادة بشكل ملحوظ في المخزون حيث ارتفع حجم الاستثمار فيه من 57200 دينار إلى 112000 دينار أي بمعدل زيادة قدرها 95,80 %، وهو ما قد يشير إلى تكديس المخزون وعجز المؤسسة عن

تسويقه أو أن المؤسسة سعت إلى زيادة استثماراتها في المخزون لتوقعها زيادة الطلب عليه، وهنا يجب على المحلل أن يربط بين هذه التغيرات وتلك المسجلة في مبيعات ومعدلات دوران المخزون في المؤسسة أما الزبائن فإن الزيادة فيها سجلت بمعدل 35,93% وهو ما قد يكون مؤشر على خلل ما في سياسة تحصيل الديون، ولا بد هنا من الربط بين التغيرات المسجلة في المخزون والزبائن والبنك لما لذلك من تأثير مهم على سيولة المؤسسة، حيث سجل البنك انخفاضا مهما في سنة $1 + N$ وبلغ هذا 29% مقارنة لسنة N .

أما القسم الثاني من الجدول والمتعلق بمصادر الأموال في المؤسسة (أموال خاصة، خصوم جارية وغير جارية) فيتضح فيه وبشكل جلي أن المؤسسة قد زادت من اعتمادها على مصادر التمويل الخارجي على حساب المصادر الداخلية، حينما سجلت الخصوم غير الجارية انخفاضا طفيفا بمعدل 0,93% وسجلت الأموال الخاصة ارتفاعا طفيفا لم يتجاوز 02% .

2. التحليل العمودي: يمكن إجراء التحليل العمودي للميزانية بطرق مختلفة، حيث يمكن أن يتم ذلك في نسبة البنود إلى مجموع القائمة أو بنسبة كل مجموعة بنود إلى إجمالي القائمة أو نسبة كل بند إلى مجموعته، وتحدد هذه الطرق حسب الهدف من التحليل وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (05): مثال للتحليل العمودي للميزانية

ميزانية السنة N		البيان
النسبة	المبالغ	
75,44 %	3810000	الأصول غير الجارية
75,44 %	3810000	التثبيات العينية
17,82 %	900000	أراضي
29,70 %	1500000	مباني
27,92 %	1410000	آلات ومعدات
24,56 %	1240000	الأصول الجارية
11,28 %	570000	مخزون ومنتجات قيد الصنع
07,34 %	370000	زبائن
05,94 %	300000	بنوك وحسابات جارية
100 %	5050000	إجمالي الأصول
48,07 %	2500000	الأموال خاصة
38,46 %	2000000	رأس المال الصادر

الاحتياطات	500000	09,61 %
خصوم غير جارية	1950000	37,5 %
سندات المساهمة	1900000	36,53 %
إقراضات لدى م القرض	50000	0,96 %
الخصوم الجارية	750000	14,42 %
الموردون	750000	14,42 %
مجموع الخصوم	5200000	100 %

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على كتاب مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة.

أولاً: هيكل الأصول يمكن من الجدول توضيح هيكل الأصول في المؤسسة خلال سنة N، حيث نجد الأصول الجارية تشكل 24,56 % من إجمالي الأصول، في حين تمثل الأصول غير الجارية 75,44 % وفيما يخص الأصول غير الجارية نلاحظ أن التثبيات العينية مرتفعة بنسبة 75,44 % مقارنة بالتثبيات المعنوية والمالية التي تكون نسبتها معدومة.

أما بالنسبة للأصول الجارية، فهناك ارتفاع كل من الوزن النسبي للمخزون ومنتجات قيد الصنع بمعدل 11,28 %، والزيائن بمعدل 7,34 %، والبنوك الحسابات الجارية بمعدل 5,94 %.

ثانياً : فيما يتعلق بمصادر التمويل في المؤسسة إن القسم الثاني من الجدول و المتعلق بمصادر التمويل في المؤسسة يتضح من خلاله أن المؤسسة تعتمد على مصادر التمويل الخارجي أكثر من مصادر التمويل الداخلي، حيث تقدر الأموال الخاصة بـ: 48,07 %، في حين بلغت مصادر التمويل الخارجي طويلة الأجل (الخصوم غير الجارية) 37,5 %، أما مصادر التمويل الخارجي قصيرة الأجل هي الخصوم الجارية بلغت 14,42 %.

المبحث الثاني: تحليل حسابات النتائج

بهدف قياس أداء المؤسسة، يلجأ المحلل المالي إلى دراسة وتحليل حسابات نتائج المؤسسة بالاعتماد على مجموعة من الأدوات والمؤشرات أهمها: القدرة على التمويل الذاتي، نسب الربحية، الرافعة المالية، التحليل الأفقي والعمودي.

المطلب الأول: القدرة على التمويل الذاتي

1. تعريف:

أ. التمويل الذاتي:

يعرف التمويل الذاتي بأنه: "تدفق نقدي مخصص لأنشطة الاستغلال للمؤسسة، ويعد وسيلة هامة وأكثر استعمالاً، حيث يسمح للمؤسسة بتمويل نشاط دون اللجوء إلى الأطراف الخارجية، كما يعبر عن مجموعة الأموال الأصلية الداخلية التي تم إنشائها بواسطة نشاط المؤسسة، خلال فترة معينة والتي تستخدم لتمويل نموها و إثراء أموالها الخاصة"¹.

كما يقصد به "الأموال المتولدة من العمليات الجارية للمؤسسة من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية، وهو يمكن المؤسسة من تغطية الاحتياجات المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات و زيادة رأس مال العامل"².

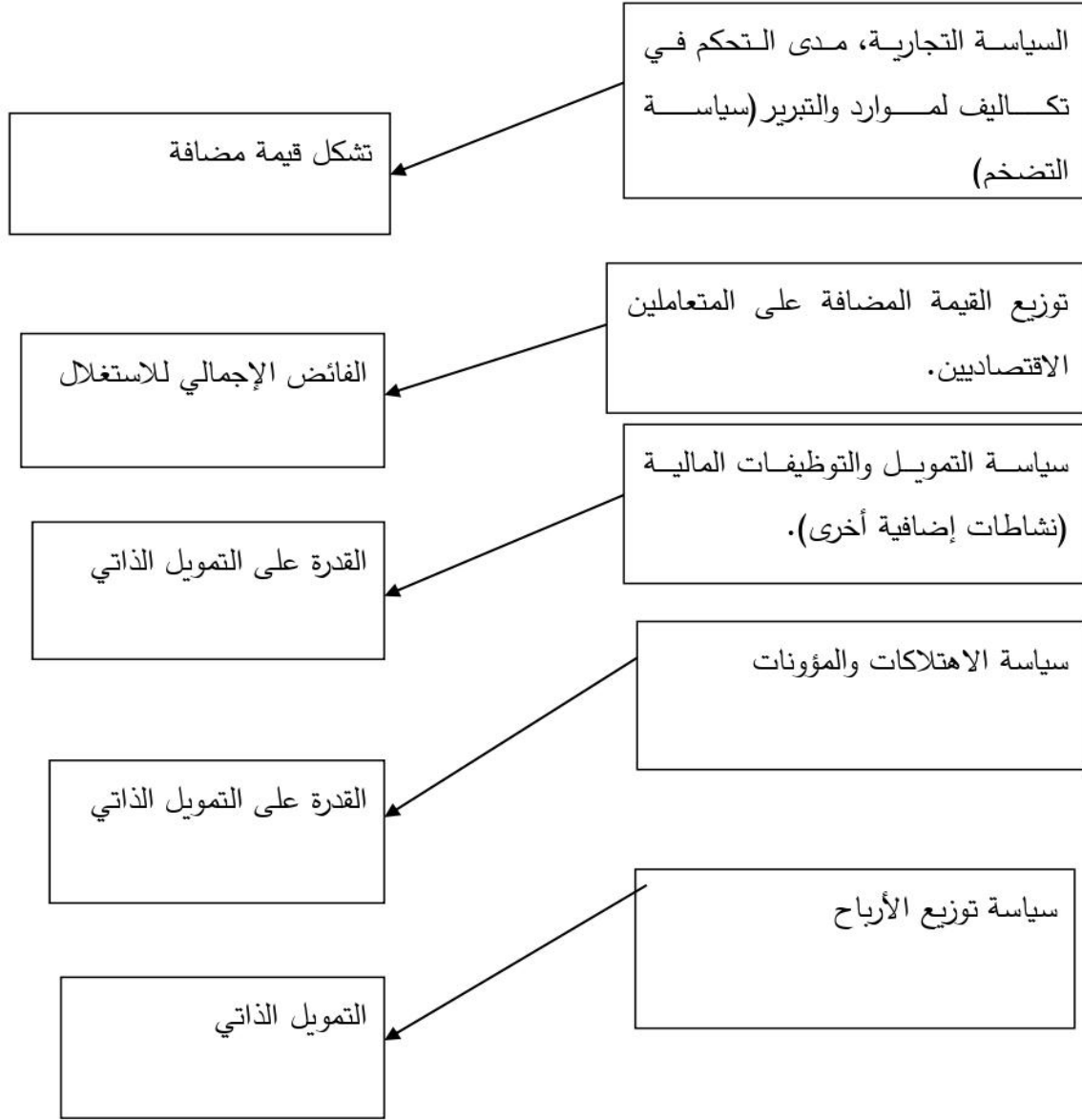
ويمكن القول أن "التمويل الداخلي للمؤسسة يمثل التمويل المتولد من مجموع النشاط الاستغلالي والمالي وكذا الاستثنائي للمؤسسة خلال الدورة الإنتاجية والمعبر عنه بقدرة التمويل الذاتي"³. والشكل الموالي يمثل مراحل تشكل التمويل الذاتي:

¹: Chiha.K, Finance d'entreprise strategique, edition Houma, Alger, 2009,p : 92.

²: أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2008، ص.ص 27-28.

³: المرجع نفسه.

الشكل رقم (01): مراحل تشكل التمويل الذاتي



المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص 241.

ب. القدرة على التمويل الذاتي

هي: "مورد يأتي داخل المؤسسة باقتطاع نسبة معينة من الإيرادات التي تحققها المؤسسة أو يوضع تحت تصرف المؤسسة لمدة معينة، أو تستخدم كلياً أو جزئياً خلال الدورة لتسديد التزامات المؤسسة المالية"¹.

وتتمثل القدرة على التمويل الذاتي نظرياً في مبلغ الفائض النقدي الناتج عن مجموع المقبوضات السنوية مطروحاً منه مجموع المدفوعات السنوية بحيث أنه إذا قبضت ودفعت جميع العمليات المؤجلة خلال نهاية السنة، يكون بحوزة المؤسسة فائضاً نقدياً متمثلاً في²:

$$\text{القدرة على التمويل الذاتي} = \text{مجموع الإيرادات} - \text{مجموع النفقات}$$

ويختلف مفهوم قدرة التمويل الذاتي عن مفهوم التمويل الذاتي الذي يمثل الفائض النقدي الصافي الذي تحققه المؤسسة بعد طرح وتوزيع أرباح الشركاء واقتطاع جميع المصاريف المالية والجبائية³. إذن القدرة على التمويل الذاتي تعرّف على أنها: "مجموع المصادر الداخلية الممكن تحصيلها لعملية التمويل"⁴.

2. طرق حساب القدرة على التمويل الذاتي:

- الطريقة الأولى: طريقة الطرح

تم حساب قدرة التمويل الذاتي انطلاقاً من الفائض الخام للاستغلال بإضافة كل النواتج المقبوضة والأعباء المدفوعة المتعلقة بأنشطة الاستغلال

الجدول رقم (06): طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الطرح)

رقم الحساب	الفائض للاستغلال	
75 ما عدا (ح/752)	المنتجات العملية الأخرى	+
65 ما عدا (ح/652)	الأعباء العملية الأخرى	-
76	المنتجات المالية	+
66	الأعباء المالية	-

¹ :Perchon. C, peurion, j, Amluse comptabilité et gestion prévisionnelle, édition, Foucher n 1, paris, 1982, p: 128.

² : IBID.

³ : أحمد بوراس، مرجع سابق، ص 28.

⁴ : التمويل الذاتي، <http://www.neelwafurat.com/itempage.aspx?id=egb125016-5126528&search=books>، (2015/04/25).

77	المنتجات غير العادية	+
67	الأعباء غير العادية	-
695	الضريبة على الأرباح	-
/	القدرة على التمويل الذاتي CAF	=

المصدر: لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص 105.

ج. الطريقة الثانية: طريقة الجمع

وفق هذه الطريقة تم حساب القدرة على التمويل الذاتي لتعديل النتيجة الصافية عن طريق العناصر غير العادية التي ساهمت في تحديدها.

الجدول رقم (07): طريقة حساب قدرة التمويل الذاتي (طريقة الجمع)

الحسابات	النتيجة الصافية	
68	مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	+
78	الاسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات	-
652	نواقص القيم عن خروج أصول الثابتة غير المالية	+
752	فوائض القيمة عن مخزونات الأصول الثابتة غير المالية	-
754	أقساط إعانات الاستثمار المحولة لنتيجة السنة المالية	-
/	القدرة على التمويل الذاتي CAF	=

المصدر: لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص: 106.

المطلب الثاني: نسب الربحية والرافعة المالية

1. نسب ربحية المبيعات:

الربحية تعني قياس مقدرة المؤسسة الكسبية، وهي مؤشر يوضح مدى الكفاية التي صاحبت إنجاز العمليات التي قامت بها خلال فترة زمنية معينة.

ويلقى مؤشر الربحية اهتماما متزايدا وخاصة من قبل المساهمين والمستثمرين الجدد لأن الربحية تبقى ضمن أولويات أي نشاط استثماري اقتصادي¹.

توجد مجموعتين لنسب الربحية هي:

- نسب الربح إلى المبيعات؛

¹: منير شاكر وآخرون، مرجع سابق، ص 62.

- نسب الربح إلى الاستثمارات.

أ. **نسب الربح إلى المبيعات:** يعد صافي الربح هو المقياس العام لنجاح المؤسسة وكفاءة إدارتها، ومن هنا كان من المهم تحليل جدول حسابات النتائج لمعرفة مدى تحقيق الهدف الريحي للمؤسسة، وذلك لا يمكن الوقوف عليه في تحليل الميزانية، كما أن تحليل جدول حسابات النتائج يهتم في التحليل طويل الأجل لأعمال المؤسسة، ذلك لأن جدول حسابات النتائج يعد تقريراً عن فترة معينة ضمن فترات تكمل بعضها البعض على التوالي نحو مستقبل المؤسسة، ولاستعمال هذا الربح كمؤشر لقياس الجوانب المختلفة من نشاط المؤسسة وتتبؤها، فإن علينا استخراج عدد من المؤشرات تهتم كل مجموعة منها بربط رقم الربح بالمبيعات، وهذه المؤشرات مجتمعة لتعطي لنا مؤشر جيد للحكم على تنبؤ المؤسسة والقدرة على سداد الدين كالتالي¹:

نسبة أرباح التشغيل = الربح من النشاط الجاري (الربح العادي) ÷ صافي المبيعات

تبين هذه النسبة العلاقة بين الربح العادي أي الربح الناتج من النشاط الجاري للمؤسسة، وصافي المبيعات الذي يمثل الإيراد الأساسي إن لم يكن الوحيد للنشاط الجاري، وأن رقم الربح العادي المستخدم في هذه النسبة أكثر تعبيراً عن نشاط المؤسسة. وتستخدم هذه النسبة في إجراء مقارنات بين المؤسسات المختلفة أقل دقة من استخدام نسبة مجمل الربح.

ب. **نسبة الربح إلى الاستثمارات:** وهي²:

نسبة العائد على الموجودات:

نسبة العائد على الموجودات = صافي الربح من العمليات قبل الفوائد والضرائب والمصروفات الأخرى ÷ مجموع الموجودات.

العائد على حقوق المساهمين:

العائد على حقوق المساهمين = (صافي الربح بعد الفوائد والضرائب - أرباح الأسهم الممتازة) ÷ حقوق الملكية أو حقوق المساهمين.

¹: محمد سعيد عبد الهادي، مرجع سابق، ص.ص 193-194.

²: فيصل جميل السعيدة، نضال عبد الله فريد، مرجع سابق، ص.142.

2. الرافعة المالية:

أ. تعريف الرافعة المالية:

"تعني كلمة رافعة في علم الطبيعة أو في الفيزياء استخدام أداة صغيرة لرفع أشياء ثقيلة نسبياً، أما في علم الإدارة المالية فيقصد بالرفع استخدام التكاليف الثابتة للتأثير على العائد المتوقع"¹.
وشمل مفهوم الرفع ثلاثة مجالات الرفع المالي، الرفع التشغيلي، والرفع الكلي أو الرفع المشترك.
ويقصد بالرفع المالي: "اعتماد المؤسسة على الاقتراض من المؤسسات المالية والمصرفية لسد احتياجاتها المالية، وبالتالي تكون التكاليف الثابتة لديها في هذه الحالة هي الفوائد المدينة أو المدفوعة، أما إذا كانت المؤسسة تطرح أسهما ممتازة لسد هذه الاحتياجات فإن التكاليف الثابتة هي أرباح الأسهم الممتازة التي ستقوم المؤسسة بدفعها إلى المساهمين الممتازين، وذلك لأن الأسهم الممتازة تتمتع بأرباح مضمونة ومحددة"².

وتعرف الرافعة المالية على أنها: "نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول أو إلى إجمالي قيمة المؤسسة"³.

كما تعرف على أنها: "درجة اعتماد المؤسسة في تمويل أصولها على مصادر التمويل ذات الدخل الثابت (سواء كانت قروضا، أم سندات، أو أسهم ممتازة)، مما يؤثر على الأرباح التي تحصل عليها الملاك، كما يؤثر على درجة المخاطرة التي يتعرضون لها"⁴.

وتسمى أيضا بالمتاجرة بالملكية، "وتعني قيام المؤسسة باستخدام أموال الغير من أجل تحقيق أكبر عائد للمالكين، وأصحاب المؤسسة وتمثل نسبة إجمالي المطلوبات (الخصوم) إلى إجمالي الموجودات (الأصول)"⁵.

من التعاريف السابقة يتضح أن الرافعة المالية تشمل قياس إجمالي الالتزامات (طويل وقصير الأجل) إلى إجمالي الموجودات، إلا أن البعض قد اعتبر أن الرافعة المالية تقتصر على تأثير الديون أو الالتزامات طويلة الأجل فقط.

¹ : HUR bert de op,at,p :96.

²: العطار رشاد، الإدارة المالية والتحليل المالي، دار البركة، عمان، الأردن، 2001، ص100.

³: المرجع نفسه، ص101.

⁴: هندي منير إبراهيم، مرجع سابق، ص80.

⁵: توفيق حسن احمد، التمويل والإدارة المالية في المشروعات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996، ص60.

حيث أشار كل من (AIVA ZIAN,2003)،(FATTAUH,2003)، وكذلك (DARRAT,1995):
إن هناك نموذجين للرافعة المالية، الأول يعتمد على قياس مجموع الالتزامات المالية الثابتة على إجمالي الموجودات، بينما النموذج الثاني للالتزامات طويلة الأجل فقط، متجاهلا الديون قصيرة الأجل¹.

ب. قياس درجة الرافعة المالية:

إن درجة الرفع المالي تعكس التغير الذي يحدث في العائد المتاح للملاك، أي صافي الربح بعد الضريبة أو ربحية السهم، نتيجة لتغير معين في صافي ربح العمليات، ونشأ الرفع المالي من وجود التكاليف المالية الثابتة المتمثلة في فوائد القروض و توزيعات الأسهم الممتازة.
ومع ثبات العوامل الأخرى على حالها ترتفع درجة الرفع المالي كلما زادت التكاليف المالية الثابتة مما يعني أن تغيرا بمعدل معين في صافي ربح العمليات يترتب عليه تغير أكبر في صافي الربح بعد الضريبة، أي أن صافي الربح المتاح للملاك، أو ما يطلق عليه ربحية السهم.
وتحسب بالقانون التالي²:

درجة الرافعة مالية = التغير النسبي في EPS (عائد السهم المحقق) ÷ التغير النسبي في صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد.

$$\text{أي أن : } \text{الرافعة المالية} = \frac{\text{ص} - (\text{ف} + (\text{أ.م} \div 1 - \text{ص}))}{\text{ص}}$$

حيث:

ص: صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد وأرباح الأسهم.

ف: الفوائد.

أ.م: أرباح الأسهم الممتازة.

ض: الضريبة.

إذن الرفع المالي مرتبط بهيكل تمويل المؤسسة، فكلما ازداد اعتماد المؤسسة على المصادر الخارجية في التمويل تزداد درجة الرفع المالي، ويصبح الرفع المالي فعالا إذا استطاعت المؤسسة استثمار

¹: فارس محمود أبومعمر، أثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار، مذكرة ماجستير غ م، جامعة غزة 2005، ص 80.

²: المرجع نفسه، ص 82.

الأموال المقترضة بمعدل عائد يزيد عن تكلفة الأموال المقترضة، بينما إذا لم تنجح المؤسسة في استثمار الأموال المقترضة فإنها ستعرض لمخاطرة أكبر وتحقق خسائر أكبر، فما لو أنها لم تستخدم الرفع المالي.

المطلب الثالث: بيان تغيرات واتجاهات حسابات النتائج

1. التحليل الأفقي: عند القيام بالتحليل الأفقي لجدول حسابات النتائج فإن المحلل المالي يهتم بدراسة التغيرات الحادثة في مختلف بنود القائمة سواء كانت على شكل نقص أو زيادة، ويحاول تتبع الأسباب التي كانت وراء هذه التغيرات، وسنحاول من خلال المثال توضيح آلية وخطوات إجراء التحليل الأفقي من

جدول رقم (08): حسابات النتائج إحدى المؤسسات عن سنتين متتاليتين

النسبة	سنة N	سنة 1+N	التغير المطلق	التغير النسبي
صافي المبيعات	3000000	3300000	300000	10%
كلفة المبيعات	(2400000)	(2520000)	120000	5%
مجمل الدخل	600000	780000	180000	30%
المصاريف الإدارية	(50000)	(50000)	-	-
مصاريف البيع والتوزيع	(100000)	(13000)	30000	30%
الدخل التشغيلي	450000	600000	150000	33.33%
الإيرادات الأخرى	60000	60000	-	-
الفوائد المدينة	(50000)	(60000)	10000	20%
الدخل قبل الضريبة	460000	600000	140000	30.43%
الضريبة	(46000)	(60000)	14000	
الدخل الصافي	414000	540000	126000	30.4%

المصدر: مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص: 207.

يوضح الجدول رقم: (08) الحقائق التالية :

- إن المبيعات قد زادت بمقدار 30000 دج وبمعدل 10 % عن السنة الماضية، وتكون أسباب الزيادة في المبيعات عادة لارتفاع الأسعار أو لزيادة حجم المبيعات، أو أحيانا أخرى بأسباب فاعلية سياسة البيع والترويج.
- كلفة المبيعات: ارتفعت الكلف بمعدل 05 % ويلاحظ أن معدل الارتفاع المسجل بها كان أقل كم ذلك المعدل الذي سجل ارتفاع في المبيعات وهو مؤشر جيد، يمكن المؤسسة من تحقيق مجمل ربح عالي.

- مجمل الدخل : سجلت المؤسسة زيادة قدرها 180000 دج، أي بمعدل 30 % ويعد ذلك بشكل أساسي لزيادة المبيعات.
 - لم يسجل أي تغير في المصاريف الإدارية والعمومية، بينما سجل ارتفاع بمعدل 30 % في مصاريف البيع والتوزيع بقيمة 30000 دج، وهو ما انعكس إيجابيا على الزيادة الملحوظة في المبيعات، إلا أن هذه الزيادة لم تصل إلى معدل الزيادة المسجل في مصاريف البيع والتوزيع.
 - الإيرادات الأخرى: لم يسجل أي تغيير فيها، بينما زادت الفوائد المالية بمعدل 20 % وهذا قد يكون مؤشرا على زيادة قروض المؤسسة.
 - الدخل الصافي سجل ارتفاعا مقداره 126000 دج، أي بمعدل زيادة قدرها 30,4 % وهو مؤشر إيجابي يعود سببه بالدرجة الأولى إلى الزيادة التي سجلت بالمبيعات.
- ويجب هنا أن نوضح أن الأهمية لا تكمن فقط في رسم التغيرات الحادثة في البنود المختلفة في هذا التحليل، بل يجب أن نتعداها إلى تفسير هذه التغيرات والبحث عن أسبابها وهو ما يعرف بدراسة الاتجاهات وتفسيرها.

2. التحليل العمودي:

يتم في هذا التحليل تحليل نسب مختلف بنود حسابات النتائج إلى البند الرئيسي في القائمة ألا وهو المبيعات (إيرادات النشاط الرئيسي)، حيث تعطي الرقم 100 %، وينسب إليها كلفة المبيعات ومصاريف التشغيل... الخ.

والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (09) مثال للتحليل العمودي لجدول حسابات النتائج:

المؤسسة B		المؤسسة A		البيانات
النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	
% 100	800000	% 100	101000	المبيعات
% 50	(400000)	% 61,3	62000	كلفة المبيعات
% 50	400000	% 38,7	390000	مجمل الدخل
				مصاريف التشغيل
% 6,9	55000	% 6,9	70000	الإدارية والعمومية
% 7,5	60000	% 9,9	100000	البيع والتوزيع
% 14,4	(115000)	% 16,8	(170000)	إجمالي مصاريف التشغيل

الدخل التشغيلي	220000	% 21,9	285000	% 35,6
فوائد المدينة	(50000)	% 5	(40000)	% 5
الدخل قبل الضريبة	170000	% 16,9	245000	% 30,6
الضريبة 15%	(22500)	% 2,2	(36750)	% 4,6
الدخل الصافي	147500	% 14,7	208250	% 26

المصدر : مؤيد راضي خنفر ، غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص: 97.

من خلال الجدول نجد:

- **كلفة المبيعات:** يتضح من خلال الجدول أن كلفة المبيعات في المؤسسة A قد بلغ 61,3 % من إجمالي المبيعات، بينما كانت هذه النسبة في المؤسسة B 50 % فقط، وهو ما يدل على أداء أفضل في المؤسسة B من حيث قدرتها في السيطرة على كلفة المبيعات وهو ما أدى إلى تحقيق نتائج أفضل في النشاط الرئيسي، وهنا يجب تتبع أسباب ارتفاع كلف المبيعات في المؤسسة A عنها في المؤسسة B وهو ما قد يكون بسبب ارتفاع كلفة البضاعة المعدة للبيع أو انخفاض قيمة بضاعة آخر المدة.
- **مصاريف التشغيل:** لوحظ أن مصاريف التشغيل شكلت 16,8 % في المؤسسة A، بينما لا تتعدى هذه المصاريف في المؤسسة A 14,4 % من المبيعات، ويوضح الجدول أيضا أن السبب في ذلك يعود إلى ارتفاع مصاريف البيع والتوزيع لدى المؤسسة A، عنها في المؤسسة B بمعدل 2,4 % وهو ما شكل أحد أسباب الزيادة في مبيعات المؤسسة A.
- **الدخل الصافي:** يبين الجدول أن المؤسسة B حققت أداء هاما أفضل عندما استطاعت أن تحقق صافي الدخل يشكل 26% من المبيعات، بينما لم تستطع المؤسسة A أن تصل بصافي دخلها إلى 15% من المبيعات، ولعل أهم الأسباب في ذلك ارتفاع كلف المبيعات في هذه المؤسسة عنها في المؤسسة B بمعدل 11%، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة مصاريف البيع والتوزيع.

المبحث الثالث: تحليل قائمة التدفقات النقدية

تعتبر قائمة التدفقات النقدية مهمة في قياس وتقييم الربحية والسيولة، عن طريق ربط بيانات الدخل ببيانات التدفقات النقدية.

المطلب الأول: الانتقال من النقدية نحو التغير في الخزينة

1. إيرادات الاستغلال: تتمثل إيرادات الاستغلال في مبيعات المؤسسة لمدة زمنية معينة (رقم الأعمال) إلا أن تحصيل هذه الإيرادات لا يتم إلا بعد فترة زمنية معينة، والمتمثلة في الآجال الممنوحة للعملاء، ومن ثم يمكن تحديد علاقة الانتقال من الإيراد (النتيجة) إلى التحصيل (الخزينة) كالآتي:

$$\text{رقم الأعمال} = \text{الارتفاع في مستحقات العملاء} + \text{تحصيلات الاستغلال} - \text{الانخفاض في مستحقات العملاء}$$

من خلال العلاقة السابقة نجد أنها أهملت الإنتاج المخزن ضمن إيرادات الاستغلال واعتمدت بشكل مطلق على رقم الأعمال ويرجع ذلك إلى أن التغير في المخزون لا يشكل أي تأثير مباشر على الخزينة¹.

2. مصاريف الاستغلال: بنفس الطريقة التي تم بها التحول من الإيرادات إلى التحصيلات، يتم الانتقال من مصاريف الاستغلال إلى نفقات الاستغلال، وذلك لأن هناك آجال تتأثر بها المصاريف وهي:

- الآجال المتعلقة بتسديد مستحقات الموردين؛
- الآجال المتعلقة بالمشتريات التي لم يتم استهلاكها أثناء الدورة المالية ويتحدد ذلك بالتغير في مخزونات المواد الأولية؛

وتتحدد الفروقات في التسديد من خلال العناصر التالية:

- التغير في ديون الاستغلال؛
- التغير بين المشتريات والاستهلاكات.

والعلاقة التالية توضح آلية الانتقال من المصاريف نحو النفقات:

$$\text{نفقات الاستغلال} = \text{مصاريف الاستغلال المستهلكة} + (-) \text{الارتفاع (الانخفاض) في مخزون المواد والبضائع} - (+) \text{الارتفاع (الانخفاض) في قروض الموردين}$$

¹ إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دروس وتطبيقات، ط 2، دار وائل لنشر، الأردن، 2011 ص.ص 165-166.

من أجل تحديد دقيق للعلاقة بين عنصر النتيجة من جهة (الإيرادات والمصاريف) وعناصر الخزينة (التحصيلات والنفقات) من جهة أخرى، نلجأ إلى المؤشرات الظاهرة في الجدول التالي:

الجدول رقم (10) الانتقال من إيرادات الاستغلال نحو تحصيلات الاستغلال

حسابات النتيجة	الفروقات	جدول التدفقات
إنتاج مباع + إنتاج مخزون - مصاريف الاستغلال المستهلكة	- التغير في مستحقات العملاء = - إنتاج مخزن = - التغير في مستحقات الموردين = - التغير في مخزون المواد والبضائع =	تحصيلات الاستغلال 0 0 نفقات الاستغلال
= الفائض الإجمالي للاستغلال EBE	- التغير في الاحتياج في رأس مال للاستغلال Δ BFR	فائض خزينة الاستغلال ETE

المصدر : لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص 111.

يظهر الجدول أعلاه الكيفية التي يتم بها حساب التدفقات المالية لخزينة الاستغلال انطلاقاً من حسابات النتائج، حيث نخلص في أسفل الجدول إلى مؤشرات تبعا لكل منظور ويمكن حساب هذه العناصر بشكل عمودي من خلال العناصر المكونة له وبشكل أفقي من خلال الانتقال من النتيجة إلى الخزينة مروراً بالتغير في الاحتياج في رأس مال العامل للاستغلال¹.

3. تدفقات الاستثمار: تؤثر نفقات الاستثمار بشكل مباشر على أصول المؤسسة دون أن يكون لها ارتباط مباشر بالنتائج المحققة (الثروة)، وبالتالي فلا تظهر في جدول حسابات النتائج في حين تسجل ضمن تدفقات الخزينة لأنها تنتج تدفقا ماليا سالبا.

في حين أن الاستثمار من منظور الثروة، يظهر من خلال تحمل دورة الاستغلال للتناقص في قيمة الاستثمارات عن طريق مخصصات الاهتلاك، والتي لا تعبر عن أي تدفق نقدي من منظور الخزينة وبالتالي فعلاقة الاستثمار بحسابات النتائج هي علاقة غير مباشرة².

¹: الياس بن ساسي، يوسف قرشني، مرجع سابق، ص. 166-167.

²: المرجع السابق، ص 167.

4. **تدفقات التمويل:** بنفس المنطلق الذي يسلكه الاستثمار مع حسابات النتائج فإن دورة الموارد المالية ترتبط ارتباطاً مباشراً بالخزينة إلا فيما يتعلق بمكافأة هذه الموارد حيث تتحمل الثروة المصاريف المالية والاقطاعات البنكية الناتجة عن عمليات الاستدانة وتوزيع الأرباح الناتجة عن رفع رأس المال. وعليه، فكل من القروض الجديدة وتسديدات القروض والمصاريف المالية تظهر في جدول تدفقات الخزينة، إلا أنه لا بد من التفريق بين تسديد القروض وتسديد الفوائد على القروض والتي تظهر من خلال جدول حسابات النتائج كذلك.

وعليه يمكن التفرقة بين عدة مفاهيم كالآتي:

- إن كل من المصاريف المالية والضرائب على الأرباح يظهران في جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة؛
 - مكافآت رأس المال (أرباح الأسهم) لها تأثير على وضعية الخزينة وعلى النتيجة الصافية بعد توزيع أرباح الأسهم؛
 - تسديد القروض ومختلف الموارد لها تأثير على خزينة المؤسسة، ولا تحدث أي تأثير على النتيجة.¹
- والجدول رقم (11): يوضح العلاقة بين عنصر النتيجة من جهة (الإيرادات والمصاريف) وعناصر الخزينة (التحصيلات والنفقات) من جهة أخرى.

حسابات النتيجة	الفروقات	جدول النفقات
الفائض الخام للاستغلال	- تغيرات رأس مال العامل لاستغلال	فائض خزينة الاستغلال
-	- الاستثمارات	= - الاستثمارات
-	+ حصص الاهتلاكات	= 0
=		التدفق النقدي المتاح قبل الضريبة
-		= - الأعباء المالية للمنتجات الصافية المالية
	+ الرفع في رأس مال	= + الرفع في رأس مال
-		= - الضريبة على المؤسسات
	- العلاوات المدفوعة	= - العلاوات المدفوعة
=	+ مجموع العمود	= الانخفاض في الاستدانة الصافية

المصدر: لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص 118.

¹: الياس بن ساسي، يوسف قرشي، مرجع سابق، ص 168.

المطلب الثاني: تحليل أرصدة جدول تدفقات الخزينة

إن جدول الخزينة يعتبر أداة طبيعية في تبيان وتوضيح التسيير المالي بالمؤسسة، وعليه سوف يتم التطرق إلى منطق هذا الجدول، وشرح التدفقات بحثاً عن التوازن المالي للخزينة، وليقسم الجدول ثلاثة أقسام رئيسية ومتميزة، لكنها مرتبطة فيما بينها كما يلي¹:

1. تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستغلال "A":

يضم هذا القسم مختلف تدفقات الخزينة الناتجة عن عمليات الاستغلال بالمعنى الواسع، فهو يبين مدى قدرة المؤسسة على خلق تدفقات الخزينة من خلال عمليات غير مرتبطة بالنشاطات التمويلية، ولا بالنشاطات الاستثمارية وعليه يبرز خصائص المؤسسات ذات الأداء العالي، والتي تولد سيولة معتبرة في هذا المستوى، كذلك يمكن أن تبين خصائص المؤسسات، والفعالية المالية الناجمة عن عدم كفاءة عمليات الاستغلال، إن مفهوم تدفقات الخزينة متولد عن عمليات الاستغلال، له أهمية أساسية لكونه يعتمد على ثلاث عوامل رئيسية في تسيير المؤسسة، وتتمثل في²:

"معدل نمو النشاط، أهمية وخصائص الاستغلال، أهمية خصائص احتياجات رأس مال العامل".

2. تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستثمار "B":

يضم هذا القسم الخزينة المتولدة عن إجمالي عمليات الاستثمار، وهو ما يسمح بأخذ فكرة عن مختلف الجهود المبذولة في مجال الاستثمار في شكل نمو داخلي (الحيازة على الاستثمارات المادية والمعنوية) أو في شكل نمو خارجي (استثمارات مالية).

3. تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات التمويل "C"³:

يوضح هذا القسم أي شكل من أشكال التمويل التي تم اعتمادها من طرف المؤسسة (اللجوء إلى القروض أو رفع رأس مال) في حالة عدم كفاية الخزينة المتولدة عن الاستغلال في تغطية عمليات الاستثمار، كما يمكن أن تبين القيم المتعلقة بتسديدات القروض، وكذلك مكافآت رأس المال. فالرفع من رأس المال هو فتح رأس المال للمساهمين إذ يعتبر مصدر خارجي تلجأ إليه المؤسسة عند استحاله تغطية الاحتياجات المالية عن طريق الموارد الداخلية، وهناك عدة طرق تمكن المؤسسة من الحصول على الأموال اللازمة، نذكر منها:

¹: لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص118.

²: المرجع نفسه، ص119.

³: لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص 120.

- أ. رفع رأس المال نقداً أو عيناً: تكون المساهمة الخارجية في رأس المال عند إنشاء المؤسسة حيث تعد المساهمة الخارجية في رأس المال أو لتكوين رأس المال الأصلي.
- ب. الرفع في رأس المال يضم الاحتياطات: يتمثل هذا النوع من التمويل في ضم الاحتياطات الموضوعة في شكل أرباح غير موزعة إلى الأموال الخاصة.
- ج. الرفع في رأس المال عن طريق تحويل الديون: تحويل الديون كوسيلة لرفع رأس المال لا يؤدي إلى زيادة السيولة النقدية، وإنما تدمج الديون في شكل أموال خاصة بواسطة الأرباح غير الموزعة، مكافأة رأس المال هو رصيد متبقي بعد تغطية الأرباح لمستوى الاحتياجات المالية المستقبلية.
4. العلاقات المالية للتوازن: يشكل جدول تدفقات الخزينة كما ذكرنا سابقاً من ثلاث أقسام متميزة لكنها مرتبطة ببعضها البعض.

- تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستغلال "A"؛
- تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات الاستثمار "B"؛
- تدفقات الخزينة المتولدة عن عمليات التمويل "C".

التغير في الخزينة: حيث تظهر في هذا الجدول علاقات أساسية هي:

$$D = A - B + C$$

لكي تتمكن المؤسسة من توظيف كامل للأموال بأبكر فعالية ممكنة عليها المحافظة على مستوى السيولة تقارب الصفر، ومنه التغير الإجمالي سيؤول في فترة معينة إلى الصفر، ومنه العلاقة السابقة تصبح كما يلي¹:

$$A - B + = 0$$

يمكن التعبير عن هذه العلاقة المالية بأن مبلغ تدفقات الخزينة الناتجة عن عمليات التمويل "C" تعتمد على الكيفية التي تمر بها تغطية احتياجات الاستثمار "B" بواسطة خزينة الاستغلال "A"، وعليه يجب دراسة الرصيد $A - B$ حيث أن:

- إذا كان $A - B > 0$ فإن المؤسسة قادرة على تمويل استثماراتها بواسطة استغلالها، وفي هذه الحالة فمن المفروض على المؤسسة عدم القيام بطلب رؤوس الأموال خارجية جديدة لأنها قادرة على سداد

¹ لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص 120.

ديونها، لكن قبل إصدار حكم ايجابي على الحالة المالية للمؤسسة فإنه يجب التأكد من أن الاستثمارات المنجزة تمكن المؤسسة من المحافظة على قدرتها التنافسية.

- إذا كان $A - B = 0$ هذا يعني أن المؤسسة تمول استثماراتها بواسطة استغلالها، لكن تكون بصدد مؤسسة عديمة المناعة المالية أي أنها غير قادرة على سداد ديونها، ومن الضروري في هذه الحالة الذهاب بعيدا في التحليل خاصة مبلغ تدفقات خزينة الاستغلال والاستثمار، إذ يمكن للمؤسسة أن تكون قد بدأت برنامج استثمار يتطلب رؤوس الأموال معتبرة، الشيء الذي يؤدي عادة إلى أن يكون الرصيد "A - B"، ضعيفا بالرغم من أن خزينة الاستغلال A كانت كافية، وعليه فبإمكان المؤسسة في هذه الحالة اللجوء إلى القروض.

- إذا كان $A - B < 0$ المؤسسة ليست في مستوى مؤهلها لتمويل استثماراتها عن طريق استغلالها وهي حالة عدم المناعة المالية، وهنا يجب أن تستخدم موارد التنازل الاستثمارات أو ترفع رأس المال.

المطلب الثالث: مقاييس قائمة التدفقات النقدية

إن أهم مقاييس المستخدمة في قياس كفاءة الأنشطة والنسب التي تمثلها¹:

1. التدفق النقدي المتاح FCF :

التدفق النقدي المتاح هو ذلك المبلغ الذي تكون للمؤسسة حرية في استخدامه لشراء الاستثمارات الإضافية وتسديد الدين، وشراء أسهم الخزنة أو نشاطه هو إضافة لسيولة المؤسسة، أو هو قيمة التدفق النقدي الذي يمكن للمؤسسة أن توفره لمقابلة أي قرض استثمار مفاجئة، ولقد عرفت بأنها: "النقدية المتولدة من النشاطات التشغيلية مطروحا منها النفقات الرأسمالية المطلوبة للمحافظة على المستوى الحالي للعمليات".

ويجب أن تغطي هذه النقدية كل من عمليات التشغيل الجارية والمستمرة الفوائد، ضرائب الدخل وتوزيعات الأرباح.

ويستخدم التدفق النقدي المتاح في تقييم المؤسسات وتحديد قدرتها على دفع أرباح الأسهم، كما يمكن استخدامه في الاستثمارات الاختيارية، حيازة المؤسسات، الإنفاق الرأسمالي، التوزيعات النقدية على المساهمين وشراء أسهم المؤسسة.

¹:سوزان عطاء رغم،العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم(7)، دراسة تطبيقية على المصاريف الوطنية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص 57.

وإذا كان التدفق النقدي المتاح موجبا فهذا يشير إلى أن المؤسسة قد قابلت جميع التزاماتها النقدية المخططة، ولديها نقدية لتخصيص الديون والتوسع في مشروعاتها.

أما إذا كان التدفق المتاح سالبا فهذا يشير إلى أن مؤسسة الاقتراض أو زيادة رأس مال العامل في الأجل القصير، وإذا ظل التدفق النقدي المتاح سالبا للعديد من السنوات فإنه على المؤسسة البحث عن مصادر التمويل الأخرى.

2. **مقاييس جودة السيولة المالية:** توفر السيولة لجميع المؤسسات جانب الأمان في أنشطتها من خلال توفير القدرة على مواجهة الالتزامات النقدية الجارية، وبما أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية يمثل الأساس الذي يركن إليه في توفير السيولة، فإن قائمة التدفقات النقدية توفر المعلومات المهمة في هذا الجانب، كما أنه يوفر المعلومات عن الكفاءة في سياسة التحصيل وكفاءة سياسة الذمم المدينة ومن أهم النسب التي تقيس جودة السيولة نذكر:

الجدول رقم (12): نسب مقاييس السيولة

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة التغطية النقدية	صافي التدفق النقدي من أنشطة تشغيلية ÷ حمله التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية التمويلية.	تشير هذه النسبة ما إذا كانت المؤسسة تنتج نقدية لما فيه لكفاية لمواجهة التزاماتها الاستثمارية والتمويلية.
نسبة الفائدة المدفوعة	فوائد الديون ÷ التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية.	توفر هذه النسبة مؤشرا عن مدى استعادة النقدية من الأنشطة التشغيلية في سداد الفوائد المتعلقة بالقروض.

المصدر: لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص 120.

3. **مقاييس تقييم جودة أرباح المؤسسة:**

تقدم القائمة معلومات يمكن بواسطتها التمييز بين النتيجة الصافية وصافي التدفق النقدي، وذلك على أساس النتيجة الصافية يتم تحديدها بموجب أساس الاستحقاق، في حين يحدد صافي التدفق النقدي بموجب الأساس النقدي، وعلى هذا الأساس فإن تحقق المؤسسة لرفع مرتفع من النتيجة الصافية لا يعني بالضرورة أنها حققت تدفقا نقديا مرتفعا والعكس بالعكس، ومن المتعارف عليه أنه كلما ارتفع رقم صافي التدفق النقدي التشغيلي كلما ارتفعت نوعية أو جودة أرباح المؤسسة والعكس بالعكس، ومن أهم النسب التي يمكن اشتقاقها من قائمة التدفق النقدي لتقييم جودة أرباح المؤسسة هي:

جدول رقم (13): نسب تقييم جودة أرباح المؤسسة

النسبة	الصيغة الرياضية	تفسير النسب
نسبة النقدية التشغيلية	صافي التدفق النقدي من أنشطة تشغيلية ÷ النتيجة الصافية	توضح هذه النسبة مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق تشغيلي
مؤشر النشاط التشغيلي	صافي التدفق النقدي من أنشطة تشغيلية ÷ النتيجة العملياتية	توضح هذه النسبة مقدرة الأنشطة التشغيلية في المؤسسة على التدفق النقدي التشغيلي.
العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي	صافي التدفق النقدي من أنشطة تشغيلية ÷ مجموع الأصول.	توضح هذه النسبة مقدرة أصول المؤسسة على توليد التدفق التشغيلي.
نسبة التدفق النقدي التشغيلي	حملة التدفقات النقدية من أنشطة تشغيلية ÷ هامش الربح الإجمالي	تعكس هذه النسبة مدى كفاءة سياسة الائتمان في تحصيل النقدية.

المصدر: لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص 121.

4. مقارنة البيانات وتغيرات الاتجاهات لقائمة التدفقات النقدية: اتجهت معظم عمليات تحليل القوائم المالية إلى القوائم التقليدية (حسابات النتائج، الميزانية)، إلا أن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال عدم إمكانية إجراء التحليل المالي على قائمة التدفق النقدي بل إن إجراء مثل هذا التحليل يشكل أهمية خاصة للمحلل المالي، حيث يستطيع من خلاله الخروج بالكثير من الاستنتاجات عن الوضع المالي للمؤسسة ومصادر التدفق النقدي فيها بالإضافة إلى أوجه استخدام هذه المصادر، وبالنسبة لمقاربة البيانات وتغيرات الاتجاهات لقائمة التدفقات النقدية فإن هناك مقاربتين بديلتين هما:¹

المقاربة الأولى: في ضوء المقاربة تم تحليل قائمة التدفقات النقدية التي تم إعدادها وفقا للطريقة المباشرة وبموجب هذه المقاربة نقوم أولا بالفصل بين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة في القائمة الواحدة، ثم تعبر عن كل بند من بنود التدفقات النقدية الداخلة (الخارجة)، كنسبة مئوية من مجموع التدفقات النقدية الداخلة (الخارجة).

المقاربة الثانية: وفي ضوء هذه المقاربة يتم تحليل قائمة التدفقات النقدية التي تم إعدادها وفقا للطريقة المباشرة وبموجب هذه المقاربة يتم التعبير عن كل بند من بنود القائمة كنسبة مئوية من رقم الأعمال وكما تمكن هذه المقاربة من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، كما تظهره من بنود فردية، مثل الاهتلاكات إصدار القروض، تسديد القروض.

¹: لزعر محمد سامي، مرجع سابق، ص 122.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم تستطيع القول بأن التحليل المالي من أدوات مراقبة التسيير التي تستعملها الإدارة المالية في تسيير شؤون المؤسسة ككل.

فتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة يقوم بفحص وتحليل القوائم المالية المختلفة (الميزانية، حسابات النتائج، التدفقات النقدية) للتعرف على التغيرات الخاصة بالمركز المالي إذ هو من الدعائم الأساسية للمسيرين الماليين داخل المؤسسة، وذلك بالإعتماد على الأساليب والتوازنات المالية والنسب المالية لمعرفة تحليل القوائم المالية.

الخاتمة

تسعى المؤسسة جاهدة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ومسايرة التطورات العالمية في ظل العولمة التي تتطلب الاندماج في حصولها على المعلومات، والبيانات الكافية من أجل تحديد الوضعية المالية للمؤسسة، لذا تهتم المؤسسة بالتحليل المالي لتشخيص وضعيتها المالية، فالتحليل المالي موضوع هام من مواضيع التسيير المالي والمراقبة المالية الدقيقة، للكشف عن مدى نجاعة وكفاءة السياسة المتبعة في المؤسسة، كما يعتبر ضروريا للتخطيط المالي السليم من خلال التشخيص المالي للمؤسسة في فترة زمنية معينة، باستعمال وسائل مالية مختلفة، ووضع خطط تتناسب مع إمكانيات المؤسسة.

• النتائج المتوصل إليها:

1. على المستوى النظري: يمكن استنتاج ما يلي:
 - يعتبر التحليل المالي من أنسب التقنيات التي يتم من خلالها عرض نتائج الأعمال، والمساهمة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، وذلك لاعتماده على النسب والمؤشرات المناسبة؛
 - يعتبر التحليل المالي وسيلة للتحقق من المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض إليها في المستقبل، من خلال التوازنات المالية والمؤشرات المالية؛
 - إن القوائم المالية بمثابة منطلق للتحليل المالي ونقطة بدايته؛
 - إن التحليل العمودي والأفقي يقدمان كثيرا من المعلومات ويوضحان العديد من التغيرات في بنود الميزانية وجدول حسابات النتائج سواء بالزيادة أو النقصان، والقيم المطلقة لكل منهما، وبيان الوضعية الحقيقية للمؤسسة من خلال تحليل إيراداتها ونفقاتها.
2. على المستوى التطبيقي: يمكن استنتاج ما يلي:
 - إن المؤسسة تملك من الكفاءات المهنية والوسائل المالية المتاحة والتي هي في تطور مستمر ما يجعلها تحتل مكانة هامة داخل السوق الوطني؛
 - من خلال سنتي الدراسة 2012-2013 وجدنا أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة لحسن استخدامها وتسييرها للموارد المتاحة؛
 - اعتماد طرق التسيير الحديثة واتخاذ القرارات باستعمال أحدث تقنيات، والبحث والتطوير لتقادي الأخطاء ومعالجتها في الوقت المناسب.

• التوصيات:

- يجب على المؤسسة أن تستعين بمسيرين وخبراء ماليين أكفاء مع ضرورة الفصل في التسيير عن الملكية؛
- يجب اعتبار تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة إجراء تسييري يجب القيام به بصفة دورية لأجل معرفة الوضعية المالية للمؤسسة وأخذ القرارات المناسبة لتحسينها؛ أي أنها عبارة عن أداة للتسيير التقديري.
- ضرورة الاهتمام الدائم بما يجري في المحيط الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسة للتكيف معها حسب مقدرتها؛
- يجب على المؤسسة استغلال فائضها المالي الموجود في الخزينة لتوسيع نشاطها؛
- ضرورة الاستفادة من طرق تسيير حديثة والتأقلم معها مع تبني سياسة الإفصاح المحاسبي لضمان نتائج تشخيص جيدة تساعد على إيجاد حلول اللازمة.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب باللغة العربية

- 1- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دروس وتطبيقات، ط 2، دار وائل للنشر، الأردن، 2011.
- 2- أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، 2008.
- 3- العطار رشاد، الإدارة المالية والتحليل المالي، دار البركة، عمان، الأردن، 2001.
- 4- توفيق حسن احمد، التمويل والإدارة المالية في المشروعات التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996.
- 5- حمزة الشمخي، إبراهيم الجزاوي، الإدارة الحديثة منهج علمي تحليفي في اتخاذ القرارات، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.
- 6- سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار، التمويل، التحليل المالي، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2006.
- 7- مبارك لسوس، التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- 8- محمد ابراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شهاب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008.
- 9- محمد سمير الصبيان وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.
- 10- محمد صالح الحناوي وآخرون، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، عمان، الأردن، 2004.
- 11- منير شاكر محمد، إسماعيل إسماعيل، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، الطبعة 2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.
- 12- أبو الفتوح علي فضالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتاب العلمية للنشر والتوزيع، 2004.
- 13- أحمد بوتين، المحاسبة المالية ومعايير المحاسبة الدولية (دروس وتطبيقات)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 14- أحمد نور، القياس والتقييم والإفصاح المحاسبي وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية والعربية والمصرفية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004.
- 15- إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي (الإدارة المالية-دروس وتطبيقات)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 16- حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- 17- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، ط 2، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

- 18- خالد جمال الجعارات ، معايير التقارير المالية ، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 19- خلدون إبراهيم شريفات، إدارة التحليل المالي، دار وائل للنشر، الأردن، 2001.
- 20- خليل محمود الرفاعي وآخرون، أساسيات المحاسبة المالية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 21- دريد كامل آل شبيب، مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة، ط2، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013.
- 22- عبد الستار الصباح، سعود العامري، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية، ط4، دار وائل للنشر، الأردن، 2010.
- 23- عدنان تايه النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل والتخطيط المالي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 24- فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، دار الوفاء رام الله - فلسطين، 2008.
- 25- فيصل جميل السعيدة، نضال عبد الله فريد، الملخص الوجيز للإدارة والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- 26- محمد سعيد عبد الهادي، الإدارة المالية (الاستثمار التمويل والتحليل المالي، الأسواق المالية الدولية)، دار الخامد للنشر والتوزيع الأردن، 2008.
- 27- محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
- 28- محمد مطر، التحليل المالي والائتماني (الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية)، دار وائل للنشر، الأردن، 2003.
- 29- محمود عبد الحليم الخلايلة، التحليل المالي باستخدام البيانات المحاسبية، ط2، دار المكتبة الوطنية، الأردن، 2006.
- 30- مفلح عقل، مقدمة في الإدارة المالية و التحليل المالي، ط2، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
- 31- مليكة زغيب، ميلود شنيقر، التسيير حسب البرنامج الرسمي الجديد المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- 32- منير إبراهيم الهندي، الفكر الحديث في التحليل المالي وتقييم الأداء (مدخل حوكمة الشركات)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 2009 .
- 33- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
- 34- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير: التحليل المالي، ج1، دار الهدية العامة، الأردن، 1998.

- 35- ناصر نور الدين عبد اللطيف، أساسيات المحاسبة المالية في المنشآت الخدمية والتجارية والصناعية، تحليل القوائم المالية والمحاسبية عن الالتزامات الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- 36- هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية (الأسس العلمية والعملية في القياس المحاسبي)، ج1، دار الثقافة للنشر والتوزيع الأردن، 2006.
- ثانيا: الكتب باللغة الفرنسية

- 1- Chiha.K, Finance d'entreprise strategique, edition Houma, Alger, 2009.
- 2- Hubert de la bruslerie, analyse financière information financière et diagnostic, dunod, 3^{eme} édition, paris, 2006.
- 3- Nacer Eddine Sadi, analyse financière d'entreprise méthodes et audies d'analyse et diagnostic énormes française et internationales, l'harmattan, paris, 2009,
- 4- Perchon. C, peurion, j, Amluse comptabilité et gestion prévisionnelle, édition, Foucher n 1, paris, 1982.

ثالثا: المجلات والمذكرات

- 1- تودرت اكلي، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي 2007، مذكرة ماجستير، تخصص مالية ونفود، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.
- 2- سليمان بلعجوز، اثر إستراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003.
- فارس محمود أبوعممر، أثر الرافعة المالية وتكلفة التمويل على معدل العائد على الاستثمار، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة غزة، 2005.
- 3- مداني بن بلغيث، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي على التشخيص المالي للمؤسسة-دراسة حالة مطاحن الواحات، الملتقى الدولي حول دور النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبية الدولية، جامعة سعد دحلب، البليدة، 13-14 ديسمبر 2011.
- 4- ولدرويس نذيرة، الأصول المتداولة ومدى تأثيرها في التحليل المالي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2010.
- 5- سوزان عطاء رغم، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (7)، دراسة تطبيقية على المصاريف الوطنية العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير، غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008.
- 6- حماش هشام، تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة: دراسة حالة المؤسسة الوطنية لتوظيف وفنون الطباعة EMAG، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، المركز الجامعي محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، 2010
- 7- سليم بن عثمان، التشخيص المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة: مؤسسة لصناعة الآجر الأحمر، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة باجي مختار، عنابة، 2009

- 8- إعداد الميزانية ودلالاتها، مدونة العلوم المالية والمحاسبة والتدقيق المالي، <https://sqarra.wordpress.com/bs2> / (2015/04/05).
- 9- بلعوز حسين، التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية من منظور التحليل الوظيفي للميزانية المالية، ورقة بحثية حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي محمد الشريف مساعدي 22-23/05/2012.
- 10- بن بلقاسم سفيان، محاضرات في التسيير المالي، السنة الثالثة محاسبة، 2001، جامعة الجزائر
- 11- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19.
- 12- حسن لبيهي، التحكم المالي في المؤسسة الصناعية، مذكرة ماجستير، غير منشورة، قسم علوم التسيير، 1994.
- 13- عمر تواتي، إشكالية تطبيق التشخيص المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: دراسة حالة مؤسسة الإخوة موساوي للإضاءة خلال الفترة 2010-2012، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة ورقلة، 2012.
- 14- لزعر محمد سامي، التحليل المالي وفقا للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي-دراسة حالة- مذكرة ماجستير غ م، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2012.
- 15- عمارة بن مالك، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011.
- 16- القانون رقم 11-07، 15 ذو القعدة 1428 الموافق لـ 25-11-2007، النظام المحاسبي الجديد.
- 17- القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 يوليو سنة 2008 المتضمن قواعد القيم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المادتين 311.1، 312.
- 18- مؤرخ في 26 جوان 2008م المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات (صادر في الجريدة الرسمية العدد 19 بتاريخ 25 مارس 2009م).
- رابعا: المواقع الالكترونية

- 1- <https://sqarra.wordpress.com/bs2/>
- 2- (Sites.google.com/site/zoudaamar).
- 3- <http://www.neelwafurat.com/itempage.aspx?id=egb125016-5126528&search=books>.

الملاحق

عرض الميزانية المحاسبية

محتوى فصول الميزانية

ميزانية الأصول

السنة المالية المقفلة في.....

الأصول المالية	N إجمالي	N اهتلاكات/أرصدة
الأصول غير الجارية:		
- فارق الشراء	207	2807 و 2907
- التثبيتات المعنوية	20(خارج 207)	280(خارج 2807)
- التثبيتات العينية	21 و 22(خارج 229)	290(خارج 2907)
- التثبيتات الجاري إنجازها	23	281 و 282 و 291 و 292 و 293
- التثبيتات المالية	265	
- السندات الموضوعه موضع المعادلة_المؤسسات المشاركة_	26(خارج 265 و 269)	
- المساهمات الأخرى والحسابات الدائنة الملحقه	271 و 272 و 273	
- السندات الأخرى المثبتة	274 و 275 و 276	
- القروض والأصول المالية الأخرى غير الجارية		
مجموع الأصول غير الجارية		
* الأصول الجارية:		
المخزونات والمنتجات قيد الصنع	30 إلى 38	39
الحسابات الدائنة - الاستخدامات المماثلة		
الزبائن	41 خارج (419)	491
المدينون الآخرون	409 مدين [42 و 43 و 44 (خارج 444 إلى 448) 45 و 46 و 486	295 و 296

	<p>و489 [489 445 و 446 و 447 مدين 48 50 (خارج 509) 519 وغيرها من المدينين (51 و52 و53 و54)</p>	<p>الضرائب الأصول الأخرى الجارية * الموجودات وما يماثلها: - توظيفات وأصول مالية جارية - أموال الخزينة</p>
59		مجموع الأصول الجارية
		المجموع العام للأصول

ملحق رقم 02: محتوى عضو (حساب النتائج (الدخل)
حساب النتائج (حسب الطبيعة))

ترة من.....إلى.....

N	البيان
70	المبيعات والمنتجات الملحقة
72	تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع
73	الإنتاج المثبت
74	إعانات الاستقلال
	إنتاج السنة المالية
	حصة ذوي الأقلية (1)
60	المشتريات المستهلكة
61 أو 62	الخدمات الخارجية والاستهلاكيات الأخرى
	2: استهلاك السنة المالية
	3: القيمة المضاعفة للاستغلال (1-2)
63	أعباء المستخدمين
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة
	4: إجمالي فائض الاستغلال
75	المنتجات العملية الأخرى
65	العمليات العملية الأخرى
68	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة
78	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونة
	5: النتيجة العملية
76	المنتجات المالية
66	الأعباء المالية
	6: النتيجة المالية
	7: النتيجة المادية قبل الضرائب (5+6)
695 و 698	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية

692 و 693	الضرائب المؤجلة التغيرات عن النتائج العادية
	مجموع منتجات الأنشطة العادية
	مجموع أعباء الأنشطة العادية
	8: النتيجة الصافية للأنشطة العادية
77	عناصر غير عادية (منتجات) (يجب تبييتها)
67	عناصر غير عادية (أعباء) (يجب تبييتها)
	9: النتيجة غير العادية
	10: صافي نتيجة السنة المالية
	حصة الشركات الموضوعية موضع المعادلة في النتيجة الصافية (1)
	11: صافي نتيجة المجموع المدمج (1) ومنها حصة ذوي الأهلية (1) حصة المجمع (1)

(حسب الطريقة المباشرة)

السنة المالية N+1	السنة المالية N	ملاحظة	
			تدفقات أموال الخزينة المتأنية من الأنشطة العملية. - التحصيلات المضبوطة من عند الزبائن. - المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين. - الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة. - الضرائب عند النتائج المدفوعة.
			تدفقات أموال الخزينة قبل العنصر غير العادية. تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر العادية (يجب توضيحها).
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأنية من الأنشطة العملية (أ)
			تدفقات أموال الخزينة المتأنية من أنشطة الاستثمار. - السحوبات عند اقتناء تقييدات عينة أو معنوية. - التحصيلات من عمليات التنازل عن تقييدات عينة أو معنوية. - السحوبات عن اقتناء تقييدات مالية. - التحصيلات عن عمليات التنازل عن تقييدات مالية. - الحصص والأقساط المضبوطة من النتائج المستلمة.
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأنية من أنشطة استثمار (ب)
			تدفقات أموال الخزينة المتأنية من أنشطة التعويل - التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم. - الحصص وغيرها من التوزيعات التي تمر القيام بها. - التحصيلات المتأنية من القروض. سندات القروض أو الديون الأخرى المماثلة.
			صافي تدفقات أموال الخزينة المتأنية من أنشطة التعويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات ونسبة

			السيولات تعبير أموال الخزينة في الفترة (أ+ب+ج)
			أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية أموال الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية تغيير أموال الخزينة خلال الفترة المقارنة مع النتيجة المحاسبية

ملخص:

تلعب المؤسسة الاقتصادية دورا فعالا في اقتصاديات الدول إذ تعتبر النواة الرئيسية في التنمية الاقتصادية وهذا حسب القطاعات التي تنشط فيها باختلاف أنواعها، وتباين أهدافها وبتحدد وظائفها.

يعتبر التحليل المالي خطة ضرورية للتخطيط المالي بهدف معرفة الوضعية المالية للمؤسسة قبل التنبؤ بالخطط المستقبلية، لذلك يعتبر أداة للكشف عن نقاط الضعف لدى المؤسسة نظرا لاعتماده على البيانات التي تظهر في مختلف القوائم المالية. فالتحليل المالي يقوم بفحص وتحليل القوائم المالية في مختلف وظائف المؤسسة للتعرف على التغيرات الخاصة بالمركز المالي.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسة الاقتصادية، التحليل المالي، الوضعية المالية، القوائم المالية.

ABSTRACT

The Economies companies has a an important place in the economies of the world, it contributes in the development of the economy, in different kind of fields, different goals and different jobs.

The financial analysis is an important step for the financial planning to know the financial position for the company before predict the future plans, so that the financial analysis can be a way to know to weak points or weak parts of the company, it depends on reports shown in the financial statements.

So the financial analysis checks and analysis the financial statements in the different jobs in the company to know changes in the financial site.

Key Words :

The economy company, financial analysis, financial position, financial statement.

تمهيد:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة أداء و فعالية النظام البنكي في تمويل المشاريع الاستثمارية ،من خلال ما تطرقنا اليه في الفصل السابق و فهم بعض الدراسات السابقة نحاول مراجعة إحدى البنوك الجزائرية (البنك الجزائري الخارجي وكالة وهران) في تحفيز المشاريع الاستثمارية ،حيث أن البنك الجزائري الخارجي يعد من أهم المؤسسات المالية في الجزائر، نظرا لتغطيته للكثير من العمليات الداخلية و الخارجية و لهذا سنحاول اخذ بعض المعلومات و المعطيات التي تم دراساتنا من البنك و المراد دراستها استنادا إلى قواعد و إجراءات منهجية ،قصد الوصول إلى معرفة مساهمة البنك في تمويل المشاريع الاستثمارية والوصول الى النتائج المرجوة و تفسيرها و تحليلها و هذا من خلال التفصيل التالي :

المبحث الاول :الإجراءات و الطريقة المستخدمة في الدراسة

المطلب الاول :بطاقة فنية حول بنك الجزائر الخارجي (وكالة وهران)

المطلب الثاني :الادوات و الطريقة المستخدمة في الدراسة

المبحث الثاني :عرض و مناقشة النتائج و تحليلها

المطلب الاول :مساهمة البنك في تمويل المشاريع لاستثمارية (مثال ملف قرض)

المطلب الثاني:عرض وتفرغ نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بالاستثمار

المبحث الأول : الإجراءات و الطريقة المستخدمة في الدراسة

تلعب الطريقة و الادوات المستخدمة في الدراسة الميدانية دورا مهما في أهمية المعلومات و مصداقيتها من حيث جمعها و دراستها و تحليلها مما يعطي للبحث قيمة علمية ومن خلالها يتسنى للباحث اثبات أو نفي فرضياته :

المطلب الأول : بطاقة فنية حول بنك الجزائر الخارجي - وهران -

1-نشأة البنك و مهامه

1-1:نشأة البنك

نشأ البنك الجزائري الخارجي و كالة تفرقت في سنة 15جانفي 1986م و كان مقرها آن ذاك بجي باعلوش ،بحيث تم نقل مقرها إلى ساحة هواري بومدين في يوم الإثنين 23شعبان 1421الموافق ل 20نوفمبر 2000م وكان ذلك على يد السيد عبد العزيز بوتفليقة ،بهدف توسيع نشاط البنك و خدمة زبائنها .

يعمل كذلك على تجسيد وظائفه ،ولقد جاءت هذه الوكالة لتشجيع الاستثمارات المتزايدة للخواص في المجال الصناعي ،بحيث تحتوي على 18موظف ،منهم المدير والكتابين والمحاسبين و مجموعة من الموظفين الاقتصاد

1-2:مهام البنك :الوكالة تقوم بعدة مهام مهما كان شكلها و التي لها فوائد متعلقة بالمؤسسات أو شركات الجزائرية أو أجنبية

تسعى الى تحقيق أهداف و تطوير الأعمال الخاصة بما كما يلي :

استقبال عمليات الدفع التي تقدم نقدا او عن طريق الشيك ، والمتعلقة بعمليات التوظيف و التحصيل .-

استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص .-

-يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض بضمانات أو تسبيقات بدون ضمانات و ذلك من اجل تحقيق نشاطات معينة

- توزيع رؤوس أموال الأفراد ومراقبة استعمالها .

- يقوم بجميع العمليات المتعلقة بالاكتتاب الخصم ،شراء الأوراق التجارية .

- يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك الأخرى .

- التمويل بشتى الطرق لعمليات التجارة الخارجية ،استقبال وديعة مبالغ السندات و أموال ناتجة عن عمليات الدفع و الخاصة بالسفحة ،سند لأمر ،الشيك و وثائق التجارة الخارجية الأخرى .

- اكتساب أموال من العمليات المنقولة التي تخص نشاط الوكالة والمتعاملين .

- العمل لصالحه اوالصالح زبائنه بصفة مباشرة أو غير مباشرة ،و القيم بالعمليات التي تدخل ضمن أهدافه بالجزائر والخارج بأي

شكل من الأشكال .

المطلب الثاني :الأدوات جمع البيانات في الدراسة الميدانية

تعتبر الدراسة الميدانية دورا مهما في البحث حيث أن الطريقة والمنهجية المستخدمة ركنا هاما في عملية التصميم المنهجي للبحث و على الباحث أن يتأكد ان الأدوات المنهجية التي اختارها تمكنه بالفعل من الحصول على البيانات المطلوبة و لجمع البيانات الميدانية و الوصول الى النتائج و تحليل أسباب الظاهرة و العوامل التي تتحكم فيها و هذا لتعميمها و ذلك حسب الفرضيات التي اقترحتها من أجل نفيها او اثباتها ، ذلك من خلال تحديد الأدوات و التي هي مجتمع الدراسة و العينة المدروسة و كذا الملاحظة و المقابلة و الاستمارة .

1-الطريقة المتبعة في الدراسة :

تحديد مجتمع الدراسة :لقد ركزنا في الدراسة على مجتمع مجموعة من العملاء الذين لديهم صلة بالبنك الخارجي محل الدراسة وهذا من اجل الوصول الى النتائج التي صممتها في شكل استقصاء اي استمارة تحتوي على مجموعة من الأسئلة التي تتركز عن البنك وهؤلاء الأفراد يمكن أن تكون مجموعة من المؤسسات أو أفراد او مقالين .

تحديد حجم العينة:لقد قمت باختيار عينة عشوائية من العملاء والتي عددها 30 عميل متعامل مع البنك لديه زيارة مباشرة بالبنك و تواصل مباشر .

اداة جمع البيانات :الأداة المستخدمة في الدراسة هي عبارة عن استبيان (استمارة)تحتوي على أسئلة موجهة للعينة المختارة التي قمت بتصميمها ،حيث ان الهدف منها هو المساعدة في الوصول الى الهدف المرجو والذي هو الإشكالية المطروحة سابقا معرفة دور البنك في مساهمة تمويل المشاريع الاستثمارية.

حيث ان إجابات العملاء مهمة و أساسية لإجراء دراستنا ووصولنا الى الغاية المستهدفة و التي هي الوصول الى النتائج .

لقد قمت بتقسيم الاستمارة الى جزئين الأول خاص بالمعلومات او البيانات الشخصية للعميل اما الجزء الثاني يشمل أسئلة موجهة للعملاء .

الأدوات المستخدمة في الدراسة :لقد اعتمدت في جمع المعطيات على الأدوات المختلفة و هذا من خلال بقائنا المدة المعينة و الخبرة التي أخذتها من البنك ومن الموظفين و المشاهدات و الملاحظات .

1- **الملاحظة:** وهي عبارة عن معلومات بسيطة التي قمت بجمعها من خلالا الزيارات الاستطلاعية المنكرة في البنك بالعين المجردة و كذلك من خلال المحادثة والمتابعة مع مكلف الدراسات و ايطار من الموظفين فالملاحظة هي توجيه الحواس لمشاهدة و مراقبة ظواهر معينة ،تهدف الى اكتشاف و اكتساب معارف جديدة حيث توصلت الى :

- اليوم الخاص بالمقابلات لدراسة الملفات هو يوم الاثنين .
- وجود ثقة بين الموظفين وتفاهم .
- عدم وجود لوح الكترونية .
- اما فيما يخص تقديم التمويل و دراسة ملفات العملاء فهي تختلف من عميل الى آخر حسب طبيعة و انفعال العميل .
- علاقة العمال بعضهم البعض .

2- **المقابلة:** عبارة عن مجموعة من الأسئلة تعد من اجل ان تطرح على إحدى المتخصصين في مجال معين قصد التعرف على موضوع ما،و هي من ناحية أخرى علاقة خاصة بين شخصين و تتم في عدة أشكال ،لقد استخدمت في هذه الدراسة المقابلة مع احد المتخصصين في أقسام البنك و طرح بعض الأسئلة الشفوية و الاستفادة منها و ذلك كإضافة الدراسة وهي دراسة ملف لقرض عميل ما من خلال مجموعة من المراجع و الوثائق المعتمد عليها في البنك و مساعدة الموظفين داخل البنك .

3- لقد استعملنا كذلك في الدراسة مجموعة من المراجع والكتب و الملاحق ذات العلاقة بالموضوع وكذلك التصفح في أبحاث الدراسات السابقة و المواقع الانترنت .

4- **الاستمارة:** تعد الاستمارة المقابلة لأنها تعد الأمثل ذلك من اجل التأكد من فهم الأسئلة و الحرص على الإجابة عليها كما تسمح للباحث بالاتصال وجها لوجه مع المبحوثين و ملاحظة أثناء الإجابة على الأسئلة الاستمارة فهي من اهم الوسائل الاتصال الأساسية ،كما تطرقنا لها سابقا في تحديد عينة المجتمع فهي استمارة تحتوي على توضيح و شرح هذه الأسئلة من طرف العملاء و العينة المختارة و حتى نصل الى مدى قدرة البنك في تحقيقه اهدافه على ارض الواقع و كذلك الى مدى اجابة المبحوثين بدقة

اسلوب تحليل بيانات الاستمارة :

- لقد قمت بتفريغ أسئلة الاستمارة و تبويبها من اجل الوصول الى نتائج واضحة و اثبات الفرضيات من اجل هذا لقد استخدمت نظام (spss 16)و تحليل بالنسب المئوية .

أما أسلوب تحليل البيانات فلقد كانت الأسئلة مغلقة و قمت بتحويل المعلومات الى رموز اي صيغة رقمية مثل ما هو مبين في الجدول التالي .

الجدول 01: يبين أسلوب تحليل البيانات

الرمز	المعلومات
03	نعم
01	لا
02	احيانا

المصدر: من اعداد الطالبة

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج

ان هذا المطلب يحتوي على اهم ما تمتاز به الدراسة، فبعد كل التعريفات و التمهيدات التي سبق ذكرها من بداية الفصل الاول و الفصل الثاني سوف نتطرق من خلالها في هذا المطلب الى اهم ما عرض و تحليل اهم النتائج :

المطلب الأول : مساهمة البنك في تمويل المشاريع الاستثمارية

1- دراسة لملف طلب قرض مصغر لمشروع استثماري

القرض المصغر عبارة عن سلفه تمنح لفئة من المواطنين الذين هم بدون دخل أو يتقاضون دخل ضعيف غير ثابت و غير منتظم .

الفصل الثالث:

الدراسة الميدانية : بنك الجزائر الخارجي (وهران)

1-1: الدراسة شكلية :

الجدول رقم 02: يبين مكونات ملف قرض مشروع مصغر:

مكونات ملف قرض مصغر		
من 100.000 دج الى 400.000 دج	سلفه دون فائدة من 50.000 الى 100.000 دج	سلفه دون فائدة من 30.000 دج
وثيقة تعهد و التزام (نموذج خاص) (02) صورة شمسية شهادة ميلاد اصلية (12) بطاقة إقامة نسخة مصادق عليها لبطاقة التعريف او رخصة السياقة دبلوم او شهادة عمل وشهادة تربص او واي وثيقة معترف بها فاتورة شكلية للعتاد	وثيقة تعهد و التزام (نموذج خاص) (02) صورة شمسية شهادة ميلاد أصلية (12) بطاقة إقامة نسخة مصادق عليها لبطاقة التعريف او رخصة السياقة فاتورة شكلية للمواد الأولية بطاقة حرفي *ملاحظة: بعد تاهيل المشروع يلزم المعني بتقديم شهادة التسجيل النشاط	وثيقة تعهد و التزام (نموذج خاص) (02) صور شمسية شهادة ميلاد أصلية (12) بطاقة إقامة نسخة مصادق عليها لبطاقة التعريف او رخصة السياقة كشف كمي و تقديري للمواد الأولية (نموذج لدى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)
فاتورة شكلية للعتاد فاتورة شكلية للمواد الأولية فاتورة شكلية للتأمين عن العتاد كشف تقديري لتهيئة المحل في حالة وجوده		

بعد توجيه الملف من طرف الوكالة لتسيير القرض المصغر الى البنك المحدد حيث يعلم الزبون بذلك ، و تزويده الوكالة بوثيقة تسمى

بطلب ملف القرض المصغر .انظر (الملحق رقم 01)

1-2 الدراسة البنكية

1/مصلحة العلاقات مع الزبائن :تقوم هذه المصلحة بمايلي

-بعد إيداع الملف يقوم رئيس هذه المصلحة بالدراسات البنكية الدقيقة للمشروع وتسمى بـ (fiche technique).

ويرسلها إلى المديرية الجهوية بورقلة حيث ترد بالموافقة الأولية لتمويل المشروع وفي نفس الوقت يفتح للزبون حساب جاري خاص بعملية القرض و يسمى حساب جاري (انظر الملحق رقم 2)

(Cc je) (compte courant des jeunes entrepreneurs)

حيث يودع فيه حساب نسبة مساهمة الشخصية من المبلغ الإجمالي للقرض و المقدرة بـ 5% او 3% وفي نفس الوقت تملأ له

استمارة تسمى بإعلان اتفاقية البنكية، (Notification D' Accord Bancaire) الملحق رقم 03

- يعود الزبون للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مصحوبا بإشعار إيداعه لمساهمة الشخصية، حتى يتم إيداع نسبة مساهمة

الوكالة المقدرة بـ: 25% او 27% من إجمالي مبلغ القرض حيث يتم تزويده بدفتر الشروط (الأعباء) cahier de

(charge). من طرف الوكالة، كما يقوم الزبون بدفع قسط الاشتراك في الصندوق الوطني لضمان القرض .

(مع العلم أن مقدار النسبة مرتبط بمبلغ القرض)

2/مصلحة الالتزامات :تقوم هذه المصلحة بمايلي

-يتم مراقبة الملف بدقة، ويطلب من الزبون ان يحضر الوثائق التالية

*دفتر الشروط (الأعباء)،

*الفاتورة الشكلية للعتاد (حيث ان مبلغ الفاتورة هو نفسه مبلغ القرض)، (facture préforma) انظر الملحق رقم 04

*الفاتورة الشكلية للتأمين

*حيث ان صاحب القرض (engem) لديه امتيازات خاصة مثل إعفاءه من مبلغ التأمين الذي يسدد من طرف البنك العام

الأول .

الفصل الثالث:

الدراسة الميدانية : بنك الجزائر الخارجي (وهران)

وبعد ايداع نسبة مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في حساب العميل تحرر له اتفاقية بينه وبين البنك ويصادق عليه في مصلحة الضرائب وهي ثلاث نسخ ،العميل،الضرائب ،البنك .

وكذلك تحرر له كمبيالات تتضمن مبلغ القرض على أقساط .(انظر الملحق 05)

-يحضر الزبون من مكتب التوثيق الوعد بالرهن (الملحق رقم 07)،ثم يحضرمن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وثيقة تسمى بإذن سحب صك مصرفي لكي يسحب الصك الاول المقدر بـ30%من إجمالي مبلغ القرض ،حيث يحرق له صك مؤشر .

(Avis Démission de cheque)يتضمن المبلغ باسم الممول .(الملحق رقم 08)

-بعد ذلك يذهب العميل إلى مصلحة المقاصة فيحرر له صك بقيمة المبلغ الموجودة في الصك المؤشر الخاص بالبنك ويعود الى مصلحة الالتزامات من اجل أخذ نسخة للصك و ذلك لتجنب أي إهمال من طرف العميل في حالة ضياع او مشابه ذلك و هذا إجراء خاص بالبنك .

-بعد إيداع العميل لجميع الضمانات المذكورة سابقا لدى مصلحة الالتزامات تقوم بدورها بإرسال الضمانات الممنوحة الى المديرية العامة لترد بالموافقة الأولية.و في نفس الوقت يحضر العميل وثيقة الرهن الحيازي للعتاد .(الملحق رقم 09)

-يقوم العميل بتسجيل العتاد (أدوات و معدات التجهيز)المرتبطة بالرهن و ذلك في السجل التجاري (الملحق رقم 10)

-بعدها يتم إيداع نسبة مساهمة البنك المقدرة بـ70%من إجمالي مبلغ القرض (الملحق رقم 11)

-بعدها يحرق له جدول الاهتلاك القرض

-فياخذ العميل الصك الاخير ذو 70%وبعدها يبدأ الحساب عليه

2/مثال لدراسة ملف قرض مشروع استثماري مصغر

تقدمت إحدى الزبائن و المدعوة السيدة X من وكالة تقرت لطلب قرض مصغر بهدف إنشاء مؤسسة مصغرة (مؤسسة الأعمال السكرتارية و الاستشارات الإدارية و تركيب الشبكات و معالجة المعطيات)، قيم هذا القرض هي 279.000.00 دج وبعد اطلاع مصلحة العلاقات مع الزبائن على ملف الزبون X والتحقق من توفير جميع الشروط المطلوبة. حيث نجد ان الزبون تتوفر فيه الشروط التالية .

الاسم واللقب XXX

السن 32 سنة

المهنة: حاملة شهادة تقني سامي في معالجة معطيات الإعلام الآلي

العنوانتقرت

اعداد جدول الاهتلاك:

*رقم الحساب : 88240064/01

*الاسم واللقب: XXXX

*العنوان *****تقرت

*تاريخ القرار: 10 نوفمبر 2009

*المبلغ: 279.0000.00 دج

*المدة: 5 سنوات (48 شهر)

* المعدل 5,25% سنويا

*الرسم : معفى

الفصل الثالث:

الدراسة الميدانية : بنك الجزائر الخارجي (اوهران)

*طريقة التسديد :سداسي ،التمويل ثلاثي ،المساهمة الشخصية بـ3% ، مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بـ25%

مساهمة البنك بـ70%

1/كيفية حساب الأقساط الشهرية :

من الأفضل للمقترض ان يكون على دراية في كيفية حساب الأقساط الشهرية حتى يكون مطمئن ،ويقوم بذلك الموظف المختص

المكلف من قبل البنك بإعداد جدول اهتلاك القرض .و لحساب الاقساط الشهرية لا بد من تطبيق المنهج الرياضي المتعلق

با لقيمة الحالية لتسديدات .

* و لحساب هذه القيمة نطبق العلاقة التالي

المبلغ الاهتلاك الشهري =مبلغ القرض /مدة القرض (8سداسيات)

- مدة القرض 5سنوات (8سداسيات)

*التعويض :

*المبلغ الإهلاك الشهري :279.0000.00/8فصول

*مبلغ الإهلاك الشهري =34.875.00دج

ملاحظة: مبلغ الدفعات متساوية في كل الفصول (مبلغ الامتلاك الشهري متساويا في كل الفصول)

*حساب مجموع أجزاء التعويض :

1/الفصل الأول :تاريخ الاستحقاق 2010/05/10

الفائدة =مبلغ القرض ×نسبة الفائدة/مدة القرض (08فصول)

الفصل الثالث:

الدراسة الميدانية : بنك الجزائر الخارجي (وهران)

*التعويض :

$$8/5.25 \times 279.000.00 = \text{الفائدة}^*$$

$$\text{الفائدة}^* = 1.830.93 \text{ دج}$$

*الرسم على القيمة المضافة للفائدة = الفائدة $\times 17\%$

$$= 1.830.93 \times 17\%$$

$$= 311.26 \text{ دج}$$

*الفائدة والرسم = الفائدة + الرسم على القيمة المضافة

$$\text{الفائدة والرسم} = 1.830.93 + 311.26 \text{ دج}$$

$$\text{الفائدة والرسم} = 2.141.29 \text{ دج}$$

المبلغ الكلي المستحق = مبلغ الاهتلاك الشهري + الفائدة والرسم

التعويض :

$$\text{المبلغ الكلي المستحق} = 2.141.29 + 34.875.00$$

ومنه المبلغ المستحق هو 37.017.20 دج

مبلغ الاستحقاق المتبقي = مبلغ القرض -- مبلغ الاهتلاك الشهري

$$\text{مبلغ الاستحقاق المتبقي} = 279.000.00 - 34.875.00$$

ومنه مبلغ الاستحقاق المتبقي هو : 244.125.00 دج

لدراسة للملف : تاريخ الاستحقاق 2010/11/10

الفصل الثالث:

الدراسة الميدانية : بنك الجزائر الخارجي (وهران)

$$\text{الفائدة} = 8/5.25 \times 244.125.00$$

$$\text{ومنه الفائدة} = 1.602.07 \text{ دج}$$

$$\text{الرسم على القيمة المضافة للفائدة} = \text{الفائدة} \times 17\%$$

$$= 160207 \times 17\% \text{ ومنه يساوي } 272.35 \text{ دج}$$

$$\text{الفائدة والرسم} = \text{الفائدة} + \text{الرسم على القيمة المضافة}$$

$$= 272.35 + 1.602.07 \text{ ومنه يساوي } 1.874.42 \text{ دج}$$

$$\text{المبلغ الكلي المستحق} = 1.874.42 + 34.875.00$$

$$\text{ومنه يساوي } 36.749.42 \text{ دج}$$

$$\text{المبلغ الاستحقاق المتبقي} = 34.875.00 - 244.125.00$$

$$\text{ومنه يساوي } 209.250.00 \text{ دج}$$

ملاحظة: وبنفس الطريقة يتم حساب الجدول حتى نهاية الفصل الاخير

جدول الاهتلاك :

المطلب الثاني : تحليل و تفسير نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بالإستثمار

1- عرض النتائج وتفرغها :

نحاول في هذا العرض ان نقوم بتفرغ نتائج الدراسة الميدانية و البيانات المتعلقة بالاستثمار التي قمت بتقديمها لعملاء البنك

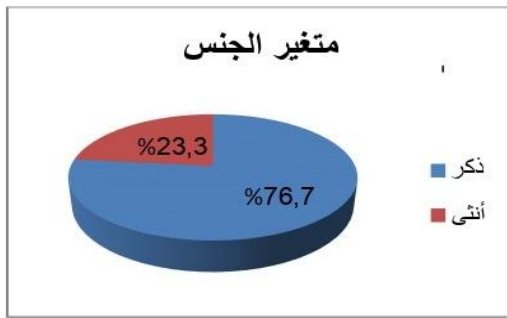
الخارجي الجزائري وكالة (تقرت)

حيث قمت بتفصيلها الى ثلاث محاور و ذلك من اجل الوصول الى نتائج الفرضيات المطروحة سابقة و تحديد مصداقيتها .

بالنسبة للمحور الأول متعلق بالمعلومات او البيانات الشخصية للعميل :فهي عبارة عن بيانات أساسية و خاصة بالعميل و لقد قمت بتفصيلها إلى ثلاثة اسئلة وهي العمر، و التقييم العلمي للعميل ،و كذلك السن و التي سنعرضها في الجداول و الأشكال التالية :

الجزء الاول:دراسة و صيغة المتغيرات الديمغرافية

الجدول رقم03: الجنس :



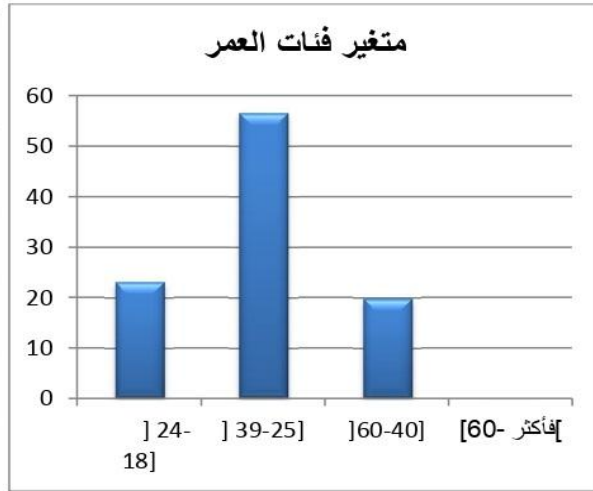
النسبة المئوية	التكرار	الجنس
76.7%	23	ذكر
23.3%	07	انثى
100%	30	المجموع

الشكل06 :تفريغ بيانات الجنس

التحليل و التفسير :يوضح لنا الجدول رقم (03)و الشكل المقابل عدد الشواهد ان جنسهم ذكر و التي احتلت نسبتهم 76.7% من مجموع العينة ،أما الإناث فلقد احتلت اقل نسبة و التي هي 23.3%،بناءا على هذا فأغلبية العملاء الذين يتعاملون مع البنك جنسهم ذكر،وكما نلاحظ في الشكل المقابل توضيح للجنس العينة الأكبر أنها ذكور وذلك لاستفادة الذكور أكثر من الإناث هذا لان أغلبية القروض يستفاد منها الرجال بصفة عامة .

الجدول رقم 04: الفئات العمرية

النسبة المئوية	التكرار	الفئات العمرية
23.3%	07	من 18 الى 24
56.7%	17	من 25 الى 39
20%	06	40 الى 60
00%	00	من 60 فأكثر
100%	30	المجموع

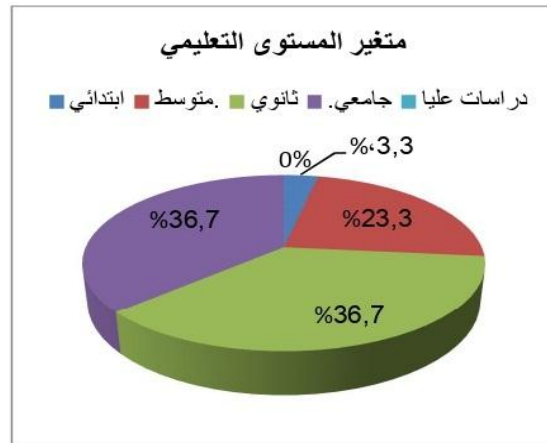


تفريغ 07: بيانات الفئات العمرية

التحليل والتفسير : يوضح لنا الجدول رقم (04) الفئات العمرية للعملاء حيث ان النسبة العمر التي احتلت أكبر نسبة 56.6% هي التي تتراوح ما بين (25 و39 سنة) و لقد كان عدد العملاء فيها 17 زبون و النسبة التي تليها هي 23.3% و التي تتراوح بين (18 الى 24) ثم نسبة 20% و التي تتراوح بين (40 الى 60)، من خلال هذا فان أغلبية العملاء هم شباب و الباقي كبار ومن هذا نستنتج ان الفئات الشباب هم الذين تقدموا للبنك من اجل اخذ القروض وتمويل مشاريعهم من اجل تطوير أنفسهم و الاستفادة وهو حل من اجل حل مشاكل البطالة العمل الخاص و تكوين مشاريع صغير كانت او كبيرة .

الجدول رقم 05: المستوى التعليمي

النسبة المئوية	التكرار	المستوى التعليمي
3.3%	01	إبتدائي
23.3%	07	متوسط
36.7%	11	ثانوي
36.7%	11	جامعي
00%	00	دراسات عليا
100%	30	المجموع



الشكل 08: تفريغ بيانات المستوى التعليمي

التعليمي

التحليل و التفسير : نلاحظ من خلال الجدول والشكل المستوى التعليمي للعملاء بين ان المستوى الثانوي الذي كان 17 عميل و الجامعي كذلك 17 عميل اي متساويان من حيث الشواهد و كذا النسبة المئوية و التي تحتل 36.7% مجمل اعلى نسبة من مجموع العينة المدرسة و تليها المستوى الابتدائي فلقد كان عميل واحد اما النسبة فهي 3.3% من مجموع العينة ، من خلال هذا يعني ان اكبر فئة هم ذو خبرة و شهادات جامعية ثم تليها أصحاب الشهادات المتوسطة ثم الأفراد الذين لديهم أعمال بسيطة و مستوى متدني ، و هذا راجع لعدم توفر مناصب الشغل بحيث يلجأ الشباب ذو الشهادات الى القيام بمشاريع خاصة و تمويلها من طرف البنوك .

المحور الاول:مدى قدرة البنك في تمويل المشاريع الاستثمارية

1- دراسة وثبات صدق الاستبيان

الجدول رقم 06:يبين مصداقية الأسئلة

التحليل والتفسير : من خلال الجدول نلاحظ ان درجة وصدق المعلومات قد تحققت وذلك ب 0,60 من ثبات أسئلة الاستقصاء و صدق الفرضيات المطروحة سابقا و تأكيدها .

Reliability Statistiques

Cronbach's Alpha	N of Items
,601	19

الجدول 07:علاقة الترابط بين فرضية المحور الثاني والثالث

Correlations

	total1	total2
total1 Pearson Correlation	1	,302
Sig. (2-tailed)		,104
N	30	30
total2 Pearson Correlation	,302	1
Sig. (2-tailed)	,104	
N	30	30

التحليل والتفسير: نلاحظ من خلال الجدول أنه لا توجد علاقة بين أسئلة فرضية المحور الثاني و المحور الثالثي انه لا توجد علاقة معامل الارتباط هذا لاختلاف اجوبة العملاء .

الفصل الثالث:

الدراسة الميدانية : بنك الجزائر الخارجي (اوهران)

الجدول رقم 08:العميل مقتنع بقرار تمويل مشروعه الاستثماري :

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	27	90%
لا	03	10%
احيانا	00	00%
المجموع	30	100%

التحليل والتفسير: من خلال تحليلنا لمعطيات كمية الأفراد نلاحظ الجدول (08) ان أغلبية النسبة 90% من الأفراد العينة الذين أحبوا بنعم انهم مقتنعون بتمويلهم لمشروعهم الاستثمار تليها الفئة الأخرى الذين غير مقتنعين بقرارهم للتمويل فلقد كانت النسبة 10% ،أي ان البنك قادر على إقناع عملاءه بالتمويل مشاريعهم ،وان العملاء يريدون تحسين مشاريعهم و إنشاء مشاريع أخرى

الجدول رقم 09:التمويل المقدم للعميل مناسب مع مشروعه الاستثماري

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	25	83.3%
لا	05	16.7%
احيانا	00	00%
المجموع	30	100%

التحليل والتفسير :نرى من خلال الجدول رقم (09) ان النسبة 83.3% من افراد المجتمع المدروس قد أحبوا بنعم و ان التمويل المقدم لهم مناسب مع مشروعهم الاستثماري إما نسبة 16.7% لم يناسبهم التمويل المقدم لمشاريعهم و هذا راجع لنوع القرض المقدم وكذا دراسة الملف او نقص الوثائق .

الجدول رقم 10: عند دراسة الملف توجد هناك صعوبات

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	06	20%
لا	13	43.3%
أحيانا	11	36.7%
المجموع	30	100%

التحليل والتفسير: اوضحت البيانات الكمية الواردة في الجدول (10) ان نسبة 43.3% اعلى نسبة من العينة الذين اجابو بانه لا توجد هناك صعوبات في دراسة البنك ملفهم ،ثم تليها الفئة الاخرى احيانا والتي تتراوح نسبتها ب 36.7% اما نسبة من اجابو بانه توجد هناك صعوبات فهي تحتل 20% وهذا عائد لنوع القرض المقدم للعميل و الوثائق المدروسة لكل ملف يمكن ان تكون وثائق ناقصة ،او الضمانات غير كافية بالنسبة للقرض ولا تناسبه .

الجدول رقم 11: عملية تمويل البنك للمشروع تتسم بالدقة و الصعوبات الكبيرة :

الاحتمال	التكرار	النسبة المئوية
نعم	13	43.3%
لا	06	20%
أحيانا	11	36.7%
المجموع	30	100%

التحليل و التفسير: نلاحظ من خلال عدد الشواهد المقدمة في الجدول (11) بان نسبة 43.3% من مجموع مجتمع البحث ان عملية التمويل تتسم بالدقة و الصعوبات الكبيرة و هذا ما يبين ان العمال يصهرون على سلامة البنك و الخوف على أموال المودعين لديه و رضا العملاء حتى تتم عملية التمويل بدقة كبيرة حتى لا يكون هناك أخطاء.

الجدول رقم12:أوقات العمل مناسبة عند الحاجة

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	14	46.7%
لا	07	23.3%
احيانا	09	30%
المجموع	30	100%

التحليل والتفسير :توضح لنا بيانات الكمية الواردة في الجدول (12)بانه توجد هناك 14 عميل أي نسبة 46.7%من مجموع أفراد العينة المدروسة تناسبهم أوقات عمل البنك ،في حين توجد نسبة 23.3%لا تناسبهم أوقات عمل البنك و خاصة الفترة المسائية و التي لا تناسب مع توقيت أعمال لبعض العملاء ،بالرغم من ذلك فان البنك في تحسن بالنسبة لأوقات و انضباط العمل .

الجدول رقم13:البنك يقدم لك مساعدات عندما تلجأ لهم في حالة مشكلة مالية او بنكية :

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	10	33.3%
لا	08	26.7%
احيانا	12	40%
المجموع	30	100%

التحليل و التفسير :نلاحظ باستقرار بيانات الجدول (13)ان عدد أفراد مجتمع العينة 12اي نسبة 40%من المجموع قد أكدوا أنهم يلجئون للبنك في حالة مشكلة مالية او بنكية،اما نسبة 26.7%لا يقدم البنك لهم مساعدات لحل مشاكلهم ولهذا يجب على البنك أن يهتم أكثر بمشاكل عملاءه و هذا لتحقيق رضاهم .

الجدول رقم 14: موظفوا البنك دائما على استعداد لمساعدة الزبائن و إرشادهم :

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	22	73.3%
لا	02	6.7%
احيانا	06	20%
المجموع	30	100%

التحليل و التفسير: توضح لنا شواهد الكمية الوارد في الجدول (14) ان نسبة 73.3% من مجموع المبحوثين قد أكدوا أن أغلبية موظفين البنك دائما على استعداد لمساعد الزبائن وإرشادهم و هذا ما يدل على أن الموظفين مهتمون بالعملاء و تساؤلناهم .

الجدول رقم 15: الموظفين الذين يتعامل معهم العميل بصورة دائمة يجدهم ذو ثقة

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	24	80%
لا	01	3.3%
أحيانا	05	16.7%
المجموع	30	100%

التحليل والتفسير: تشير لنا الجدول (15) لتحليل الكمية الأفراد الذين لديهم ثقة بالموظفين الذين يتعامل معهم العميل فنجد ان النسبة تصل الى 80% من مجتمع الافراد البحث ،اي ان أغلبية العملاء لديهم نفس الرأي و هذا ما يعكس مدى وفاء الموظفين بالوعود و تحقيق رضا العميل .

الجدول رقم 16: معاملات البنك تتسم بالسرية

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	25	83.3%
لا	02	6.7%
احيانا	03	10%
المجموع	30	100%

التحليل و التفسير: كما نرى ان تحليل المعطيات التي يشير اليها الجدول (16) يتضح لنا من خلاله ان نسبة 83% من المجموع العينة اقر ان المعاملات التي تحدث داخل البنك كلها تتم بسرية و هذا راجع الى ان عمال البنك محل الدراسة لديهم حسن النية و حدين بالثقة و التفاهم و كذا جودة الخدمات البنكية و اتباع القوانين .

المحور الثاني: التطور التكنولوجي و دوره في تفعيل التمويل في البنك التجاري

الجدول رقم 17: توجد بيروقراطية وتعقيدات إدارية فيما يتعلق بمنحهم للقرض

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	09	30%
لا	13	43.3%
احيانا	08	26.7%
المجموع	30	100%

التحليل و التفسير: من خلال الدلائل الاحصائية الواردة في الجدول (17) نرى ان نسبة 43.3% من المجتمع البحث قد ترى انه لا توجد بيروقراطية داخل البنك و لا تعقيدات بمنحهم للقرض ، كما نلاحظ ان نسبة 30% يرون انه توجد في البنك تعقيدات و بيروقراطية داخل البنك. وهذا ما يضر بسلامة ميزة البنك.

الجدول رقم 18: موظفي البنك يمتازون بالاحترافية في العمل

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	23	76.7%
لا	01	3.3%
احيانا	06	20%
المجموع	30	100%

التحليل والتفسير: تؤكد لنا الإحصائيات في الجدول التالي (18) ان أغلبية ان نسبة 76.7% من مجموع عينة البحث يرون ان موظفي البنك يمتازون بالاحترافية في العمل و هذا ما يعكس على البنك بالإيجاب و يعطيه ميزة حسنة في المجتمع و حسن العمل ، وهذا راجع الى كفاءة الموظفين وتساهلهم مع العملاء.

الجدول رقم19: الوسائل و التجهيزات الموجودة في البنك ذات تكنولوجيا عالية و حديثة :

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	22	73.3%
لا	08	26.7%
احيانا	00	00%
المجموع	30	100%

التحليل و التفسير:نلاحظ من خلال الجدول المقابل ان نسبة المبحوثين الذين عددهم 22 عميل و الدين تقدر نسبتهم ب 73.3% اتم قد اجابو على ان وسائل الموجودة في البنك ذات تكنولوجيا عالية و حديثة ،اما نسبة المعرضون في 26.7% اما نسبة العينة الذين اجابو باحيانا فهي معدومة ، حيث يعني هذا ان البنك مهتم بالهيكل الداخلي للمؤسسة و تطوير .

الجدول رقم20:يقوم البنك بالإعلانات بلوح الكترونية عن اسعار البيع و شراء العملات

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	19	63.3%
لا	11	36.7%
احيانا	00	00%
المجموع	30	100%

التحليل و التفسير:نرى من خلال الجدول ان نسبة المبحوثين الذين اقروا ان البنك يقوم بالإعلانات بلوح الكترونية تصل الى 63.3%، اما نسبة العينة الأخرى هي 36.7% فنرى من خلال هذا انه يقوم بإعلانات في حالات معينة او للضرورة .

الجدول رقم 21: عندما يحتاج العميل للاتصال هاتفيا او عبر الانترنت بالبنك يسهل عليه الاتصال

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	18	60%
لا	12	40%
احيانا	00	00%
المجموع	30	100%

التحليل و التفسير: من تحليل الجدول نلاحظ ان نسبة عدد العينة المدروسة الذين افروا بأنهم عندما يحتاجون الى الاتصال بالبنك يسهل عليهم الاتصال و التي تصل الى 60%، اما النسبة الأخرى التي تصل 40%، لا يسهل عليهم الاتصال ولهذا لكن نسبة احيانا فهي معدومة يجب على البنك ان يقوم بتوفير الأجهزة الكافية التي توفر خدمة العميل ،

الجدول رقم 22: لدى البنك موقع خاص يفيد العميل في بعض العمليات :

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	02	6.7%
لا	28	93.3%
احيانا	00	00%
المجموع	30	100%

التحليل و التفسير: تشير الدلائل الإحصائية الواردة في الجدول التالي (22) ان أغلبية العينة و التي هي 28 عميل اي نسبة 93.3% من مجموع المبحوثين أكدوا ان ليس لهم مواقع خاصة تفيدهم في بعض العمليات ، في حين نرى ان نسبة 6.7% ليس لديهم موقع يفيدهم مما يؤدي بالبنك عليه اخبار كافة العملاء انه يوجد هناك موقع خاص بالبنك و ذلك عن طريق نشره او عرضه في لافتات او على الفواتير الخ

الجدول رقم 23: المرافق و المراقبة من طرف الأمن مناسبة للمتطلبات

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	25	83.3%
لا	05	16.7%
احيانا	00	00%
المجموع	30	100%

التحليل والتفسير : من خلال استقرار بيانات الجدول (23) نلاحظ ان عدد المبحوثين 25 من مجتمع عينة البحث قد اكدوا ان المرافق والمراقبة من طرف الامن ملائمة داخل البنك و تليها نسبة 16% من المجتمع الذين يرون ان المراقبة و الامن غير ملائم داخل البنك و هذا ما يستدعي بالبنك تحسين الوظيفية و تجديدها .

الجدول رقم 24 : البنك افضل مصدر لتمويل المشاريع الاستثمارية

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	24	80%
لا	06	20%
احيانا	00	00%
المجموع	30	100%

التحليل والتفسير : من خلال البيانات المحللة في الجدول التالي رقم (24) نلاحظ بان اغلبية المبحوثين اي 24 عميل اي ما يعادل نسبة 80% يرون ان البنك هو أفضل مصدر ممول لمشاريعهم الاستثمارية يعني هذا ان البنك هو مؤسسة ممولة للفرد و الاقتصاد في آن واحد .

الفصل الثالث:

الدراسة الميدانية : بنك الجزائر الخارجي (اوهران)

الجدول رقم 25:البنك يقدم تحفييزات و إغراءات من أجل زيادة طلبات الإقراض من خلال الإعلانات

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	10	33.3%
لا	20	66.7%
احيانا	00	00%
المجموع	30	100%

التحليل و التفسير :من خلال تكميم المعطيات و تحليلها في الجدول (25) نلاحظ ان نسبة 66.7%الذين يرون ان البنك لا يقدم تحفييزات و إغراءات من اجل زيادة طلبات العملاء و من هذا نؤكد ان البنك يعمل بميزة جيدة داخل المجتمع و مع العملاء و بدون تمييز .

الجدول رقم 26:التمكن من الحصول على الأموال أتوماتيكيا

الاحتمالات	التكرار	النسبة المئوية
نعم	06	20%
لا	20	66.7%
احيانا	04	13.3%
المجموع	30	100%

التحليل والتفسير :تشير الدلائل الإحصائية في الجدول (26) على ان العينة 20اي نسبة 66.7%قد اجمعت على ان من غير الممكن الحصول على الأموال اتوماتيكيا و ذلك بسبب عدم توفر مكانات الصرف الآلي لدى البنك

2- تحليل النتائج البحث في ضوء اختبار الفرضيات المطروحة سابقا :

لقد حاولت من خلال هذه الدراسة ان نبين مدى مساهمة البنك في تمويل المشاريع الاستثمارية و ذلك بطرحنا لبعض الاسئلة المقدمة في الاستمارة التي تم عرضها و تحليلها ،للحصول على النتائج و تحقيق مصداقية الفرضيات التي تم طرحها على شكل اشكاليات في المقدمة و اثبات هذه الفرضيات او نفيها والتي سنعرضها في مايلي :

بالنسبة للفرضية العامة للبحث :

فاعلية البنك في تمويل المشاريع الاستثمارية استمرارها :

لقد تحققت مصداقية الفرضية و هي بان البنك يساهم في تطوير المجتمع و ذلك بتمويله للمشاريع الاستثمارية المتنوعة استمرارها و استفادة الأفراد مما يفتح لهم مجالاً للبد العاملة و منع البطالة و استفادة العملاء من القروض و التمويلات المقدمة لتطوير مشاريعهم و تحديد نشاطاتهم و هذا من اجل ازدهار المجتمع ، فالمشاريع الاستثمارية الممولة عن طريق المؤسسات المصرفية هي في اغلب الأحيان مشاريع ناجحة ، و وهذا لما توفره من موارد لهذه المشاريع من اجل تعزيزها و تطوير مشاريع قديمة او من اجل خلق مشاريع جديدة ، و هذا ما تأكدنا منه من خلال إجابة العملاء بان البنك أفضل ممول للمشاريع الاستثمارية و اثبات الفرضية العامة .

كما لا حضت ان أجوبة العينة المدروسة ذات مصداقية ثبات .

كذلك من خلال معامل الارتباط الذي يحسب العلاقة بين الفرضية الثانية و الثالثة و حدث انه لا يوج ارتباط بين الاسئلة

بالنسبة للفرضيات الفرعية و التي تم طرحها في شكل أسئلة فرعية لتثبت صحة الفرضية العامة :

النتائج الفرضية الاولى :

-البنك يقوم بعملية التمويل بدقة و صعوبات وهذا راجع إلى أن البنك يحرص على رؤوس أمواله و كفاءة العمال داخل البنك في العمل و دراسة ملفات بدقة كبيرة فدراسة اي مشروع تتبع بخطوات وقوانين لازمة حتى لا يقع في اختلال .

-من خلال التبرص الذي قمت به داخل البنك و لو انه فترة قصيرة فلقد لاحظت حسن معاملة الموظفين و مساعدتهم للعملاء

-يوجد هناك تفاهم بين عمال البنك و كذا الثقة المفرطة في سرية الملفات

- قرار تمويل المشروع من طرف العملاء يؤثر تأثيراً كبيراً على المشروع ، كما صرح اغلبية العملاء فانه يأخذ وقتنا لاخذ القرار الصائب في تمويلهم لمشاريعهم .

-و الشيء الأهم الذي لاحظته بان البنك لا يمارس البيروقراطية في منحه للقروض

-كما نرى ان البنك يقدم قروض لبعض الفئات مثل النساء اللواتي ماكنات في البيت بحيث يبرهن انهم قادرات على خلق مناصب شغل لأنفسهن حتى وهم في البيت .

-اغلبية العملاء راضون على جودة الخدمة المقدمة من طرف الموظفين

نتائج الفرضية الثانية :

- المرافق العامة للبنك و الوسائل ذات تكنولوجيا عالية بحيث تسمح للعميل الاتصال به متى يحتاج لذلك
- أغلبية العملاء الذين يتعاملون معهم البنك محل الدراسة يرون بان البنك هو المصدر الأفضل لتمويل مشاريعهم نظرا لأنه توجد هناك بعض المشاكل المالية التي يقعون فيها .
- البنك عبارة عن مصدر لتمويل مشاريع الأفراد و الحفاظ على وظيفته الا و هي الوساطة المالية و لهذا فلقد رأيت ان البنك لا يقوم بتقديم الإجراءات ولاتحفيزات من اجل زيادة الطلبات .
- لا يوجد لدى البنك مواقع خاصة تفيد العملاء و لهذا للضرورة إخبار او وضع موقع خاص في الإعلانات او على الفواتير للاستفادة العملاء منه

خلاصة :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع تمكنا من التعرف على ماهية البنوك التجارية و التي هي مؤسسات مالية تتعامل بوسائل الائتمان المختلفة ، كما تؤدي دور الوساطة بين المقترضين و المقرضين بهدف تحقيق الربح ، و كذلك ماهية القروض باعتبارها العنصر الأساسي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

و من خلال الدراسة التطبيقية التي كانت في بنك الجزائر الخارجي وهران فلقد تبين لنا ان البنك يمكنه خضوع المشاريع الجديدة خاصة في تمويل القروض بكل أنواعها .

بحيث لاحظت كيفية دراسة ملف قرض مشروع استثماري مصغر الذي تمنحه لعملائها وتحصل في مقابل على مبلغ رمزي في سعر الفائدة و الذي تحسبه على أساس المدة و طبيعة القرض و المدة و الضمانات الواجب توفرها و طريقة التسديد القرض .

و هذا لا يعني ان البنك لا يعاني من مشاكل حقيقية و المتمثلة خاصة في خطر عدم التسديد الذي تعاني منه اغلب البنوك لكن البنك الجزائري الخارجي يعمل جاهدا للوصول الى أحسن الطرق التي تقلل من مخاطر عدم التسديد كما انه يعمل على جلب زبائن أكبر خلال السنة .